الجزء الأول

المجتمع الصناعى والنمو

الدرس الخامس

المجتمع الصناعى

كانت الدروس الأربعة الأولى تمثل مقدمة عامة ، ليس فقط للموضوع الذى أتناوله هذا العام ، وإنما مقدمة لطريقة من طرق التعليم . وابتداء من اليوم سأحاول أن أميز ما أسميه « المجتمع الصناعى » ، وفى نفس الوقت أحدد الأنواع المختلفة للمجتمعات الصناعية : علينا أن نعزل الخواص المشتركة التى تميز جميع المجتمعات الصناعية والخواص التى ينفرد بها كل منها .

نستطيع أن نتصور تعريفاً بسيطاً للمجتمع الصناعى : إنه المجتمع الذى تشكل فيه الصناعة، الصناعة الكبيرة، نوع الإنتاج المميز، وبذلك يصبح المجتمع الصناعى ذلك المجتمع الذى يتم فيه الإنتاج داخل المنشآت ، مثل منشآت « رينو » أو « سيتروين » .

من هذا التعريف المبسط ، يمكننا بالفعل أن نستخلص عدداً من خواص الاقتصاد الصناعى . فنحن أولا نلاحظ أن المنشأة منفصلة تماماً عن الأسرة . وانفصال مكان العمل عن محيط الأسرة ـ حتى فى مجتمعاتنا ـ هو شرط لا يمكن أن يكون عاماً بأى حال . فالمنشآت الحرفية وعددا كبيراً من المنشآت الريفية تبين أن انفصال مكان العمل والمنشأة من جهة ، عن الأسرة من جهة أخرى ، ليس ضرورة تاريخية .

وفى المقام الثانى ، فإن المنشأة الصناعية تأتى بطريقة جديدة لتقسيم العمل . إنها بالفعل تقتضى ، ليس فقط التقسيم الذى كان قائماً فى جميع

المجتمعات بين قطاعات الاقتصاد ، بين الفلاحين والتجار والصناع ، ولكنها تقتضى نوعاً من التقسيم داخل المنشأه ، تقسيم تكنولوجى للعمل الذى يعتبر إحدى مميزات المجتمعات الصناعية المعاصرة .

وفى المقام الثالث ، فإن المنشأة الصناعية تقوم على تجميع رأس المال . وتتطلب الحضارة الصناعية أن يعمل كل صانع برأس مال كبير وأن يتجدد رأس المال هذا . ومن مفهوم المجتمع الصناعى يمكن أن يخرج مفهوم الاقتصاد المتقدم . ويمكن بهذه المناسبة أن نسوق عبارة ماركس الشهيرة التى تقول : « جمعوا ، جمعوا ، ذلكم هو القانون والأنبياء » لقد أعلن ماركس هذه العبارة لكى يميز المجتمع الرأسمالى . ونحن نعرف عن طريق الخبرة التاريخية الحاضرة أن تجميع رأس المال لا يميز المجتمعات الرأسمالية وحسب ، وإنما يميز كل المجتمعات الصناعية . فقد كان من الممكن دون أدنى شك أن يقوم ستالين بتطبيق عبارة ماركس على مجتمعه .

ومنذ اللحظة التى يحتاج فيها العامل إلى رأس مال كبير ، يزدهر ، تعرض فكرة رابعة ، وهى فكرة الحساب العقلى . ففى منشأة كبيرة كالتين ذكرتهما يلزم أن نحسب بصفة مستمرة ، لكى نحصل على أقل ثمن للكلفة ، حتى نجدد رأس المال ونزيده . وما من مجتمع صناعى حديث يستطيع أن يشذ عما اعتاد الاقتصاديون البرجوازيون ، وكذلك الاقتصاديون الماركسيون ، أن يطلقوا عليه الحساب الاقتصادى . وسوف تتاح لنا الفرصة لمعرفة إلى أى مدى تختلف طريقة الحساب تبعاً لاختلاف النظام ، ولكننا ، فى نقطة البداية ، نستطيع القول بأن كل مجتمع صناعى يستلزم حساباً اقتصادياً دقيقاً ، بدونه تقع خسائر فادحة فى الثروات والطاقة .

إننى أقول حسابا اقتصاديا ولا أقول حسابا تكنيكيا . ولكى نضرب مثلا للتفريق الضرورى بين الحساب التكنيكى والحساب الاقتصادى ،

نأخذ مشروع السكك الحديدية الفرنسية ، الذى يعتبر معجزة من الوجهة التكنيكية ولـكنه من الوجهة المالية يعتبر فى حالة عدم توازن دائم . وأنا لا أقول إن عدم التوازن ناتج عن كمال المشروع من الناحية التكنيكية ولـكن إدخال التحسينات التكنيكية يجب أن يخضع للحساب . فمن الواجب أن نعرف هل من المربح أن نحل جهازاً أكثر كمالا محل جهاز ليس من الطراز الحديث . وإذا كانت مشكلة استبدال آلة تعرض لمشروع خاص كمشروع السكك الحديدية ، فإنهـا تعرض كذلك لمجمـــوع وسائل المواصلات . كيف توزع المواد بين السكك الحديدية ووسائل النقل بالسيارات؟ وفى حساب أكثر اتساعا كيف توزع إمكانيات المجموعة بين الاستخدامات المختلفة ؟ إننا فى مجال الاقتصاد الصناعى لا نستطيع بحال أن نحقق فى وقت واحد كل ما ييسر التكنيك تحقيقه .

وفى ميدان الصحافة ، كثيراً ما تصادفون أمثلة توضح عيوب المجتمع الذى نعيش فيه . ففى الواقع ليس هناك مجال لأن نستخدم فى كل وقت جميع الوسائل التكنيكية الراقية ، لأن هذا يستلزم رءوس أموال بلا حدود وبالتحديد ستلحظون دائماً تأخرا ، فى بعض القطاعات بالنسبة للإمكانيات التكنيكية . ولـكى نعرف الوسائل التـكنيكية التى يجب أن نستخدمها علينا أن نتبع حسابا اقتصاديا .

أخيراً ، فإن خامس هذه الخصائص التى يمكن أن نستخلصها من فـكرة المنشآت الصناعية ، هى التركيز العمالى فى مناطق العمل . وهنا تظهر مشكلة ملـكية وسائل الإنتاج .

هناك تركيز عمالى فى كل مجتمع صناعى ، أيا كانت قوانين ملـكية وسائل الإنتاج . ولـكن بالطبع ، عندما يكون هناك مئات أو آلاف العمال فى جهة ، وعدد قليل من الملاك فى الجهة الأخرى ، فإن مشكلة معينة لا بد وأن تعرض وهى المشكلة الخاصة بالعلاقة بين هؤلاء الملاك وبين العمال المكدسين .

إن جميع المجتمعات الصناعية تستلزم إيجاد تنظيم معين للجماهير العاملة ومناقشة مشكلة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .

إن فكرة الملكية الجماعية قديمة قدم العالم ، قديمة قدم المجتمعات المعقدة ، قديمة قدم الحضارات المعروفة . لقد كان هناك دائماً فى فترات معينة أناس يعترضون على الفوارق التى تجرها الملكية الخاصة ، وكان هؤلاء الناس يحلمون بالملكية العامة التى تضع حداً للفوارق . ولكن مما ينافى العقل أن نخلط بين الحلم الاجتماعى القديم ، وبين المشكلة الاجتماعية التى تعانيها المجتمعات الصناعية ، لأن هذه هى أول مرة يوجد فيها تركيز شديد للعمال ، إنها أول مرة يبدو فيها أن وسائل الإنتاج تفوق بأبعادها إمكانيات الملكية الفردية ، ونتيجة لذلك ، نثير التساؤل الذى يستهدف معرفة الذين يجب أن تؤول إليهم هذه الوسائل .

إن فى وسعنا إذن أن نستخلص عدداً من مميزات مجتمعاتنا الصناعية من هذه النبذة المبدئية عن المجتمع الصناعى .

ومع ذلك فإن هذا التحليل يبدو لى سطحيا وأود أن أحاول تعميمه مبيناً باختصار ماهية النظام الاقتصادى بطريقة أستعرض بها وجهات النظر المختلفة التى يمكن أن نبديها فى مراقبتنا له ، الأمر الذى سيتيح لنا أن نميز بطريقة أكثر دقة نوعاً من المجتمع الصناعى وهو المجتمع الرأسمالى .

إن مفهوم الاقتصاد نفسه يصعب تحديده . هناك نوعان من التعريف . فإما أننا نرجع إلى حاجات الأفراد فنعنى بالاقتصاد النظام الذى يستهدف إشباع حاجات الناس . ولكن هذا التعريف غير كاف . أولا لأن هناك حاجات مثل الحاجة الجنسية ، التى لا يمكن أن نقول إن إشباعها يستلزم نشاطا اقتصاديا بالمعنى المعروف ، ثم إننا لم نستطع أبداً أن نعدد حاجات الناس بطريقة دقيقة . ونستطيع أن نقول بطريقة متناقضة فى ظاهرها ، لكنها عادية فى الواقع ، أن الإنسان حيوان حاجاته التى تبدو له غير جوهرية هى أيضاً حاجات ملحة مثل الحاجات

الجوهرية . فما إن تشبع الحاجات الرئيسية ، كالحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى المأوى ، حتى تظهر حاجات اجتماعية كالحاجة إلى التعارف والهيبة والقوة ، بحيث يصبح من المستحيل القول بأن هذه الحاجات اقتصادية وتلك الحاجات ليست كذلك .

أما النوع الثانى من التعريف فإنه يستند إلى معنى النشاط الاقتصادى ، أو إذا استعملنا لغة ماكس ويبر ، فإنه يستند إلى المفهوم الذى يكونه الناس ، من خلال سلوكهم ، عن الاقتصاد .

وفى هذه الحالة فإننا نطلق كلمة الاقتصاد على إدارة الثروات النادرة أو علاقة الوسائل بغية الوصول فى حدود ندرة الوسائل وقابليتها للاستعمالات المتعاقبة .

إن تعريف الاقتصاد بالخاصة ذات المدلول للنشاط هو تعريف مقنع بالنسبة للمجتمعات المتطورة . أما فى مجتمعاتنا فان الأهداف التى يسعى لتحقيقها الأفراد متعددة واضحة . فالحاجات والرغبات فى تزايد مستمر ، ووسائل إشباعها عديدة ، وهى تتضمن استعمالات متعاقبة ، فبوجه خاص يستتبع تداول استخدام العملة وتعميم تحديد الثروات بالعملة فكرة الاختيار والاستعمالات المتعاقبة للوسائل لبلوغ الأهداف . فإن العملة هى إحدى الوسائل العامة لبلوغ الأهداف التى يسعى إليها كل إنسان .

ومشكلة هذا التعريف للاقتصاد على أساس الاستخدام التعويضى للوسائل النادرة ، هى أنه فى المجتمعات الصغيرة ، المجتمعات القديمة ، يكون من المستحيل تقريبا ، عزل النشاط الذى يتصل بهذا الاختيار العقلى عن الوسائل ذات الأهداف المحدودة . فالوسائل فى المجتمعات البسيطة لا تمثل موضوع الحساب التعاقبى . والحاجات أو الغايات محدودة بسخاء تحديداً نهائياً ، عن طريق العرف أو عن طريق اعتقادات دينية . إننا نجد صعوبة فى عزل الحساب

الاقتصادى أو حساب الاستعمال العقلى للوسائل النادرة ، وليس القطاع الاقتصادى والنشاط الاقتصادى فى المجتمعات البدائية فى عزلة عن المجتمع ككل . إن ألوان النشاط الاقتصادى للناس لا يمكن فصلها لأن الغايات كالوسائل تحددها اعتقادات تبدو لنا خارجة عن نطاق الاقتصاد .

إن صعوبة كل من هذين التعريفين ليس من المستحيل التغلب عليها إذا شئنا أن نتذكر أن المفاهيم فوق — التاريخية تتسم بطابع شكلى ، وأننا ، لكى نعود إلى التاريخ ، يجب أن نميز هذه المفاهيم الشكلية .

فالإنسان بصفته حيوانا عليه بلا شك أن يشبع بعض الحاجات الأولية حتى يواصل الحياة ، والإنسان بصفته إنساناً تقوم عليه المجتمعات ، يشعر بحاجات غير عضوية ، ليست أقل إلحاحاً ولا أهمية عن الحاجات المسماة أولية . فجميع المجتمعات فقيرة وتسعى إلى حل مشكلة نسميها المشكلة الاقتصادية ، وهذا لا يعنى أن جميع المجتمعات تدرك المشكلة الاقتصادية ، أى التنظيم العقلى للوسائل النادرة . إن كل المجتمعات لديها اقتصاد فى ذاتها ، ولكنها ليس لديها اقتصاد لذاتها ، وبطريقة أبسط ، فإن كل المجتمعات لديها اقتصاد وتقوم بحل مشكلاتها الاقتصادية ، ولكنها لا تنص جميعاً على ذلك صراحة فى ألفاظ اقتصادية .

وفى المجتمعات التى ليس فيها عزل للنشاط الاقتصادى ، فإننا نكاد نعتبر إشباع الحاجات الأولية أمراً اقتصادياً بحتا . ولكن هذا ليس أكثر من عرف . ففى هذه المجتمعات ، ويوجد فى الواقع كثير من الحاجات الأولية التى يمكن أن نسميها اقتصادية ، غير أن هناك بصفة خاصة عدم عزل للنشاط الاقتصادى .

ولكن ، على أية حال ، فإن الاقتصاد ، حتى فى المجتمع المسمى بالمجتمع البدائى ، يتضمن الإنتاج ، وتداول الثروات والاستهلاك .

إن الإنتاج ، أى المجهود أو العمل الذى يبذل فى سبيل جنى ثمار الأرض أو تحويل المواد الأولية ، قائم منذ أن ترك الإنسان الجنة الأرضية . إن وضع الإنسان يجعل من المستحيل عليه أن يعيش دون إشباع لحاجاته ولا يتأتى إشباع هذه الحاجات بغير عمل معين .

وهذا العمل ينظر إليه من وجهات نظر ثلاث رئيسية :

أولا : وجهة نظر تكنولوجية ، ماهى الآلات التى يتحكم فيها الإنسان أو المجتمع الذى نقوم بدراسته ؟

ثانياً : وجهة نظر قانونية : من هو مالك المعدات وبوجه خاص الأرض ؟

ثالثاً : ما هو التنظيم الاجتماعى والإدارى للعمل المشترك ؟

إن دافع ماركس إلى ذكر علاقات الإنتاج دافع غامض ، لأنه لا ينفصل بطريقة دقيقة بين وجهة النظر التكنولوجية ووجهة النظر القانونية ووجهة النظر الاجتماعية أو الإدارية . ان هذه الأنواع من التمييز أساسية ، وستتاح لنا الفرصة لرؤية ذلك ، لأننا لا نستطيع أن ندرك المشكلات الاقتصادية فى عصرنا إذا لم نفرق من جهة بين ماهو مشترك فى كل إنتاج محدد بطريقة تكنولوجية ، ومن جهة أخرى بين الاختلافات القانونية التى تنجم عن ملكية الآلات . وكذلك الاختلافات الإدارية التى تنجم أو لا تنجم عن هذه الاختلافات القانونية .

إن الوجه الآخر لكل هذا النظام الاقتصادى هو ما نستطيع أن نطلق عليه التداول . وهو التبادل والتوزيع .

وتنشأ مشكلة التبادل عن أنه حتى فى أكثر المجتمعات بساطة ، يوجد نشاط اجتماعى أو جماعى للإنتاج . وليس هناك مجتمع يحتفظ كل من أنتجوا

فيه بثروات لأنفسهم ، هناك دائماً حد أدنى للمبادلة يستتبع مشكلة تجارية وعملية توزيع . يجب أن ندرس النظام الاقتصادى من وجهه نظر التبادلات، ومن وجهة نظر النظام الذى يسمح بالمبادلات ، أى من وجهة النظر النقدية، وأخيراً من وجهة نظر توزيع الثروات . أو درجة المساواة أو تفاوتها فى الاستهلاك .

وأخيراً ، فإن كل اقتصاد يستهدف اشباع رغبات أو حاجات ، فالهدف الأخير هو الاستهلاك . ودراسة الاقتصاد عن طريق علاقته بالاستهلاك هو أولا بحث عما يريد المجتمع أن يستهلكه، أى معرفة الأهداف التى يسعى إليها ، ومعرفة الثروات التى يتمسك بها ويريد أن يحصل عليها . إن دراسة الاستهلاك فى مجتمع معقد ، هى تحديد لمستوى استهلاك المجتمع الكلى ، أو طبقة معينة أو أفراد معينين ، وهو أيضاً محاولة تحدد بها كيف أن الأفراد، ابتداء من كمية معينة من الموارد يوزعون استهلاكهم حسب رغباتهم ، الأمر الذى يقودنا إلى التفريق بين ما نسميه مستوى المعيشة وهو مفهوم كمى، وطريقة المعيشة ، وهى مفهوم كيفى .

إن الاقتصاد فى مجموعه يمكن إدراكه بطريقة تركيبه استناداً إلى اعتبارات مختلفة :

١ — تقسيم العمل ونوع تقسيمه فى المجتمع الكلى .

٢ — الروح أو البواعث المحركة للنشاط الاقتصادى .

وأنا أدرج هنا على الفور ، تمييزاً بسيطاً ، ولكنه أساسى. إن من الممكن أن ننتج مباشرة بغرض إشباع حاجات ، أو أن ننتج بغرض البيع فى الأسواق أى بغرض تحقيق أرباح . وما من فلاح فى فرنسا إلا ويخصص جزءاً من إنتاجه لحاجاته الخاصة ويخصص جزءا آخر ليباع فى الأسواق . هذان الباعثان يمكن تطبيقهما سواء فى مجال المجموع الجزئى أو فى مجال المجموع الكلى. إن لدينا مجتمعات

يسودها النشاط المباشر الذى يستهدف إشباع الحاجات ، ومجتمعات يسيطر عليها باعث المنفعة ، يعمل فيها الناس أساساً بغرض البيع فى الأسواق وتحقيق الأرباح .

٣ — طريقة نظام أو نوع تنظيم الأسلوب الاقتصادى .

فى أى اقتصاد ، يجب أن نحدد الأهداف ، ونوع الوسائل ،وأخيراً يجب أن نوازن بين ما ننتجه وما نقوم بشرائه .

هناك على الأقل نوعان بسيطان من النظام الاقتصادى ، الأول هو النظام الناتج عن قرار مركزى أو تخطيطى ، والآخر هو التنظيم الخاضع لمؤثرات السوق. إنهما نوعان مجردان. تدار منشأة صناعية كبيرة مثل مصانع رينو بالطريقة المركزية ، وهى تضع خطط الإنتاج اللازمة لعام ، ولكنها قد تسير عليها بضعة أعوام ، غير أن هذه الخطط تخضع للمراجعة لأن بيع عربات رينو ليس مخططاً ، ولا يمكن وضع تخطيط له ، وهو يرجع إلى رغبات المستهلكين .. إن جميع المشروعات الاقتصادية تتضمن خليطاً من النظام القائم على أساس قرارات مركزية ، والنظام القائم على التوفيق بين العرض والطلب فى الأسواق .

والنموذج المثالى للاقتصاد المخطط، هو الاقتصاد الذى يقوم فيه القائمون على التخطيط ، فى بداية العام ، بتقرير مجموع ما سيتم إنتاجه ، ومجموع الدخول المخصصة لمختلف الأفراد ، ونتيجة لذلك ، يحققون التوفيق بين الإنتاج وبين طلب القرار المركزى لمكتب الخطة ؛ ولست فى حاجة إلى أن أقول لكم بأن الاقتصاد كامل التخطيط لم يقم أبداً ولا يمكن أن يقوم . غير أن هناك اختلافات قصوى فى درجات التخطيط أو فى درجات فاعلية مؤثرات السوق - فإن اختلافات المجتمعات الصناعية ترجع إلى حد كبير ، ليس إلى التعارض الواضح بين السوق والتخطيط ، وإنما ترجع إلى الجزء المخصص للسوق والجزء المخصص للتخطيط .

٤ — الجزء المتوقع لوظائف الدولة وابتكارات الأفراد فى النظام الاقتصادى .

إننى لا أحب التعارض بين الاقتصاد الفردى والاقتصاد الذى تنظمه الدولة لانه ملتبس ويمزج بين مقياسين واضحين . فهنا مقياس واضح وهو ملكية وسائل الإنتاج ، الملكية الفردية أو الجماعية ، ومقياس آخر واضح وهو نوع تنظيم الاقتصاد . إن فكرة دور الدولة ، باستعمال دارج يجب أن تتفرع إلى عدد معين من المقاييس أكثر تحديداً .

وبين وجهات النظر المختلفة هذه التى نستطيع بناء عليها أن ندرس كلا اقتصاديا ، أيهما يعتبر أكثر أهمية ؟

لن أحاول أن أقيم نظرية عامة لأنواع الاقتصاد ، لأن هدف هذه الدروس هو أن أقترح طريقة لتصور المشكلات الخاصة بعلم الاجتماع ، ويهمنى أكثر أن أبين لكم طابع أغلب التمييزات التى تفرق بين أنواع الاقتصاد ، وهو يجعل منها مشكلة ، عن أن أفرض عليكم تصنيفاً معيناً من بين مختلف التصنيفات .

لنلاحظ أنه بالنسبة للتاريخ البدائى وما قبل التاريخ ، فإن المؤرخين ، وعلماء أصول السلالات البشرية ، أو علماء الآثار ، يستندون فى العادة ، إلى ما أطلقت عليه وجهة النظر التكنولوجية . وبالفعل فإنه بالنسبة لبداية الجنس البشرى فإن كيفية وكمية الآلات المتوافرة هى التى تحدد ، ليس الطريقة الإجمالية التى عاش بها الناس ، وإنما تحدد الدائرة التى يمكن بداخلها أن تتغير مختلف أشكال الوجود البشرى .

أما فيما يخص المجتمعات التاريخية المعقدة التى قام شبلنجر وتوينبى بدراستها وأطلقا عليها مجتمعات الحضارة أو الثقافة ، فإنها جميعا تتضمن نشاطا فى تربية الحيوانات والزراعة كحد أدنى لأنواع النشاط ، وعلى ذلك

فإن وجهة النظر التكنولوجية غير كافية ، لأنه عند نقطة معينة من التكنولوجيا تخرج أنماط مختلفة لملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الطبقات . إننا لا نستطيع ، فى مجرى تطور المجتمعات التاريخية ، ربط كل من التغييرات بتحول تكنولوجى . إن ماتسمح به التكنولوجيا إنما هى تقديرات أو أحكام واسعة غامضة . لنفترض مثلا ، أن فى الولايات المتحدة يعمل ٧٪ من الشعب العامل فى الزراعة وأن ٤٥٪ منه يعملون فى الصناعة وأن الباقى يعمل فى القطاعات الأخرى . إن هذا التوزيع يتطلب قوة منتجة ، على حد تعبير ماركس ، لم تكن موجودة قبل العصر الحديث . إن كمية معينة من الطاقة المتوافرة تحدد مدى معيناً لتغير المجتمعات ولكنها لا تحدد تنظيمها بالتفصيل . فإنه يبدو أن المجتمعات الحديثة تندرج تحت نوع جديد مبتكر نظراً لإمكانية طاقاتها بالذات . ونحن نستخدم عادة مفهوم العبد الميكانيكى ، أى بالتقريب الطاقة التى يمثلها العمل المادى لرجل طيلة ثمانى ساعات يوميا لمدة ٣٠٠ يوم . لقد كان لدى المجتمع الفرنسى عام ١٩٣٨ على هذا الحساب ١٥ عبداً ميكانيكيا ، وفى نفس العصر كان لإنجلترا ٣٦ والولايات المتحدة ٥٥ ؛ فإذا ضربت هذه الأرقام فى عشرة استطعنا أن نتصور نوعا من المجتمعات الجديدة بالنسبة لجميع المجتمعات المعروفة فى الماضى .

إن التصنيفات التى تتناول أنواع المجتمعات ترجع إلى إحدى وجهات النظر التى عددتها . وواحد من شهيراتها هى وجهة نظر عالم الاقتصاد الألمانى كارل بوخر « Karl Buchir » الذى كان يرى أن التاريخ الاقتصادى يقتصر على تعاقب ثلاث مراحل : الاقتصاد المنزلى المغلق ، واقتصاد المدينة ، والاقتصاد الوطنى ، ويستند هذا النوع من التصنيف إلى دائرة التداول ، ويزعم أنه يحدد مواصفات الاقتصاد مستنداً إلى اتساع الدائرة التى تتداول بداخلها المنتجات . وفى وسعنا أن نحصل على عدد من الملامح التاريخية الملموسة مبتدئين من هذه النقطة ، ولكن ليس هناك تعاقب دقيق لهذه

الأنواع الثلاثة ، وفوق ذلك فإنها فى نفس الوقت أنواع جزئية وأنواع تنطبق على المجتمعات الكلية .

وهناك تصنيفات أخرى ترجع إلى الوسائل التى يستخدمها الحساب الاقتصادى والتى تستعمل من أجل المبادلة : الاقتصاد الطبيعى ، والاقتصاد النقدى ، واقتصاد الائتمان .

وهناك تصنيف أخير ، أريد أن أحدثكم عنه قليلا ، بسبب شهرته ؛ إنه تصنيف ماركس الذى تجدونه فى مقدمة «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» حيث يذكر ماركس أن فى استطاعتنا أن نميز طريقة الإنتاج البدائى وطريقة الإنتاج القديم القائمة على الرق ، وطريقة الإنتاج الإقطاعى القائمة على القنية ، وأخيراً ، نستطيع أن نميز طريقة الإنتاج الرأسمالى القائم على الاستئجار .

إن تصنيف ماركس يتخذ علاقة الناس داخل الإنتاج كمركز للتحليل التاريخى . ونحن نستطيع أن نخرج بعدد من الملامح المميزة للاقتصاد القديم ، واقتصاد العصور الوسطى والحديثة ، من مفهوم الرق والقنية ، والاستئجار ، ولكننا بالتأكيد لا نستطيع أن نستخلص منها جميع الملامح المميزة لأنواع الاقتصاد ، لذلك فلن أقترح عليكم تصنيفاً جديداً . إن تعديد المقاييس كان يستهدف أساساً أن أوضح لكم أنه ، لكى نفهم كلاً اقتصادياً ، فينبغى أن ننظر إليه من وجهات نظر عديدة . إننا اليوم بما لدينا من معلومات ، لا نستطيع أن نؤكد سيطرة مقياس من المقاييس وكفايته لتحديد الكل الاقتصادى .

فالاقتصاد الذى يقوم على الاستئجار ، أى الفصل بين أصحاب العمل والعاملين ، فى وسعه أن يميز اقتصاد الهند المعاصرة وكذلك اقتصاد الولايات المتحدة . والقول بأن الاقتصاد فى كلا البلدين يقوم على أساس الاستئجار ، حكم محدود الفائدة ، لأن البلدين من الاختلاف بحيث إن ما يجب أن يجذب

انتباهنا إنما هو الفرق بين أشكال الاستئجار أكثر من جمهور الاستئجار . إن ما يجب أن نسعى إليه هو تحديد مدى التغير ، ابتداء من مقياس معين فى الواقع .

لنفترض أننا نقول حسب المنهج الماركسى : إن أنواع الاقتصاد الرأسمالى الحديث تقوم على الاستئجار . هناك إذن فصل بين العاملين وآلة الإنتاج . فالآلة يملكها صاحب أعمال أو رأسمالى . أما العامل فلا يملك شيئاً غير قوة عمله . والمشكلة العلمية هى الآتية : ما هى المميزات التى يمكن أن نجدها فى كل اقتصاد يوجد فيه فصل بين صاحب العمل والأجراء ، وما هو مدى التباين فى الاقتصاد القائم على الاستئجار ؟

ولنعد بالذاكرة إلى ما قلناه عن كل اقتصاد صناعى . المنشأة منفصلة عن الأسرة ، وينتج عن ذلك نوع جديد من الانتاج ، تقسيم تكنيكى للعمل ، تجميع لرأس المال والسمة والتقدمية فى الاقتصاد ، الحساب الاقتصادى يصبح محتما ويستتبع ذلك تركيز عمالى .

والآن وقد استعرضنا مختلف المقاييس الممكنة فلنا أن نتساءل . هذه الملامح الخمسة نصادفها فى الاقتصاد السوفيتى كما نصادفها فى الاقتصاد الرأسمالى. ففيم التعارض ؟ أو بالأحرى ، ماهى أوجه الاختلاف بين أنواع المجتمعات الصناعية ؟

إن التعارض بين هذين النوعين من الاقتصاد يقوم أساساً على نقطتين :

١ — ملكية وسائل الإنتاج : فوسائل الإنتاج فى الاقتصاد الرأسمالى ملك لبعض الأفراد وليس للدولة .

٢ — طريقة التنظيم : إننا نستطيع أن نقول بطريقة مبدئية ، إن توزيع الموارد من جهة يتحدد بطريقة مطلقة عن طريق مكتب الخطة ، وإن توزيع الثروات من جهة أخرى تحدده فى السوق قرارات الأفراد ، أو إن التوازن

بين العرض والطلب يتم أحياناً عن طريق التخطيط ، وأحياناً أخرى عن طريق التقريب فى السوق . ولنبحث عن نتائج هذه التعرضات الأساسية التى سنخرج منها بتعرضات فرعية .

إن من الممكن ، بل ومن اللازم ، أن نتساءل عن مدى تغيير العلاقات بين الشركاء والإنتاج ، أى إلى أى حد تتباين العلاقات بين العمال وقادة الإنتاج فى نظام الملكية الخاصة ، ونظام الملكية العامة . إلى أى مدى تختلف دوافع النظام الاقتصادى حسب التنظيم المتبع ؟ أو بطريقة أكثر دقة إلى أى مدى يقوم دافع المنفعة بدور مشابه أو مختلف فى كلا النظامين ؟

إننا إذا مزجنا المقاييس المختلفة التى عددتها لكم اليوم نستطيع أن نقول ان النظام الرأسمالى هو :

١ — نظام وسائل الإنتاج فيه موضوع ملكية خاصة .

٢ — نظام تنظيم الاقتصاد فيه غير متمركز ، أى إن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لايقوم بصفة نهائية بمقتضى قرارات مخططة، وإنما يسير متدرجاً متفسخاً طريقه فى السوق .

٣ — نظام أصحاب العمل والعاملون فيه منفصلون فيه كل عن الآخر ، بحيث إن البعض لا يملكون سوى قوتهم فى العمل والآخرين ملاك لوسائل الإنتاج ، ومن ثم العلاقات المسماة بعلاقة الاستئجار .

٤ — نظام الدافع المهيمن فيه هو البحث عن الكسب .

٥ — نظام يسبب توزيع الثروات حسب تخطيط معين ، تقلباً فى الأسعار فى كل سوق جزئية ، بل وفى الاقتصاد ككل ، وهو ما نطلق عليه فى لغة الهجوم ، الفوضى الرأسمالية . فمادام التنظيم غير مركز ، فلا مفر من أن تتذبذب أسعار المنتجات فى الأسواق تبعاً للعرض والطلب ،

ومن السهل أن ندرك أن المستوى العام للأسعار نفسه يتذبذب فى الأسواق تبعاً لزيادة أو نقص الطلب الكلى بالنسبة للعرض الكلى . وإنه نتيجة لذلك يحدث من وقت لآخر ، ما نسميه بأزمات « عادية أو غير عادية » .

وفى الواقع ، ليس هناك مجتمع رأسمالى يمكن أن نطلق عليه مجتمعاً رأسماليا بصورة كاملة وبصورة مثالية . ففى المجتمع الفرنسى الحاضر يخضع جزء من الصناعة للملكية الجماعية . ومن جهة أخرى ، ليس صحيحاً أن جميع العاملين فى المجال الاقتصادى لنظام رأسمالى ، لا يحركهم سوى الرغبة فى الكسب والمنفعة . إننا لا نسعى إلا لتوضيح الملامح الأساسية للنظام الرأسمالى الخاص .

لماذا يبدو النظام الرأسمالى فى نظر بعض الناس وكأنه الشر بعينه ؟ إننى حتى الآن لم أصدر حكماً تنوعيا ، ولكننا الآن ينبغى أن نقارن هذا النظام بأنواع النظم الأخرى الممكنة ، وبأنواع الملكية وأنواع الإنتاج الممكنة .

ما هى الانتقادات الأساسية التى توجه إلى الاقتصاد الرأسمالى ؟ يوجد فى هذا الموضوع جانب فكرى . فمنذ قرن كانت معاداة الرأسمالية أمراً فاضحاً ، أما اليوم فإن عدم معاداة الرأسمالية هو الأمر الفاضح . إننى شخصياً لا هذا ولا ذاك ، ولكننى أود أن أستعرض الحجة الرئيسية لدعوى الاتهام حتى أحاول أن أحلل النظام الرأسمالى عن كثب .

يبدو لى أنهم يأخذون عليه بصفة أساسية ، أولا أنه بوصفه هذا يتضمن استغلال العمال ، ثم يأخذون عليه ثانياً أنه نظام غير خلقى ، يقوم على السعى وراء الكسب ، وثالثاً يأخذون عليه أنه يؤدى إلى عدم مساواة قصوى فى الدخول ، ثم فى المرتبة الرابعة يأخذون عليه أنه خاضع للفوضى ،

أى لعدم التخطيط بسبب عدم التوزيع الإرادى للثروات والدخول ، ونتيجة لذلك أنه ينطوى دائماً على خطر الأزمات .

وثمة حجة أخيرة سأبحثها فيما بعد وهى الدمار الذاتى للرأسمالية ، فمن وجهة نظر معينة ، فإن نظاماً كالذى قمت بتعريفه ، يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى تنظيم غير مركزى ، هذا النظام من الممكن أن يهدم نفسه . إننا سنقوم اليوم ببحث سريع للحجة الأولى . إننا سنستند فى بحثنا دون تفضيل إلى حجة ماركس الكلاسيكية التى يسوقها فى « رأس المال » ، ألا وهى نظرية فائض القيمة ، تلك النظرية التى اشتقت منها الفكرة العامة عن الاستغلال . إن أصحاب النظريات الحاليين فى شرح الاستغلال لم يقرأوا كلهم « رأس المال » ولكن ، كما تعلمون ، فإن الفكرة عندما تشيع لا تكون هناك حاجة إلى الرجوع للنص الأصلى .

إذا كنا نعنى أن هناك استغلالا بمجرد قيام فوارق فى الأجور ، فمن الطبيعى أن المنشآت الرأسمالية الكبرى تتضمن استغلالا ، لأن فوارق الدخول فيها واضحة جلية . بل ونستطيع أن نقول ، دون إفراط فى التشاؤم ، إن الدخول تسير نحو الزيادة . كلما بعثت الأعمال على البهجة والمتعة ، كان العمل ممتعاً . إن أكثر الأعمال سوقية ، وأقلها جدارة ، تبدو لنا كريهة أكثر من غيرها ، يجزى أصحابها عنها أسوأ الأجور . وفوق ذلك يمكن أن نضيف أن هذه اللازمة ليست مقصورة حتى وقتنا الحاضر على المجتمعات الرأسمالية ، ولكننا نصادفها فى كل المجتمعات المعروفة بما فيها المجتمع السوفيتى .

إننا إذا تركنا جانباً فكرة عدم المساواة ، فإن فكرة الاستغلال تدور حول فائض القيمة . إن خلاصة الحجة هى الآتى : ينتج العامل بعمله قيمة معينة فى حين يحصل من أجره ، على قيمة أدنى من التى أنتجها

بعمله . ومن الممكن أن تتعقد الحجة باستخدام نظرية قيمة العمل ونظرية ماركس عن الأجر . إننى أدع هذه النظرية جانباً ، فقد تذهب بنا بعيداً جداً . ولكن هذا لا يمنع من أن تكون عقدة الحجة هى ما يأتى : ينتج العامل بعمله كمية معينة من القيمة ، وهو يتلقى مقابلا أدنى مما أنتجه ، أما الباقى فيذهب أرباحاً للرأسماليين .

يجب أن نبدأ بالاعتراف بجانب الحقيقة فى الحجة . فالعامل يتلقى بأجره ، والكتلة العاملة تتلقى بمجموع أجورها مقابلا يقل كثيراً عما قاموا بإنتاجه . ولكن الوضع لا يمكن أن يكون غير ذلك فى اقتصاد من الطراز الحديث . إن الاقتصاد الحديث ، الذى حددناه بأنه اقتصاد تقدمى ، يفترض أن مجموع السكان لا يستهلك سنوياً مجموع القيمة التى قاموا بانتاجها ، ففى اقتصاد يقوم على التخطيط الكامل يجب أن يكون هناك أيضاً فائض فى القيمة ، أى شطر من القيمة التى أنتجها العمال لا توزع عليهم فى صورة أجر ولكنها تعود إلى المجموع . المجموع قد يستفيد من هذه القيمة المضافة حسب خطته ويوزع هذه القيمة المضافة بين مختلف القطاعات لاستثمارها .

إن فائض القيمة الذى يحققه العمال زيادة على أجورهم يؤول فى المجتمع السوفيتى إلى المجموع بأسره وهذا يقوم بتوزيعه حسب قرارات مكتب الخطة . أما فى المجتمع الرأسمالى حيث توجد ملكية فردية لوسائل الإنتاج ، فإن هذا الفائض فى القيمة ينتقل بواسطة الدخول الفردية إلى أصحاب الأعمال . هذا هو تصورى للاقتصاد الرأسمالى الخالص ، وأرى أن المخصصات اللازمة لعمليات الاستثمار تأتى ، بالادخار الفردى ، أى من فائض الدخول الفردية التى لم يستهلكها أصحابها فى كلتا الحالين ، ويوجد فائض مستثمر . وفى مجتمع سوفيتى مخطط ، فإن هذا الاستثمار الجديد فى فائض القيمة يقرره ويقوم بتوزيعه مكتب التخطيط فى نظام الاقتصاد الرأسمالى ، وهذا الفائض يستثمر من جديد بواسطة الدخول الفردية .

ماهى المضار التى يمكن أن تنجم عن نظام يذهب فائض القيمة فيه إلى الدخول الفردية ؟

إن هذا الفائض فى القيمة المخصص للاستثمار بغية توسيع جهاز الإنتاج قد يتعرض للاستهلاك من جانب أصحاب هذه الدخول ، فإذا حدث فى مجتمع رأسمالى أن حصل الرأسماليون على أرباح ضخمة وراحوا يستغلونها فى مصروفات كمالية ، فهذا نظام مكروه . وإذا حدث فى مجتمع رأسمالى أن أعيد استثمار الجزء الأكبر من الدخول التى تؤول إلى الرأسماليين ، فلا يهم أن تنتقل الدخول إلى الأفراد لكى تعود بعد ذلك إلى مختلف قطاعات الاقتصاد . إن المشكلة الأولى هى إذن فى معرفة الجزء الذى يستهلكه الخاصة من فائض القيمة هذا والمشكلة الثانية هى معرفة الفاعلية النسبية لنظام الإنتاج الخاص ولنظام الإنتاج الجماعى . أما المشكلة الثالثة فهى فى معرفة هل توزيع الاستثمارات عن طريق قرار مكتب الخطة أفضل من توزيع الاستثمارات بواسطة سوق رءوس المال ، عن طريق افتراض رءوس الأموال فى السوق ؟

وثمة سؤال آخر يعرض بشأن الاستغلال وفائض القيمة فى مجال اقتصاد رأسمالى حديث من نوع الاقتصاد الأمريكى ، وماذا يمثل فائض القيمة الذى يؤول إلى الرأسماليين ؟

لقد قمت بعمل إحصائية لكم عن توزيع مجموع المصروفات للشركة الأمريكية الرأسمالية سنة ١٩٥٣ . إن الأجور تمثل ٧٦٫٩ ٪ من المجموع ١٢٫٤ ٪ منها تؤول إلى الدولة فى صورة ضرائب ، ٥٫٢ ٪ يعاد استثمارها مباشرة فى المؤسسة ويتبقى ٥٫٥ ٪ لحملة الأسهم .

ونسبة الأرباح التى توزع على حملة الأسهم فى المجتمع الرأسمالى المتطور تافهة إذا قارناها بالحجم الكلى للأجور والضرائب والاستثمارات المباشرة فى المؤسسة .

ما سبب ضعف هذه النسبة المئوية ؟ هناك عاملان يضمان حداً لاحتمال المصروفات التى تنفق على الكماليات وعلى عدم الاستثمار . أولا التنافس . ففى اقتصاد متنافس يجب أن تعيد الشركة استثمار رءوس أموالها لتطوير الآلات حتى لا تتفوق عليها شركة أخرى فى الصراع القائم بين مختلف المنتجين. أما العامل الثانى فهو ضغط النقابات العمالية . إن المراقبين المتشائمين الذين أعتبر نفسى منهم يميلون دائماً إلى الاعتقاد بأن حجم الاستغلال يتناسب مباشرة مع قدرة الناس على استغلال أمثالهم . فبقدر ما تملك طبقة اجتماعية من مكانة تسمح لها باستغلال الطبقات الأخرى ، بقدر ما تقوم هذه الطبقة فعلا باستغلال الطبقات الأخرى . أما فى حالة مجتمع رأسمالى غير متطور ، نسميه اليوم مجتمعا ناميا ، حيث يوجد عدد ضئيل من الرأسماليين ، لا يتمتعون بالروح الرأسمالية ، وإنما بروح النفقات الكمالية الباهظة ، فى مجتمع كهذا يصبح نظام الاستئجار فيه نظام استغلال بغيض ، بالنسبة لمن يتم استغلالهم وبالنسبة للمجتمع ككل . إن الأجور تكون تحت المستوى الذى يمكن أن يتلاءم مع الثروات الجماعية وتكون الدخول الضخمة غير مستثمرة . وعلى العكس فإن مجتمعات أخرى يسودها نفس نظام الأجور هذا ، من الممكن أن يحدث فيها توزيع مختلف تماما للدخول الفردية ، وبذلك يعود فائض القيمة الذى حققه العامل إلى المجتمع فى مجموعه . وهذا لا ينفى أن النظام الرأسمالى سوف يظل دائماً فى نظر عدد كبير من النقاد ، ينطوى على العيب الذى ينتج عن أن فائض القيمة ينتقل إلى دخول الأفراد، ولكننا لو رجعنا إلى مشكلة مستوى الدخول نرى أن كيفية الإنتاج وفاعليته وتنظيمه تدخل فى الاعتبار أكثر من تساوى حجم الفوائد . تذكروا الأرقام التى أعطيتها : ٩ر٧٦٪ أجور ، ٤ر١٢ للدولة ، ٥,٥ لحملة الأسهم . وافترضوا أنه لم يعد هناك بتاتا توزيع على حاملى الأسهم ، عندئذ تصبح زيادة الأجور التى تتبع ذلك تافهة إلى جانب زيادة الأجور التى تسمح بها فى كل عام زيادة الإنتاجية .

الدرس السادس

أنواع المجتمعات الصناعية

بدأت فى الدرس السابق ، بعرض ملامح المجتمع الصناعى ، وحاولت بعد ذلك أن أشرح لكم المقاييس المختلفة التى يمكن أن نستخدمها فى تمييزنا لنظام اقتصادى ، وأخيراً انتقلت من ذلك إلى تحليل المجتمع الصناعى الرأسمالى .

وفى نهاية الدرس السابق أوضحت لكم الحجج التى سيقت بصفة عامة لإدانة النظام الرأسمالى فى حد ذاته . كانت أول حجة بحثتها هى حجة استغلال العمال ؛ وما حاولت أن أوضحه لكم لم يكن أن المجتمع الرأسمالى لا يتضمن استغلالا للأيدى العاملة ، وإنما كان غرضى أن أوضح لكم أن المجتمع الرأسمالى لا يتضمن هذا الاستغلال فى حد ذاته .

والحجة الثانية لمعاداة الرأسمالية هى روح الكسب . صحيح أن وسائل الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى فى حوزة الأفراد ، وكون كل مؤسسة تجتهد لتحقيق دخول تفوق مصروفاتها ، يتضمن فى جوهره سيطرة روح الكسب . ولكننا لكى نستطيع أن نناقش صحة إدانة النظام بطبيعته هذه ، ينبغى أن نبحث عن قرب الدور الذى تلعبه روح الكسب .

فمن جهة فيمكن أن نعتبر روح الكسب وكأنه دافع فردى للمواطن الاقتصادى . وفى المقام الثانى ، يمكن أن نعتبر الكسب ، فى نطاق المؤسسة ، وكأنه يقوم بوظيفة اقتصادية . فمن الصحيح أن المجتمع الصناعى الرأسمالى يستلزم أن يحاول الأفراد الذين يعملون فى الاقتصاد زيادة مكاسبهم النقدية . بل ويمكننا أن نضيف أنه يوجد ، فى المجتمع الرأسمالى ، تناسب معين بين هيبة مهنة من المهن والدخول التى تسمح هذه المهنة بكسبها ولكن لا ينبغى المبالغة فى تبسيط الأمر .

أولا ، ليس صحيحاً ، حتى فى مجتمع رأسمالى خالص ، أن عامل الكسب يعمل وحده . فما من مهنة لا نلاحظ فيها علاقة دقيقة بين الهيبة ومستوى الدخول . فمثلا فى مهنة أعرفها جيداً ، وهى مهنة الصحافة ، فغالباً ما تكون الهيبة فى وضع معكوس بالنسبة للدخول . إن عدداً كبيراً من المتخصصين الذين يتقاضون أعظم المرتبات ، مثال الموظفين الذين يقومون « بالصياغة النهائية » هؤلاء المتخصصون لا يتمتعون بهيبة . إن الصحف التى تمنح أكبر الأجور هى التى توزع عدداً كبيراً وتلقى احتقاراً من جانب صفوة المثقفين . ومن جهة أخرى ، فإن كبار الموظفين يتقاضون مرتبات متوسطة ولكنهم يكونون فى مستوى اجتماعى أرقى نسبياً .

وبعد هذا ، فعندما لا تحقق وظيفة معينة بطريقة دائمة إلا دخولا تافهة ، فإنها تفقد هيبتها شيئاً فشيئا .

وفى المقام الثانى ، فإن من المؤكد أنه عند مستوى معين للدخول يقل تأثير باعث الكسب بالتدريج . فإذا تأملنا ، على سبيل المثال ، مؤسسة صناعية كبرى فى أمريكا ، لرأينا ، فى رأس قائمة الموظفين ، أن المدير يكف عن استهداف الكسب ، فغالباً ما يدخل مديرون خاصون فى خدمة الدولة ، ويصبحون وزراء ، ويتقاضون مرتبات تافهة بمقارنتها بالمرتبات التى كانوا يتقاضونها أثناء عملهم فى القطاع الخاص .

إن المظهر الثانى للمشكلة أكثر أهمية . ففى مجتمع صناعى رأسمالى ، يجب أن تقوم حسابات المؤسسات فى نهاية كل عام ، بتسجيل فائض للدخول على المصروفات . وبهذا المفهوم . يجب أن يكون هناك كسب . غير أن هذا الأمر ليس خاصاً بالمجتمع الرأسمالى : ففى كل نظام اقتصادى يجب أن يكون للمؤسسة فى نهاية كل يوم ، حسابات للفائض .

إننى أذكر مناقشة قامت إبان الحرب ، بينى وبين أحد أصدقائى الذى أصبح

وزيراً اشتراكيا ، كانت المناقشة تدور حول فائدة تأميم قطاع ما من قطاعات الصناعة كنت أسأله لماذا يتمنى تأميم صناعة معينة . فأجابنى : حتى نستطيع أن نقبل عجزاً. فمن الصحيح أن مؤسسة عامة يمكن أن تقبل العجز، وأن هذا العجز يمكن أن يكون مفيداً فى إنقاص ثمن خدمة من الخدمات أو ثمن سلعة من السلع ، وييسر بذلك التطور الصناعى . وهنا أيضاً لا ينبغى إساءة استغلال هذا التسامح ؛ فعندما يصبح عدد كبير من المؤسسات فى حالة عجز ، فهذا يعنى ببساطة أن إنتاجية هذا النظام فاسدة ، وسواء أكانت المؤسسات عامة أم خاصة ، فإن فكرة الكسب ستلعب دوراً ، ومرة أخرى ، يجب أن نحدد ما إذا كان هذا الدور يختلف تبعاً لكون المؤسسات خاصة أو عامة ، وتبعاً لطريقة سير النظام .

ولنعد إلى الباعث الفردى . ففى الاقتصاد المخطط توجد عملة (إنكم لا تستطيعون أن تتفادوا العملة وسنرى السبب حالا) . والرغبة فى الحصول على دخل نقدى مرتفع ستواصل أداء دورها . ففى مجتمع مخطط كالمجتمع السوفيتى تدفع الأجور ، عدا بعض الأجور الزراعية ، فى صورة كميات من العملة وليست الرغبة فى الحصول على أكبر قسط من الدخل النقدى أقل قوة منها فى الاقتصاد الرأسمالى .

ومن الممكن أن تتمتع بعض الدوافع غير النقدية فى الاقتصاد السوفيتى بنصيب أكبر مما تتميز به فى الاقتصاد الرأسمالى ، وأن التشجيع والتميزات الاجتماعية (كتسمية بطل العمل ، ومنح الأوسمة) مازالت تدفع العمال السوفيت إلى بذل الجهود . وأيا كان الدور الذى تلعبه هذه الدوافع التى سنسميها غير نقدية ، فإذا كانت الدخول توزع بالنقد ، فإن جميع المواطنين الاقتصاديين سيرغبون ، لأكثر الأسباب بساطة وإنسانية ، أن يحصلوا على أكبر قسط من الدخل النقدى . مادامت هناك عملة فهناك أسعار ، وأسعار مختلف السلع غير متساوية . إن أعلى الدخول النقدية لتسمح بالحصول على بعض طيبات الحياة . وفوق ذلك ، فإن الدخول النقدية المرتفعة تضفى

على أصحابها الهيبة . وتبعاً لبعض وجهات النظر الأخلاقية أو الدينية ، فإن من المرجو ألا تكون هناك أية علاقة بين قيمة الدخول وبين الهيبة ويكون بوسعنا أن نحلم بمجتمع يبجل فيه الفقير .

ونحن نعرف بعض أمثلة متفرقة هنا وهناك، لهذا الفصل الجذرى بين الهيبة والثروة . ودون أن أتهم بالتخابث ، سأضيف أنه قد قام فى غالبية الكنائس، نوع من النسبية بين مكانة كل شخص فى درجات الأكليروس ، ومستوى الدخول ودرجة الهيبة . والذين لا يستطيعون الحصول على المتاع الراقى فى جميع المجتمعات لا يستطيعون الارتقاء إلى أعلى الدرجات .

وهذا لا يعنى عدم وجود اختلاف بين روح الكسب فى مجتمع رأسمالى ومجتمع سوفيتى . ففيما يختص بالدافع الفردى ، فإن الاختلاف يكون فى درجة الدافع أكثر من كونه فى طبيعته . إن حساب الكسب يجب أن يتدخل كضمان لحسن سير المؤسسة ، وذلك فى كل المجتمعات الحديثة . إن الاختلاف هو فى أننا ، فى مجال الاقتصاد المخطط ، نستطيع أن نخصص ثروات كبيرة لفرع من فروع الصناعة لا يحقق أرباحاً ، أما فى مجتمع رأسمالى فإن عدم تحقيق الأرباح إما أن يدل على أن إدارة المؤسسة إدارة غير حكيمة ، وإما أن يدل على نقصان الطلب .

إن الكسب يقوم بوظيفة ، ويسهم فى توزيع الثروات الوطنية ، أما فى المجتمع المخطط ، على العكس ، فإن توزيع الثروات الوطنية يتحدد بطريقة مركزية دون الرجوع إلى الكسب الذى يمكن أن نحصل عليه . ولكن اليوم الذى نقيم فيه وزناً لرغبات المستهلكين فسوف يتأثر التوزيع المخطط للثروات الوطنية بإجابة العاملين بالاقتصاد ، تلك الإجابة التى ستعبر عن نفسها زيادة أو نقصاناً فى قيمة المكاسب .

إننى لا أوعز بأن الدور الذى يقوم به روح الكسب فى المجتمعات

الصناعية هو أمر مرغوب فيه تماماً . فبوسعنا أن نأسف على أن الحضارة الصناعية يصاحبها تسلط الدخول النقدية ، وأن نجد فيها نكوصاً بالنسبة لمجتمعات تقليدية يحدد فيها مستوى المعيشة بطريقة نهائية . والمجتمعات الحديثة لا أخلاق لها إلى حد ما ، مادام أساتذة الأخلاق يقولون لنا إن التنزه عن الغرض هو دلالة الأخلاق نفسها . هذا فى حين أن دافع الكسب أمر أساسى فى سير أى نظام صناعى حديث . لقد كان علماء السياسة فى الماضى يعتبرون أن المجتمع الصالح هو المجتمع الذى يكون مواطنوه فضلاء ، أما عالم الاجتماع اليوم فإنه يميل إلى الاعتقاد بأن المجتمع الصالح هو المجتمع الذى يستخدم العيوب الفردية سعياً وراء الصالح العام . وهذا التعريف لا يخلو من خطر .

إن الحجة الثالثة التى توجه ضد المجتمع الرأسمالى ، هى أنه ينطوى على درجة واسعة من عدم المساواة فى توزيع الدخول . وإذا نادينا بأننا نتمنى أن توزع الدخول بطريقة متساوية تقريبا ، عندئذ يكون النظام الرأسمالى قاسياً ، لأنه يتضمن فى حد ذاته درجة لا نعرفها من عدم المساواة فى الدخول. ربما لم تحدد هذه الدرجة من عدم المساواة ، فقد انخفضت بصفة قاطعة ، فى بعض المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، هذه الدرجة من عدم المساواة .

ولكن هناك درجة أخرى من عدم المساواة يبدو أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ألا وهى عدم المساواة فى توزيع رأس المال . وسواء أكان هذا النوع من عدم المساواة ثابتاً أم غير ثابت ، فإن أى نظام اقتصادى يدع للأفراد ملكية وسائل الإنتاج ، ويقبل وجود المنافسة بين الأفراد سعيا وراء الحد الأقصى للربح ، هذا النظام لابد وأن يتضمن تباينا أساسيا فى رأس المال ، ثم بعد ذلك فى الدخول .

إن تباين رأس المال يمكن أن تخف حدته بطريقة ملموسة . ويحتمل أنه سيكون فى وسعكم تخفيض تجميع الثروة فى أيدى الأفراد ، لو أنكم ، فى كل جيل ، استعدتم منها جزءاً .

أما فيما يختص بتباين الدخول ، فإن المهم هو معرفة نصيب دخول رأس المال من مجموع الدخول . فإذا كانت دخول رأس المال تمثل نصيبا ضعيفاً فى مجموع الدخول الموزعة ، فإن عامل التباين الرئيسى يصبح تباين الأجور والمرتبات داخل النظام الصناعى نفسه[1] فى دولة مثل فرنسا تتراوح دخول رأس المال اليوم بين ٥ و ٧ ٪ من مجموع الدخول الفردية ، وفى دولة كانجلترا ، حيث ترتفع نسبة دخول رأس المال ، فقد تبلغ من ١٠ إلى ١٥ ٪ . وفى فرنسا ، حيث يمثل دخل رأس المال الحقيقى نحو ٥ ٪ من دخول الأفراد ، فإن التباين فى توزيع الثروات لا يمس بطريقة حاسمة غير أقلية من الشعب . أما فيما يختص بتباين المرتبات فإننا نجده فى الاقتصاد المخطط تماما كما نجده فى الاقتصاد الرأسمالى ، لكن مع وجود اختلاف . ففى اقتصاد مخطط فى وسعنا أن نتصور انعداما يكاد يكون جذريا لفوارق الأجور - فى وسعنا أن نتصور نظاما صناعياً مخططاً ينطبق فيه مدى التفاوت بين العاملين فى أسفل الدرجات الاجتماعية ، وبين الذين يشغلون أعلى درجاتها . خلال السنوات الأولى للنظام السوفيتى كانت دخول أعضاء الحزب الشيوعى لا تتعدى مستوى معيناً كان يتحدد حسب أجر عامل مؤهل ، إذن ففى وسعنا أن نتصور نظاماً مخططا يصل بتباين الدخول إلى حده الأدنى . ولكن هذا الاحتمال المجرد ليس بالضرورة احتمالا اجتماعياً .

إن تباين الأجور ، فى النظام السوفيتى ، بين العامل المبتدىء والعامل المؤهل أكبر من نفس التباين فى النظام الأمريكى . إن تباين مرتبات الجندى السوفيتى والقائد أعظم كثيراً من تباين الجندى الأمريكى والقائد الأمريكى . وهذا يعنى بكل بساطة ، أن النظام الرأسمالى يتضمن فى حد ذاته عدم المساواة لأنها تتفق مع جوهر النظام القائم على النشاط الفردى ، وإن نظاماً مخططاً يسمح نظرياً بتخفيف هذا التباين ، غير أن التطبيق فى الواقع يرجع إلى مفهوم القائمين على التخطيط . ماذا ستكون عليه طبيعة هذا المفهوم ؟

---

(١) يجب أيضاً مراعاة زيادات قيمة رأس المال والدخول المختلطة .

إن اعتبارات عديدة تعرض لنا . إن القائمين على التخطيط يمكن أن يتصوروا المساواة مفيدة فى حد ذاتها . وفى هذه الحالة فإنهم سيستنتجون أن هناك تباينا ، ومن الممكن كذلك أن التباين مفيد للمجموع ، وأنه يدفع إلى تحقيق حد أقصى من الإنتاج ، وعندئذ فإنهم يميلون إلى زيادة التباين .

وأخيراً فإنهم سيصدرون حكماً على قيمة الخدمات التى يقدمونها إلى المجموع . وما هى فكرتهم عن نصيب الدخل الوطنى الذى يجب أن يؤول إليهم قانوناً ؟ جاء عصر فى بداية النظام السوفيتى ، كان البلاشفة فيه مقتنعين بأن دلالة الاشتراكية هى المساواة فى الدخول . ثم تبين لهم أن فكرة التساوى فى الدخول إنما هى وهم من أوهام البسطاء . إن دلالة الاشتراكية هى التحضير إلى تحقيق الحد الأقصى للانتاج ، ولو كان ذلك بتوسيع الهوة بين الأجور . وعلى ذلك فإن ما يستوجب المقارنة ليس التخفيض المحتمل نظرياً لفوارق فى نظام معين والمحافظة التى لا مفر منها على الفوارق فى نظام آخر . إن ما يستوجب المقارنة هو الحد الحقيقى من الفوارق فى مختلف النظم القائمة فعلا . ومن جهة أخرى ، لا شىء يمكن أن يؤكد أن التجربة السوفيتية قادرة على أن يتم تصميمها فى جميع النظم المخططة .

يجب أن نضيف أن تباين الثروات فى المجتمع الرأسمالى يتضمن بعض النتائج التى يمكن مهاجمتها فى حد ذاتها . أولا ، يسمح تركيز الثروات لجزء من الشعب بالحياة دون عمل . ومن الممكن أن نحتج بحرارة على تباين لا يبدو ، أو هو ليس فعلا ، قائماً على العمل ، وأن نتقبل تبايناً تبرره ، على الأقل فى الظاهر ، الوظائف المشغولة والخدمات المقدمة .

وفى المقام الثانى ، فإن نظاماً يقوم على تركيز الثروات يتضمن تحويلا لهذه الثروات ؛ ومن الممكن أن نتصور أن التباين المراد القضاء عليه ليس هو تباين الدخول بقدر ما هو التباين عند نقطة البداية . وبالعكس يجدر بنا أن نذكر أنه فى مجتمع لاتوجد فيه ملكية فردية كبيرة ، فإن كل شىء

يرجع إلى الوظيفة . فالفيلا ، والسيارة ، والدخول ، وكل ما يملك مدير المؤسسة السوفيتية يرجع إلى وظيفته . فلو حدث لسبب ما أن هوى الموظف من وظيفته فإنه يفقد كل شيء مرة واحدة .

إن أقل خلاصة يمكن أن نخرج بها من هـذه التأملات هى أن مشكلة التباين لا يمكن أن يفصل فيها بنعم أو بلا ، بجيد أو فاسد . هناك تباين لا بد منه فعلا فى جميع المجتمعات المعروفة كدافع إلى الإنتاج . هناك تباين قد يكون ضرورياً كشرط للثقافة يكفل لأقلية معينة إمكان القيام بالمناشط الرياسية ، الأمر الذى لا يخلو من قـوة بالنسبة لأولئك الذين يقفون فى الجانب التعيس .

إن الحجة الرابعة التى تدين الرأسمالية هى ما نسميه الفوضى الرأسمالية .

لنلاحظ أولا أن أعداء الرأسمالية ، عندما يقولون الفوضى الرأسمالية ، وأن الاقتصاديين عندما يقولون سير حركة السوق ، فهم بذلك يعنون نفس الشيء ، مرة فى أسلوب علمى ، ومرة أخرى بفارق دقيق محقر مهين . فعندما يقول الاقتصاديون : سير حركة السوق ، فهم يقصدون أن التوازن بين العرض والطلب يتم تلقائياً بين البائع والمشترى فى السوق ، وأن توزيع الـثروات الجماعية تحدده إجابة المستهلكين على المعروضات لمنتجات بغير تخطيط إجمالى ، وأن من الممكن أن ينجم عن ذلك عدم توازن فى الأسواق الجزئية ، بل وحتى فى الأسواق الإجمالية . وعندما يقول أعداء الرأسمالية ، الفوضى الرأسمالية ، فإنهم بذلك يريدون أن يقولوا إنه ليس هناك تخطيط ، وإنه ستحدث تقلبات فى الأسعار ، وتقلبات فى الإنتاج ، وهلم جراً . المشكلة كلها تنحصر فى معرفة مدى الفوضى الرأسمالية وإلى أى حد يسمح التخطيط بسير النظام بدون احتكاك .

إننى سأقتصر على عدد قليل من الملاحظات المبدئية . إن كل اقتصاد

صناعى معقد ، وكل اقتصاد صناعى يتضمن توزيع العمال على عدد كبير من أفرع الإنتاج ، وعلى عدد كبير من المؤسسات ، كما يتضمن تغييراً مستمراً فى طرق الإنتاج وفى توزيع العمال على مختلف الأفرع ، وفى أهمية المشروعات بالنسبة لغيرها . إنكم تلاحظون فى النظام السوفيتى والنظام الرأسمالى هذا التغيير المستمر للبناء الذى يعتبر أساس ما نسميه بالنمو الاقتصادى . ومما يرجى أن يتم هذا التغيير بطريقة منسقة متوازنة ، غير أن الواقع فى جميع النظم الاقتصادية المعروفة يظهر أن هـذا التغيير يتم بطريقة تقريبية يصاحبها الإخفاق . إن عائد النظام الاقتصادى كعائد آلة تجارية لا يكون كاملا أبداً . إنكم تلاحظون فى النظام الاقتصادى الرأسمالى فى أغلب الأحيان عدم الاستعمال الكامل لوسائل الإنتاج، سواء أكانت آلات أم أيدياً عاملة وكذلك فى الاقتصاد المخطط ، فإن التنسيق الممكن نظرياً يخفق فى بعض الأحيان لأسباب مختلفة بحيث إنه يبقى هنـا أو هناك وسائل إنتاج بدون استعمال .

صحيح أن النظام الرأسمالى يتضمن ما يسميه ماركس بالجيش الاحتياطى الصناعى . يرى ماركس أن التغيير المستمر لطرق الإنتاج يستلزم باستمرار أن يخرج من الدائرة عدد معين من العمال يسببون ، وهم فى الخـدمة ، ضغطاً على سوق العمل وعلى مستوى الأجور . ويتضمن كل اقتصاد رأسمالى فى كل لحظة حـداً أدنى من العمال غير المستخدمـين . إنهم أولئك الذين ينتقلون من مهنة أصبحت قديمة إلى مهنة أخرى أو من مؤسسة متدهورة إلى مؤسسة أخرى . ولابد للقضاء نهائياً على هذا الجيش الاحتياطى فى مجتمع صناعى متطور ، من تخطيط كامل للأيدى العاملة ، وبمعنى آخر ، ففى مجتمع صناعى حديث فإن الحل هو اختيار جيش احتياطى صناعى والقضاء على حرية اختيار المهنة . فإما أن تخطط الأيدى العاملة ، وفى هذه الحال ، يجب أن نفرض على العمال الذين فقدوا مهنتهم فى جزء ما من النظام الاقتصادى ،

أن يذهبوا إلى المكان الذى يجدون فيه عملا ، الأمر الذى يستلزم القضاء على حرية اختيار العمل أو استبعاده وإما أن نترك كل فرد حراً يختار عمله وبذلك يسير توزيع العمال تبعاً للطلب وتبعاً للأجور الذى يستطيع العمال الحصول عليها فى مختلف الأعمال ، ويصبح هناك فى كل وقت عدد معين من العمال فى حالة بطالة . إن المشكلة كلها تنحصر فى معرفة إلى أين تذهب هذه الجماهير العمالية العاطلة . إذا كان الأمر يتعلق بعدد كبير من العاطلين ، عندئذ لا يمكن تبرير النظام ، فإذا كانت الرأسمالية تتضمن باستمرار جزءاً كبيراً من العمال غير العاملين ، فإنها بذلك تكون مدانة بلا شك . ولكن فى الفترات التى تخلو من الأزمات فإن نسبة الأيدى العاملة غير المستخدمة فى النظام الفرنسى ، والإنجليزى ، والأمريكى ، تصل إلى ٢ ٪ ، فى مثل هذه الحال فإن الجيش الاحتياطى الصناعى لا يصبح من العوامل الحاسمة وتصبح المشكلة الحقيقية هى مشكلة الأزمات .

هل ترتبط أزمات إفراط الإنتاج أساساً باقتصاد السوق ؟ هذه مشكلة جسيمة لا أدعى تناولها فى بضع كلمات ، ولكن مناقشة الفوضى الرأسمالية فى نهاية الأمر تعود إلى التساؤل الآتى :

هل النظام الاقتصادى الذى يسير بفضل حركة السوق يستلزم الظواهر التى نسميها فى العادة أزمات ؟ أى ، ظاهريا ، زيادة الإنتاج الكلى على الطلب الكلى ؟ إن اختلال التوازن هذا بين العرض الكلى والطلب الكلى إذا تكرر مراراً واستمر طويلا فإن النظام يكون مداناً بالفعل . ومن جهة أخرى إذا ماسارت الأزمات وهى تشتد وتتفاقم إلى جانب تطور الرأسمالية ، فهنا أيضاً يكون النظام مداناً . فى السنوات القريبة من ١٩٣٠ ، كانت التجربة اللازمة الكبرى التى استمرت من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ تدفع الاقتصاديين إلى التشاؤم. أما تجربة الرخاء التى مازالت قائمة منذ ١٩٤٥ فإنها تدفعهم إلى التفاؤل .

والخلاصة المؤقتة هى أنه لم يتحقق أن عدم الثبات المرتبط ببنيان اقتصاد السوق يكون من الأهمية بحيث إنه يدين النظام نفسه .

إن الخاتمة التى أريد أن أصل إليها سهلة وعادية ، ولكنها خاتمة منهجية أتمسك بها ، ولا ينبغى إدانة نظام اقتصادى مجرد فى حد ذاته ، كما لا ينبغى تعظيمه فى حد ذاته . لقد قمت بمناقشة الحجج التى تمثل الإدانة الرئيسية للنظام الرأسمالى وبينت حدود الحجج المختلفة . وربما استطعت أن أتناول الحجة المضادة للاقتصاديين الأحرار الذين يبدأون من فكرة التوازن المجردة . فى حالة التوازن ، يكون الإنتاج عند حده الأقصى ويتحدد توزيع الأدوات عن طريق رغبات المستهلكين ، ونتيجة لذلك فإن نظاما تسيره حركة السوق يصبح النظام الأفضل . وهذا التدليل يبدو واهيا مثل التدليل المضاد . إننا فى حالة ما ندين النظام الرأسمالى مستخدمين تمثيلا تصويريا ، وفى حالة أخرى نعظمه مستخدمين أيضاً تمثيلا تصويريا . فالمقارنة التاريخية والسياسية لاقيمة لها إلا إذا تناولت النظم بواقعها المادى وكما تسير .

ليس من العقل فى شىء أن نحصل عن طريق التفكير على نظام مطلق كامل بفضل المنافسة الخاصة ، لسبب بسيط ، وهو أن المنافسة لا تسير بتاتاً خالصة من الشوائب ، وأنه ليس هناك حركة تسير مطلقة الكمال ، وأن توزيع الدخول الذى يبدأ منه سير المنافسة فى وسعه أن يكون جائراً ، وأخيراً فلأن ما يمكن أن يخفق بسبب فرد أو جماعة يمكن على المدى الطويل ، أن يؤدى إلى نتائج وخيمة تصيب المجموع .

إذن ، هذا هو أول مبدأ منهجى ، وإذا أردتم أن تتصوروا الحقائق الاقتصادية والاجتماعية تصوراً معقولا ، فعليكم أن تحذروا أن تحلوا محل النظام المادى الصورة المثالية التى تكونونها عنه . إن فى استطاعتكم إذا

شئتم أن تصوغوا الصور المثالية لرأسمالية حقيرة وضيعة والصورة المثالية لرأسمالية مطلقة الكمال .

والآن أود أن أبحث الحجة المعارضة ، التى تدين النظام الاقتصادى المخطط فى حد ذاته ، والحجتان اللتان تستخدمان فى مهاجمة الاقتصاد المخطط هما :

التخطيط الكامل وهو على الأقل يفترض السلطة الكاملة للقائمين على التخطيط ، هذا فضلا عن أن الحساب الاقتصادى يظل على الأقل ناقصا عما هو عليه فى النظام الرأسمالى . ولنتناول الحجة الأولى : هل التخطيط الكامل يستلزم سلطة مطلقة من جانب القائمين فى الحكم ؟ إن الحجة هى التقريب كالآتى : يفترض التخطيط الكامل قيام مكتب الخطة بتوزيع ثروات المجموع والدخول . ولو أننا تصورنا نظام التخطيط الكامل ، فإن علماء الإحصاء ، وخبراء مكتب الخطة أو زعماء الدول يقررون : أن النسبة المخصصة للدخل القومى للاستثمارات هذا العام سيكون مثلا ٢٠ ٪ ، والنسبة المخصصة للاستهلاك ستكون ٨٠ ٪ ، ومن هذه الـ ٨٠ ٪ نخصص ١٠ ٪ لمصروفات الإدارة والمصروفات العسكرية ، فيبقى ٧٠ ٪ لاستهلاك الشعب . وستقوم بتحديد موارد مختلف طوائف المجموع طبقاً لسياسة الأجور . وبالفعل إذا كانت سياسة الأجور مخططة فإنكم تحددون فى الحال تقريباً دخل المجموع ودخل كل فرد . ففى النظام السوفيتى الحالى ، مثلا ، نرى الدولة تقوم بطريقة شبه مطلقة بتحديد دخل طبقة الفلاحين حسب الأسعار التى تصرح بها المزارع الجماعية « Kolkhozes » بالنسبة للمنتجات الغذائية . ويبقى جزء معين غير ثابت من الدخول يؤول إلى الفلاحين حسب السوق الحرة التى تعتمد عليها دخول هؤلاء الكولخوزيين والناتجة من المبالغ التى يستطيع المواطنون السوفيت أن يدفعوها لشراء المنتجات الغذائية خارج المحال التى تديرها الدولة . ولكننا إذا افترضنا نظاما كامل التخطيط ، فيمكن

أن نقول إن مكتب الخطة هو الذى سيحدد بطريقة مطلقة توزيع الثروات الجماعية بين مختلف الوظائف وتوزيع الدخل القومى بين مختلف الطوائف . لنفترض نظاماً ما كامل التخطيط ، تحتفظ فيه الطوائف بحقها فى إقامة منظماتها ، ستظل المعركة حامية الوطيس بين ممثلى العمال ، وممثلى الفلاحين ، وممثلى مختلف القطاعات الصناعية ، من أجل تحديد التوزيع العادل للثروات القومية . فاذا كانت الدولة تحدد بطريقة مطلقة دخل المجموع ودخل كل فرد ، فإن الوسيلة الوحيدة ، لضمان سير النظام هى ألا تبالغ الدولة فى سؤال المحكومين عن رأيهم .

وتتضمن الحجة بلا شك جانبا من الحقيقة . ويبدو لى أن من العسير أن أتصور مزج اقتصاد كامل التخطيط بالنظام السياسى الفرنسى . ولكن يجب أن أعترف أننى أتناول المثالين للتطرفين أو النوعين المثاليين : النوع المثالى للاقتصاد المخطط والنوع المثالى للسلطة الموزعة . ليس من الضرورى أن يكون المرء عالم اجتماع لكى يكتشف استحاله المزج بين اقتصاد كامل التخطيط وسلطة عاجزة تماماً . إن موضوع البحث هو إمكان المحافظة على بعض عناصر الديمقراطية مع توزيع متحكم للثروات الوطنية . إن ما نسميه ديمقراطية فى المجتمعات الحديثة ، حسب فكرة تشومبيتر « Schumpeter » هو وجود عدة أحزاب متنافسة ، مرشحة لتولى السلطة ، وقد يكون وضع السؤال هو الآتى تقريباً : هل من الممكن أن يكون لدينا توزيع مطلق للثروات الوطنية وأحزاب متعددة تتنازع الحكم ؟ لقد لاحظنا ، على أية حال ، فى البلاد الغربية إبان الحرب ، مزيجا من هذا النوع . حتى فى انجلترا ما بعد الحرب ، فقد قام تخطيط واسع المدى إلى جانب المحافظة على النظام البرلمانى وتعدد الأحزاب . الأمر الذى يبدو لى قاطعا هو معرفة إلى أى حد لا يروق للمحكومين ما يقوم به الحكام . فإذا قمتم بتوزيع الثروات الوطنية محتفظين بـ ٣٠ ٪ من مجموع الثروات للاستثمارات أو للمصروفات العسكرية فما لا شك فيه أن الأفضل ألا تكون هناك أحزاب متعددة تتبادل السلطان .

لأنه سيظهر منها حزب على الأقل يجد أنكم تسرفون فى الإنفاق على الدفاع عن المجموع . وإذا استعملتهم التخطيط لوضع عجلة التصنيم ، فلا خلاف عندئذ على أنه من المستحيل مزج تنافس الأحزاب بالتخطيط ، وعلى العكس فإنكم إذا تصورتم اقتصاداً مخططا على درجة عالية من الإنتاجية ومستوى عال من الثروة العامة ، فإذا كانت الخلافات تدور حول زيادة أو إنقاص ١٠ ٪ لمختلف طوائف المجتمع ، فليس من الغريب أن نحافظ فى نفس الوقت على نظام مخطط وتنافس على السلطة بين الأحزاب .

إن ما يحول دون البت فى الموضوع هو أن خبرتنا عن النظم المخططة محدودة . إننا نعرف النظم شبه المخططة فى زمن الحرب . ولكن المشكلة الوحيدة فى زمن الحرب هى إنفاق الحد الأقصى من الثروات المتوافرة فى أغراض الحرب . ونحن نعرف نظما اقتصادية شبه مخططة من نوع نظام الرايخ الثالث ، ولكن السلطة فى هذه الحال كانت مطلقة قبل أن نبدأ فى التخطيط وأصبحت تقوم بالتخطيط لأنها كانت مطلقة ، وليس العكس . بقيت التجربة السوفيتية ، ولكن سلطة الحزب الشيوعى قد سبقت التخطيط الكامل وكان لدى الحزب مفهوم عقائدى لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد . وزيادة على ذلك ، فإن الاقتصاد السوفيتى المخطط كان فى حاجة إلى سلطة مطلقة ، لأنه فى عدد كبير من القطاعات ، كان الاقتصاد يقوم بلا شك بما كان لا يرجوه المحكومون .

وفى مجال الزراعة ، قررت الدولة تجميع الأراضى ، وكان الفلاحون الروس ، شأن الفلاحين جميعاً ، لا يرجون تجميع الأراضى . لقد أراد النظام السوفيتى أن يدفع عجلة التصنيع بأسرع ما يمكن ووجد نفسه مضطراً إلى تخفيض الاستهلاك . فى مثل هذه الظروف لابد أن يصل التوتر بين الحاكمين والمحكومين إلى غايته ، وليست التجربة السوفيتية هى الأخرى تجربة مقنعة .

وإذا تتبعنا هذه الحجة ، فإننا نصل إلى نتيجة مثيرة . يؤكد بعض المراقبين فى روسيا السوفيتية عن طيب خاطر أن النظام السوفيتى سيصبح شيئاً فشيئاً أقل استبداداً كلما ارتفع مستوى المعيشة . إن السبب الحاسم لطابع الاستبداد فى التخطيط السوفيتى كان لا ينبغى أن يكون التخطيط نفسه ، ولكن ما أراده القادة السوفيت بالتخطيط . إننى لاأدعى الفصل فى الموضوع ، وإنما أوصيكم بالحذر فى إدانة التخطيط فى حد ذاته ، والحذر فى إدانة الرأسمالية فى حد ذاتها . إياكم أن تروا فيهما دليلا على شك متأصل . إن الشرط الذى يجب توافره لكى ندلى بآراء صائبة ، هو أولا أن نعرف كنه الموضوع ، وألا ننسى مطلقاً أن جميع النظم إنما هى حلول ناقصة لمشكلة لم تجد حلا كاملا حتى اليوم ، وربما كانت هذه المشكلة لا تنطوى على هذا الحل .

الدرس السابع

أنواع المجتمعات الصناعية (تابع)

بدأت فى الدرسين السابقين فى تعريف المجتمع الصناعى وتمييز أنواع المجتمعات الصناعية . وقد بدأت من تعريف ناقص ، عن قصد ، المجتمع الصناعى وعددت المقاييس التى يمكن أن نستعملها لتحديد ملامح النظام الاقتصادى ، وبعد ذلك سقت تعريفاً مجرداً للنظام الرأسمالى والنظام المخطط . ولكى أقترب من الواقع المادى ، قمت بمناقشة الحجج التى تساق ضد النظام الرأسمالى وحاولت أن أبين أن أغلب الحجج إما أنها تحمل على كل نظام اقتصادى حديث ، وإما أنها يجب أن تتحدد حسب الطريقة الخاصة التى يتحقق بها النموذج المثالى للمجتمع الرأسمالى .

وفى نهاية الدرس الأخير ، ذكرت أول حجة تساق ضد الاقتصاد المخطط فى حد ذاته ، وهى تقول بأن التخطيط المركزى للاقتصاد يستبعد الديمقراطية السياسية . وقد بينت أن الاقتصاد المخطط يستلزم فى الواقع ، تمركزاً للسلطة أكثر مما يستلزمه النظام الاقتصادى الذى تسيره قرارات غير مركزية ، ولكنى ألمحت إلى أننا لا يمكن أن نقرر كمبدأ أن كل تخطيط اقتصادى يستبعد التنافس بين الأحزاب فى سبيل تولى السلطة ، وأن المهم قد يكون البون بين رغبات المحكومين وإرادة الحاكمين ، إذا شاءت سلطة سياسية أن تسرع بحركة التصنيع فوق ما يطيقه المحكومون لو تركوا وشأنهم . وإذا شاءت هذه السلطة السياسية أن تحور طريقة الاستغلال الزراعية تحويراً

أساسيا ، فإنها تجد نفسها مضطرة للجوء إلى أن تفرض إجراءات قد لا يتقبلها المحكومون من تلقاء أنفسهم .

ولكننا لا نستطيع أن ننتقل من هذه الملاحظات شبه البديهية إلى الصيغة العامة . فأى تخطيط اقتصادى يستبعد تنافس الأحزاب والديمقراطية .

إن وجهاً آخر للحجة — التخطيط يستبعد الديمقراطية — يعرض بهذه الطريقة : إن القانون فى جوهره ، هو قاعدة عامة لا ترجع إلى شخص أو طائفة خاصة ، ولكنه صحيح بالنسبة لجميع المواطنين . هذا فى حين أن الدولة فى النظام الاقتصادى المخطط لا تكف عن إصدار الأوامر التى تتعلق بهذه المؤسسة أو بطائفة من الناس للقيام بعمل معين . إن الدولة التى تقوم بالتخطيط لا يمكن ببساطة أن تكون دولة القانون ، تلك الدولة التى تحدد القواعد التى تقع تبعاً لها المنافسة بين الأفراد . إنها دولة قيادة تمكن مقارنتها بالقيادة العسكرية حيث الفارق بين القانون ، وهو القاعدة العامة ، والأمر الخاص الصادر إلى فرد ، يتجه إلى الزوال . فإذا كان القانون ، بمعناه العام ، سائراً إلى الزوال ، وإذا كان يختلط بالقرارات الخاصة التى تصدرها الإدارة فإنه ينتج من ذلك أن دولة القانون كما نتصورها ، والنظام الدستورى كما نفهمه يستبعدان شيئاً فشيئاً من النظام الاقتصادى القائم على التخطيط .

وعلى هذا الأساس ، فالدولة التى تقوم على التخطيط ، تدخل فى صميم الحياة الاقتصادية ، أكثر بكثير من الدولة التى تقتصر على سن قواعد التنافس الاقتصادى . إن الأمر هنا أيضا يتعلق ببديهية وليس بنظرية .

ولكننا إذا تناولنا محاولات التخطيط فى النظم الديمقراطية الغربية ، مثلا ، فإننا نستطيع أن نقول إن التخطيط شبه الكامل ، كما تحقق فى بريطانيا أثناء الحرب ، أو التخطيط الجزئى خلال سنوات ما بعد الحرب ، لا نستطيع أن نقول إن هذا التخطيط قد قضى جذرياً على النظام القانونى . إن الصعوبة هى أنه فى النظام القائم على التخطيط الكامل يكون المقاول مضطراً ، نظريا

إلى احترام القوانين وتنفيذ الخطة . فى حين أننا نعلم عن طريق شواهد عديدة أن هذين الفرضين يتناقضان فى أغلب الأحيان . إن تنفيذ الخطة يفترض أن يتسلم المقاول الأيدى العاملة والمواد الأولية التى يحتاج إليها. ولكن إذا كان مشروع ما لا يحقق إلا عجزا وتأخر وصول المواد الأولية أو الآلات ، فإن القائمين على إدارة مشروعات أخرى يتحتم عليهم أن يختاروا بين عدم احترام القوانين أو عدم تنفيذ الخطة . وطبقاً لجميع الشواهد فإن القائمين على إدارة المؤسسات السوفييت لا يترددون فى مثل هذه الحال ، لأنهم يعلمون أن أفدح الأخطار ينجم عن عدم تنفيذ المشروع . وهكذا فإن نظام الاقتصاد القائم على التخطيط المطلق إذا لم يسر بطريقة كاملة ، فإنه يسمح بقدر من عدم القانونية ، أو على حد تعبير العالم الغربى ، يعطى فرصة لقيام سوق سوداء للمواد الأولية ، بل وحتى للعمال المؤهلين . وكذلك بالنسبة للاستهلاك . يعطى فرصة لخلق سوق سوداء للمنتجات النادرة . والأمر هنا أيضاً لا يتعلق برأى أو حكم تقويمى . إنكم تقرءون دائماً فى الصحف ، حتى المشايع منها للقيام السوفيتى ، أنه بالنسبة لعرض مسرحى يتذوقه الجمهور ، أو كتاب كلاسيكى معروض للبيع فى آلاف من النسخ فإن تذاكر المسرح ، أو نسخ الكتاب ، تنفد سريعاً . وبعد ذلك يمكن الحصول عليها بسعر يفوق السعر القانونى . وليس معنى هذا أن النظام يسير سيراً رديئا . إن هذا القدر من السوق السوداء، على مستوى رجال الأعمال وحدهم ، علامة على عدم كمال أى تخطيط معقد ، وهو على مستوى المستهلكين ، ينجم عن التباين بين القوة الشرائية والمنتجات المعروضة للبيع بالمفهوم الغربى للتضخم . هناك فى السوق السوفيتية كمية من النقد المتداول أكثر من المنتجات المعروضة للبيع . وهناك تطبق قواعد الاقتصاد العامة ويصير من الممكن أن يصبح للمنتجات النادرة سعران ، السعر الرسمى الذى يتفق مع النسبة بين العرض والطلب . وفوق ذلك ، فهناك سعران رسميان لعدد كبير من المنتجات مادامت المنتجات الغذائية على وجه الخصوص يمكن أن تشترى ، سواء بالسعر الذى تحدده الدولة فى متاجرها ، أو بالسعر الحر المعمول به فى السوق الكولخوزى (سوق المزارع الجماعية) .

ومن جهة أخرى ، فعندما يقوم فرد بمخالفة القواعد الاقتصادية فإنه فى نفس الوقت يخل بالتزاماته تجاه الدولة ، ولذلك فليس من المستغرب أن يقوم النظام الاقتصادى المخطط بمضاعفة العقوبات السياسية كلما قام بتخفيض العقوبات الاقتصادية . وربما استطعنا أن نقول مع التبسيط والتضخيم : إن التطهير يحل محل الإفلاس . فعندما لا يمكن استبعاد الرؤساء بسبب النتائج السيئة التى حلت بالسوق الاقتصادية ، فإنهم يستبعدون عن طريق قرارات السلطة السياسية. فأى المناهج أفضل ؟ هذا سؤال يفتح باباً للمناقشة . ولكن ينبغى أن نعترف متشائمين ، ولكن بصراحة ، بأن نظاماً لا تقيده العقوبات السياسية ، ولا العقوبات الاقتصادية ، لابد أن يسير سيراً رديئاً .

والحجة الثانية التى يمكن أن نسوقها ضد الاقتصاد المخطط هى استحالة قيام حساب اقتصادى فى هذا النظام . وعن هذه النقطة ، وهى من أصعب النقاط وتفوق فنيتها ما يمكن معالجته فى هذه المحاضرة ، فإنى لم أذكر لكم سوى عدد ضئيل من الأخطار التى لا يمكن التدليل عليها هنا . لم يدرك علماء الاجتماع الأول مغزى الحجة. إن رجال الاقتصاد الأحرار وبخاصة الأحرار الجدد (أمثال ل. فون ميزس « Lm Mises » وفر. فون هايك « Fr . Von Hayek » هم الذين وضحوا صعوبة قيام حساب اقتصادى عقلى ، حينما لا تكون هناك أسواق ، أى عندما لا تكون هناك أسعار . لقد اضطر علماء الاقتصاد إلى التفكير طويلا فى الطريقة التى يستطيعون أن يستغنوا بها عن سير حركة الأسعار . لقد ظن كثيرون فى بادىء الأمر أن نظام الاقتصاد المخطط لا يمكن أن يستغنى تماماً عن العملة ، وأن يقوم مباشرة بتوزيع السلع بين المواطنين دون وساطة العملة ، ودون الاختيار الحر للمستهلكين فى الأسواق . لقد أدرك الاشتراكيون حتى قبل التجربة أن اقتصاداً معقداً كالاقتصاد الحديث لا يمكن تصوره مع نظام طبيعى للمبادلة. لقد أدركوا أن الحساب الاقتصادى فى ساعات العمل ليس عملياً ، على الأقل بسبب التغيير المستمر لمدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج إحدى السلع .

والآن يبدو لى أن واضعى النظريات الليبراليين والاشتراكيين متفقون على النقاط الآتية :

١ — إن الاقتصاد المخطط الحديث يتضمن عملة ، على الأقل مادامت مرحلة الشيوعية الكاملة، والوفرة المطلقة لم تتحقق . إذا كان توزيع الثروات الجماعية ينبغى أن يتجاوب مع رغبات الأفراد ، فيجب أن تدفع الدخول بالعملة ، وأن يكون للأفراد حق الاختيار بين السلع المختلفة التى تقدم إليهم فى السوق .

٢ — يبدو أن المخططين أنفسهم متفقون على أنه من المستحيل تصور نظام مخطط أو قرار اقتصادى بحيث يتناول توزيع الثروات الجماعية بين الاستهلاك والاستثمار . مادامت قيمة المبلغ المتوافر — وهو المخصص للاستثمارات — لم يحدد فى سوق يتقابل فيها أفراد أحرار ، فلابد أن يكون القرار الخاص بتوفير جزء من الإنتاج القومى واستثماره صادراً عن القائمين على التخطيط . وبمعنى آخر — وهذه هى الفكرة الثانية البسيطة والرئيسية — فإن توزيع الثروات بين الاستهلاك والاستثمارات هو فى النظام المخطط قرار سياسى يتخذه القائمون على التخطيط تبعاً لما يعتبرونه فائدة المجموع ، تلك الفائدة التى تصدر حكماً بمدى التقدم الذى يناسب التوسع فى وسائل الإنتاج. وأضيف أنه حتى فى النظام الرأسمالى الغربى فإن الحكام يتدخلون لتغيير التوزيع التلقائى للثروات بين الاستهلاك والاستثمارات .

٣ — إن النقطة الثالثة، وهى الأصعب ،هى فى معرفة الطريقة التى يفاضل بها المخططون بين الاستثمارات . وهنا يبدو لى أن من المستحيل الإدلاء بإجابة قاطعة ، لأن هناك كثيراً من الحلول النظرية للمشكلة، ولأننا لا نعرف بالضبط ماهو الحل الذى يسيرون عليه فى روسيا السوفيتية . إننا حتى لسنا متأكدين إذا كان يوجد فى هذا الشأن حل وحيد . فإننا نستطيع ، نظرياً ، أن نتصور

أن توزيع الاقتصاد الفعلى للاستثمارات يتحدد حسب اختيار المستهلكين فى السوق للسلع النهائية وهو جزء معين من الثروات الوطنية — إن بوسعنا أن نتدرج من أسعار السلع الاستهلاكية كما تحددها قرارات المستهلكين إلى الاستثمارات الأساسية نفسها . ولكن هذا الحساب فى الواقع معقد للغاية حتى من الوجهه النظرية ، أما من الوجهة العملية فإنه قلما قام بدوره فى الاتحاد السوفيتى .

إنه لم يقم بدور ، لأنه حتى الآن ، كانت أموال الاستهلاك المعروضة فى السوق باستمرار أدنى من القوة الشرائية القائمة منذ عام ١٩٢٨ ، أى منذ بداية الخطط الخمسية ، كان هناك تضخم مستمر فى الاتحاد السوفيتى ، وكان يبدو أن أسعار السلع الاستهلاكية يتم تحديدها ليس تبعاً لمفاضلات المستهلكين وإنما تبعاً لإمكانيات الإنتاج .

ويبدو أن الحسابات كانت تتم طبقاً لاعتبارات عديدة وبسيطة . أولا ، فإن القائمين على التخطيط السوفيت يعيشون فى عالم توجد فيه اقتصاديات السوق . لقد كانوا إلى حد كبير وحتى تاريخ قريب يقلدون الاقتصاد الرأسمالى . ويستفيدون من نتائج الحساب الاقتصادى الرأسمالى . لقد كانوا فى بعض الأحيان يكتفون بعمل حسابات تكتيكية بوجه خاص ، كانوا يستهدفون إنتاج الفحم أو الصلب أو البترول فيوزعون الثروات حسب مايرونه أجدى من الوجهة الفنية . ولنقل إن تصرفاتهم كانت إلى حد كبير تقوم على التقريب ، إذ أنهم أحياناً يحسبون العائد الفنى ، وأحياناً أخرى يحسبون اقتصاديات الأيدى العاملة .

إن صعوبة وصف الطريقة التى تتم بها حسابات الاستثمارات فى النظام المخطط لايعنى أن هذه الحسابات أسوأ من حسابات الاقتصاد الحر الذى يقوم فيه رجال الأعمال بعمل هذه الحسابات ، ولكنهم من الممكن أن يخطئوا . إنهم يقومون بهذه الحسابات تبعاً للأسعار التى يمكن أن تتقلب سريعاً ، ومن

الممكن أن ينكشف خطأ حساباتهم عندما يحين الحين . وزيادة على ذلك ، فإن ما يتفق والفائدة قصيرة الأجل التى ينشدها صاحب العمل لايتفق بالضرورة مع المصلحة طويلة الأجل التى تنتظرها المجموعة . إن أبسط مثل على هذا البون بين مصلحة صاحب العمل الخاصة ومصلحة المجموعة ، هو ، فى مجال الزراعة ، الخراب الذى ألم ببعض الأراضى فى الولايات المتحدة بسبب طرق الزراعة المستعملة . كانت هذه الطرق تحقق أرباحاً ضخمة لمدة بضع سنوات ، ولكنها كانت ذات عواقب وخيمة على طاقة الإنتاج فى المستقبل .

إن نتيجة هذه التحليلات المبدئية هو أنه ليس من السهل وليس من المستحيل أن ندير اقتصاداً مخططاً . فالواقع هو أن الاقتصاد المخطط فى روسيا يعمل ، وينتج ، ويزيد إنتاجه سريعاً . وما تتكلفه هذه الزيادة من ثمن لكبير . فالتجربة تثبت على الأقل أن النظام الذى تنخفض فيه حركة السوق إلى أقل قدر ممكن ليس نظاماً يمكن وصفه بالعجز أو بالشلل .

إن هذه التحليلات المبدئية ، إذا كانت لاتقودنا إلى إدراك تماثل فى النظم ، فإنها على الأقل قد قادتنا إلى إدراك تماثل فى الوظائف بين نوعى المجتمعات الصناعية . فجميع المجتمعات الصناعية مجتمعات تقدمية ، تريد أن تقوم بحساب عقلى ، ولا تعترف بحدود لرغبات الأفراد . لاينبغى إذن أن نحمل على نوع من المجتمعات الصناعية أو أن نعظمه فى حد ذاته ولا أن نحكم على الأنواع المثالية ، وإنما يجب أن تتناول أحكامنا النظم المادية أى الوحدات التاريخية .

والآن سننتقل إلى تناول المرحلة الأخيرة فى هذا التحليل ، أى إننا سننتقل من التجريدات إلى النظم التى تحددت مادياً وتاريخياً .

إن تعيين النظم المادية يمثل صعوبات بالغة ، والواقع أنه ينبغى على الأقل مراعاة ثلاثة اعتبارات مختلفة : يجب أولا مراعاة المقاييس الاقتصادية البحتة التى عددتها فى الدرس الخامس ، وأهمها نظام الملكية ، وطريقة التحديد

أونوع التنظيم. ولكن يجب أيضاً مراعاة ماسأسميه بمرحلة التطور الاقتصادى للمجتمع القائم. فنظام الاتحاد السوفيتى تحدده جزئياً إدارة التخطيط الكامل ولكنه يتحدد أيضاً بأنه يجتاز مرحلة تطور اقتصادى اجتازتها النظم الغربية سواء من نصف قرن أومنذ قرن كامل. وفى المقام الثالث ، فإن كل نظام اقتصادى يتأثر بالعوامل الجغرافية والسكانية ، التى تمثل ظروفه المادية ، وكذلك فهو يتأثر بعناصر أخلاقية وسياسية. وليس من السهل أن نعرف هل البيروقراطية السوفيتية هى نتيجة للتخطيط ، أو نتيجة للتقاليد السوفيتية أو لإرادة ثورية. وربما كان النظام السوفيتى يتحدد فى نفس الوقت عن طريق هذه العوامل الثلاثة. وإذا شئنا أن نحاول الوصول إلى تحديد مادى للنظم ومقارنتها فيجب ألا نهمل أى واحد من هذه الاعتبارات المتعددة.

وبعد هذه التحفظات سأحاول أن أوضح المعالم المحددة للاقتصاديات التى تسمى رأسمالية. سأترك جانبا الاقتصاديات التى نطلق عليها اليوم الاقتصاديات النامية ، مثل اقتصاد الهند ، لأن هذه الاقتصاديات لاتتدرج إجمالياً تحت نوع المجتمعات الصناعية . إن فى الهند عدداً من المصانع لا يقل عن عدد مصانع الغرب ، ولكن هذه المصانع لا تضم إلا أقلية ضئيلة من الأيدى العاملة ، حوالى مليونين ونصف مليون فى الوقت الحاضر. والإنتاج الصناعى لا يمثل سوى قطاع محدود فى الاقتصاد الهندى. وعلى هذا فإننى سأهتم فقط بالاقتصاديات الرأسمالية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة.

من وجهة نظر الإنتاج ، فإن النوع السائد هو المشروع الرأسمالى، وبخاصة فى مجال الصناعة. أما فى أوروبا الغربية ، فإن الصناعات المؤممة تقوم إلى جوار المشروعات التى يملكها أفراد. وصناعات التعدين فى فرنسا تملكها الدولة وصناعات التعدين فى الولايات المتحدة تمثل مشروعات خاصة ، دون أن تكون هناك اختلافات ملموسة بين التنظيم التكنيكى أو الإدارى للمشروعات سواء أكانت خاصة أم عامة. فإن ما يدهش حقاً عندما نقارن الاقتصاديات الغربية بالاقتصاديات السوفيتية هو أن المؤسسة الرأسمالية الكبيرة خاصة

كانت أم عامة ، ليست النموذج الوحيد لوحدة الإنتاج ، ففى مجال التجارة والزراعة ، بل وفى جزء من الصناعة نقوم ببعض المشروعات الفردية .

إننى أطيل فى هذه النقطة التى تمثل إحدى سخريات التاريخ . إن الاختلاف بين النظام السوفيتى والنظام الرأسمالى يقل ، فى مجال المشروعات الصناعية الكبرى التى أثير بمناسبتها مفهوم ماركس ، عن اختلافهما فى استمرار أو عدم استمرار وجود المشروع الشخصى الصغير ، فى مجال الزراعة ، أو فى الصناعة أو التجارة .

أما فى مجال الزراعة فى بلاد أوروبا أو الولايات المتحدة ، فإن المشروع الرأسمالى ، الذى يقوم على الفصل بين المالك ، والمزارع والعامل الزراعى ، والذى لاحظه ماركس فى الزراعة فى إنجلترا والذى كان يظنه النموذج الذى سيسود فى المستقبل ، هذا المشروع ما زال يمثل أقلية . وإن الشىء نفسه يحدث إلى حد ما فى مجال التجارة والصناعة الصغيرة . إن الجديد فى نظام الإنتاج السوفيتى ليس هو التجديد بالنسبة للمشروعات الكبرى الرأسمالية بقدر ماهو السعى من أجل تعميم هذه المشروعات الكبرى وجعلها النموذج الوحيد . وإذا ما فكرتم قليلا فى هذا الموضوع فإنكم تجدون تفسيراً لكثير من ردود الفعل السياسية فى المجتمعات الغربية . إن أقل الطوائف الاجتماعية استجابة لنظرية ماركس ودعايته هى بالفعل تلك الطوائف التى سيزيلها تعميم المشروع العام . وعلى الرغم من العبارات التى نسمعها فى أغلب الأحيان فإن رفض بعض الطوائف الاجتماعية للنظرية السوفيتية ليس ناتجاً عن عدم فهم ، وإنما هو ناتج عن فهم صحيح لماهية هذا المشروع .

أما من وجهة نظر التبادل ، فان الفارق القاطع ليس كون المبادلات أكثر تعقيداً فى النظم الغربية منها فى النظم السوفيتية ، وإنما هو أن الاقتصاديات الرأسمالية تكون مدمجة فى المحيط العالمى . نستطيع القول عن طيب خاطر ان التجربة الأولى للاقتصاد المخطط قد تمت فى الاتحاد السوفيتى ، ذلك البلد المتطور قليلا من الناحية الصناعية ، وعلى ذلك فهو لم يندمج تماماً فى التجربة . إننا ننسى

أن التخطيط الكامل للاقتصاد فى بلد واحد غير ممكن إلا إذا كان هذا البلد يحقق اكتفاء ذاتياً . ولا نستطيع أن نتصور إنجلترا تطبق تخطيطاً مركزياً كاملا ، فى حين تعتمد على الخارج فى نصف غذائها . وعلى العكس ، ففى روسيا التى تملك جميع المواد الأولية تقريباً ، لم تكن التجارة الخارجية فيها تلعب دوراً إيجابياً ، فإن سلطة المخططين تقف عند حدود البلد، وان المخططين إذا لم يكونوا فى نفس الوقت رؤساء للممولين وللمشترين الذين يتعاملون معهم فإنهم لايستطيعون فرض منتجاتهم ، عندما نريد أن نبيع للخارج ، فيجب أن يوافق الآخرون على الشراء . إن روسيا ربما تجهل حتى الآن إلى حد بعيد رغبات المشترين الأجانب .

أما من وجهة نظر الإنتاج ، فإن النظم الرأسمالية هى النظم التى تقوم فيها قرارات الأفراد فى السوق بدور يجب أن يوضع فى المقام الأول عند توزيع الثروات الجماعية . إننى ألزم الحذر فى تعبيراتى ؛ ذلك لأنه من الخطأ أن نؤكد أنه ، فى النظم الرأسمالية الحالية ، تحدد قرارات المستهلكين فى السوق بطريقة مباشرة ما تقوم بإنتاجه ، ولكن على مر الأيام فإن رغبات المستهلكين فى الحصول على هذه السلعة أو تلك ، تنعكس على أسواق السلع الاستهلاكية وتمارس بطريقة غير مباشرة تأثيرها فى الإنتاج .

ويحد من هذه السيطرة من جانب المستهلك كما يسمونها ، تدخل من جانب الدولة، هذا التدخل الذى يمتد اليوم متدرجاً . فالدولة تعدل فى التوزيع التلقائى للثروات بين الاستهلاك والاستثمار على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية وتحاول دفع المستهلكين إلى زيادة الادخار، وإذا كانت الدولة لاتتوصل إلى تحديد ادخار الأفراد عن طريقة وسائل أخرى ، فهى تؤثر فى قيمة المبلغ المخصص للاستثمارات . وفى المقام الثانى فإن الدولة تعدل فى التوزيع التلقائى فى الدخول. والقوانين الاشتراكية وقوانين الضرائب ماهى إلا وسائل لتعديل توزيع الدخول الذى ينتج عن السير الحر لحركة السوق . وأخيراً فإن الدولة تتدخل بطرق مختلفة لتحوير الدائرة الكلاسيكية التقليدية ، الادخار

للاستثمار . إن الاستثمارات تمول أكثر فأكثر ، سواء عن طريق القوانين المنظمة للضرائب أو عن طريق التمويل الذاتى داخل نطاق المشروعات، الأمر الذى يمثل نوعاً من التمويل الجماعى ، ولنقل شبه الاشتراكى للاستثمارات .

وأخيراً ففى النظم الاقتصادية الرأسمالية ، فإن العمال وأصحاب الأعمال تضمهم نقابات . أما فى نظام الاقتصاد الرأسمالى المادى اليوم فيوجد تنافس مستمر بين الأفراد والطوائف وبين الطوائف والدولة . وفى رأيى أن إحدى الخصائص الكبرى للنظم الغربية هو أن نقابات العمال تكرس نفسها للمطالبة بتقديم المطالب دون أن تخضع مباشرة لسلطات الدولة .

وإذا أردنا أن نوجز خصائص النظام الاقتصادى الرأسمالى التى تميزه عن النظام السوفيتى ، فإننى أقول إن هناك أربع خصائص أساسية :

١ — إن النظم الاقتصادية الرأسمالية اليوم تمثل تنوعاً كبيراً لأشكال الملكية ، وبخاصة الإبقاء على الملكية الفردية ، والمشروع الفردى فى مجال التجارة والزراعة .

٢ — إن النظم الرأسمالية تستبعد الفصل الجذرى بين الاقتصاد الوطنى والاقتصاد العالمى ويجب أن تخضع لمتطلبات التجارة الخارجية .

٣ — إن المستهلكين ما زالوا يمارسون تأثيراً يقوى على مر الأيام فى توزيع الثروات الوطنية .

٤ — وأخيراً ، فإن النقابات العمالية لاتتبع الدولة .

ولننتقل الآن إلى النظام السوفيتى الذى قمت بتعريفه جزئياً مبيناً ، فى كل خطوة ، من خطوات التحليل ، الاختلافات التى تميز بينه وبين النظام الرأسمالى . يجب ألا ننسى أن النظام الاقتصادى السوفيتى ليس النموذج الأصلى للاقتصاد المخطط : إنه نظام مخطط خاص ، فى بلد تميزه خصائص فردية فى مرحلة معينة من تطوره الاقتصادى .

أما من وجهة نظر الإنتاج ، فإن الخاصة الأولى التى تميز النظام السوفيتى كانت هى إدخال الملكية الجماعية للاستغلال الواسع فى جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ، وعندما سندرس بسرعة النتائج التى حققتها القطاعات المختلفة للاقتصاد السوفيتى فإننا سنندهش لحدث بسيط : إن النتائج تكون أفضل كلما كان القطاع أكثر شبهاً بالقطاع الذى تصوره الاشتراكيون . إن النتائج الباهرة تحققت فى مجال الصناعة الكبرى ، أما أسوأ النتائج فقد تحققت فى مجال الزراعة . ولكن المذهب لم يكن من المتصور أن يطبق بالضرورة فى جميع القطاعات . فى استطاعتنا أن نتصور نظام اقتصاد صناعى مخطط يتضمن ملكية خاصة ومشروعات فردية فى مجال الزراعة . حتى فى مجال الاقتصاد السوفيتى ، فهناك حدود للملكية والجماعية والاستغلال الواسع . هناك على الأقل حدان : فمن ناحية سمح القادة للكولخوزيين بالاحتفاظ بالملكية الفردية لقطعة من الأرض وقليل من الماشية ، وهذه الملكية الفردية لاتزال تقوم بدور جوهرى[1] ، ومن ناحية أخرى ، وباستثناء غريب ، سمح القادة للمواطنين ببناء المنازل . ومنذ بضع سنوات يتمتع المواطنون السوفيت بحق بناء مساكنهم الخاصة ويحصلون على كمية معينة من المواد الأولية اللازمة لهذا العمل الذى لاينطوى على استغلال ما دام المالك نفسه هو الذى يقوم ببناء المسكن .

إن الملكية الجماعية فى مجال الزراعة تتضمن نوعين : الأول ، الملكية الوطنية الحقيقية ، السوفخوز ، والثانى الملكية المسماة بالتعاونية ، الكولخوز . لقد اعتبرت الملكية الكولخوزية فى كتاب ستالين الذى يعتبر وصية ، كفترة انتقال للتطور الاقتصادى . إن الملكية الوحيدة التى تتفق مع المذهب هى الملكية الجماعية الصارمة ، السوفخوز . ومع ذلك فإن ستالين لم يحدد متى يمكن أن ننتقل من هذه إلى تلك .

---

(١) إن الأراضى الخاصة تقوم تقريباً بانتاج نصف اللبن واللحوم .

أما من وجهة نظر المبادلات ، فإن السمة المميزة للنظام السوفيتى كانت لفترة طويلة هى الانفصال عن السوق العالمية ، والتخطيط الصارم للتجارة الخارجية . حتى فى عصر السياسة الاقتصادية الجديدة (N . E . P) الذى منح فيه القادة السوفيت عدداً كبيراً من الامتيازات للمبادرة الفردية من أجل إعادة دفع النظام الاقتصادى ، فهناك نقطتان لم يمنحوا بشأنهما امتيازات وكانوا يعتبرونهما عن حق ، ولهم الحق ، وبالضبط ، أساس نظامهم : النقطة الأولى هى احتكار التجارة الخارجية ، أما الثانية فهى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الصناعى .

ليس من المستحيل تصور اقتصاد عالمى مخطط ؛ فمنذ بضع سنوات راجت المبادلات داخل المنطقة السوفيتية بين الاقتصاديات الوطنية . إن القائمين على التخطيط لايستطيعون أن يفرضوا على العملاء الأجانب شراء بضائعهم . ولكن إذا خططت الاقتصاديات العالمية المختلفة ، فمن الممكن أن يقوم تخطيط أوراسيا ، ولنقل من فيمر حتى هانوى ، ومن جهة أخرى ، فهذا التخطيط ، إلى حد ما ، فى سبيله إلى التحقيق .

فى نظام مثل هذا ، توجد أيضاً فرص للاستغلال . لقد أخذ العلماء الاشتراكيون كثيراً على المبادلات الرأسمالية أنها جائزة ؛ لأن الاقتصاديات القوية على حد قولهم ، لديها القدرة على تحوير ظروف التبادل لصالحها . هذا صحيح ، ولكن فى نظام اقتصادى عالمى مخطط ، فمن الممكن أن تحدث نفس الظاهرة . لقد كان اليوغوسلافيون أيام صراعهم مع قادة روسيا ، يشكون من أن موسكو تستغل يوغوسلافيا فى مبادلاتها معها . كانوا يرون أن روسيا تشترى المواد الأولية اليوغوسلافية بسعر أدنى من سعر السوق العالمية ، وتبيع منتجاتها الصناعية بسعر أعلى . وتأتى أخطار الاستغلال من أن الأسعار جبرية ، وأن من الصعب إقامة الموازنة العادلة بين البضائع . وبقدر ما لدينا من معلومات فإن الاقتصاديات الاشتراكيه حتى الآن تستخدم أساساً لضمان

عدالة مبادلاتها العالمية ، أسعار الاقتصاديات الرأسمالية التى تسمح على الأقل بإقامة تراض نزيه .

أما من وجهة نظر تحديد النظام ووجهة نظر الاستهلاك ، فإن أهداف النظم السوفيتية كما عرفناها حتى الآن ، كانت بصفة أساسية التصنيع السريع ، أو تحقيق أكبر قوة ممكنة للمجموعة ، بفضل وجود نسبة مرتفعة من من الاستثمارات وبفضل تركيز الاستثمارات فى مجال الصناعة الثقيلة . ولكن مرة أخرى ، ليس هناك علاقة منطقية بين فكرة التخطيط الاقتصادى وفكرة أولوية الصناعة الثقيلة . ولأسباب تاريخية ومذهبية شاء القادة السوفيت بخاصة أن يحققوا قوة المجموعة . ولكننا نستطيع أن نتصور اقتصاداً مخططاً للرفاهية . وإذا اعترضنا بأن اقتصاداً مخططاً سيظل دائماً اقتصاد قوة ، فإننا نصوغ نظرية اجتماعية أوسياسية من الوجهة الاقتصادية . يمكن أن نتخيل اقتصاداً مخططاً يستهدف فيه القائمون على التخطيط رفع مستوى معيشة المستهلكين بأسرع مايمكن وذلك بالحد من النفقات العسكرية بأكبر قدر ممكن أو حتى عن طريق التضحية بقوة المجموعة .

إننى أطيل التحدث عن هذه التمييزات للبدئية التى لا يوليها هذا الجانب أو ذاك أية عناية . فإن أعداء التخطيط يودون أن يسمح النظام السوفيتى بالحكم على أى نظام تخطيط اقتصادى وإدانته. أما المتحمسون للاتحاد السوفيتى فإن لديهم فى أغلب الأحيان القدرة العجيبة على عدم الاعتراف حتى بالوقائع المعترف بها رسمياً فى الاتحاد السوفيتى . فحتى تاريخ حديث كانت أهداف المجموعة فى الاقتصاد السوفييتى محددة بطريقة مطلقة عن طريق الحكام ، وكان اختيار الأفراد فى السوق لا يكاد يمارس أى تأثير فى توزيع الثروات الجماعية ، ولا فى توزيع الاستهلاك .

منذ بضع سنوات والقائمون على التخطيط السوفيت يهتمون بمسائل مستوى المعيشة والبيع بالخسارة أو الكساد ، والدعاية . كانت جميع البضائع

المعروضة حتى الآن تشترى ، نظراً للبون الدائم الذى كان يقوم بين القوة الشرائية والبضائع المعروضة فى السوق . فمنذ سنتين أو ثلاث، بفضل ارتفاع مستوى المعيشة ، بدأ المستهلك السوفيتى يصبح قادراً على الاختيار ، وأصبح لايختار بالضرورة ، مع دخوله النقدية ، البضائع التى تعرض عليه ، فكلما ارتفع مستوى المعيشة ازدادت بالضرورة مخاطر البيع بالخسارة .

أما فيما يتصل بسير النظام الاقتصادى فإن العمله والائتمان يعتبران من العوامل المحايدة . إن الائتمان كما تعلمون ، كان له سعر ، ولكن معدل الفائدة كان قد تحدد بصفة نهائية ، وعلى النقيض مما يجرى فى النظام الرأسمالى، لم يكن من شأن هذا المعدل أن يكون له أثر فى توزيع الثروات بين الاستهلاك والاستثمارات وحتى فى توزيع الاستثمارات نفسها . إن سعر الائتمان أو معدل الفائدة كان من شأنه أن يمنع المشروعات من اللجوء إلى الائتمان بصفة غير محدودة ، مع ذكر قيمة استخدام رأس المال .

وكذلك فإن العملة يجب أن تكون محايدة ، لأنه، حسب نظرية التخطيط يجب أن توزع دخول نقدية بقدر مايتوافر من بضائع . ولكنه فى الواقع، كما قلت لكم ، فإن التضخم كان فرضاً قائماً فى النظام السوفيتى ، على الأقل حتى السنوات الأخيرة ، وربما كذلك حتى اليوم . فخلال أولى الخطط الخمسية بين ١٩٢٨ و ١٩٣٨ ارتفعت الأسعار بسرعة ، بل تضاعفت ست أو سبع مرات . إن ارتفاع الأسعار هذا كان نتيجة غير مقصودة للقرارات التى يتخذها القائمون على التخطيط وقد آلوا على أنفسهم إقامة أكبر عدد من المصانع فى أسرع وقت ممكن ، وأن يقوموا بتوزيع الدخول بطريقة مستمرة ، أعلى فى كميتها من قيمة البضائع المعروضة للشراء .

وأخيراً ، يبدو حتى الآن أن اختيار الاستثمارات كان يتم تبعاً لاعتبارات تعتمد على التجربة أكثر كثيراً من اعتمادها على العقل .

منذ ١٩٢٨ ، وأهداف الخطة تتحقق تقريباً باستمرار فى مجال الصناعة الثقيلة ، ولـكنها لم تتحقق أبدا فى مجال الصناعة الخفيفة ، ولا فى مجال الزراعة . فلو كانت الخطة كلا عقلياً تضافرت عناصره المختلفة فيما بينها لما استطاع النظام أن يسير سيره ، ولما طغى قطاع على الخطة وظل قطاع آخر دونها ، وفى الحقيقة فلم يكن هذا التخطيط العلمى مقصودا ، فقد كان القائمون على التخطيط يحددون لبعض القطاعات أهدافاً لابد أن تتم قبل غيرها ، ويوجهون الثروات التى تحت أيديهم نحو هذه القطاعات وهم على استعداد لتلقى نتائج تفيد أن القطاعات الأخرى لم تستطع بلوغ أهدافها المحددة .

ولـكى أختم كلامى فى جو أقل قسوة ، هاكم حكاية : لقد سمعت ماسرده على مسامعى عالم فى الطبيعة كان يعيش فى الاتحاد السوفيتى فى عهد أول خطة خمسية ، وكان يحضر مداولات غايتها تحديد أهداف معينة للخطة . وكانوا يقترحون على قائد سوفيتى شهير هدفاً من الأهداف لصناعة معينة ، فسأل القائد السوفيتى :

« كم تنتج الولايات المتحدة ؟ . . . حسن ضعوا ٢٥ ٪ زيادة » . وبمعنى آخر ، لقد كان التخطيط فى بادئ الأمر عبارة عن تحديد أهداف تظاهرية للحاق بالبلدان الرأسمالية والتفوق عليها . لم تـكن الخطط الأولى تمثل كلا التزم فى تقديره الدقة ، ولـكنها كانت تمثل سلسلة من المحاولات التى تمليها المناسبة إلى حد كبير . ومما لاجدال فيه أنه مع هذه المناهج التى لم تـكن دقيقة دائماً فقد تحققت نتائج باهرة .

الدرس الثامن

المجتمع الصناعى والنمو

فى الدرس السابق ، بدأت بمناقشة الحجج التى تساق ضد مبادىء الاقتصادين ، الغربى والسوفيتى ، ثم استخلصت المقاييس الرئيسية التى يمكن عن طريقها تميز كلا الاقتصادين . فى المجتمعات الغربية يكون الشكل الرئيسى للمؤسسة هو المؤسسة الرأسمالية ، ولكن هناك مؤسسات تختلف ، سواء فى أشكالها القانونية أو فى مداها . ومن جهة أخرى ، فإن سيطرة المستهلكين لاتزال تمارس تأثيرها فى هذه المجتمعات ، ومعنى هذا أن تفضيلاتهم الاقتصادية تسعى إلى توجيه الإنتاج نفسه . ثم إن النقابات العمالية لا تخضع فى هذه المجتمعات لإشراف الدولة ، وعلى الأقل فى أغلب المجتمعات الغربية . وتتدخل الدولة فى تشييد الاقتصاد بتعديل التوزيع التلقائى للدخول والابقاء على التوظف الكامل فى نفس الوقت . وأخيراً فان الاقتصاديات الوطنية ليست منفصلة عن السوق العالمية ، الأمر الذى يمنع إقامة تخطيط كامل ، مادام سلطان المخططين يتوقف عند حدود البلاد .

إن عدم إخضاع النقابات للدولة ، وتدخل الدولة من أجل التقويم ، وتصحيح الأوضاع ، ليس من خصائص المجتمعات الغربية فى مرحلة تطورها الحالية ، وليست من خصائص المجتمعات الرأسمالية فى القرن الماضى .

لقد بدأت ببحث الملامح الأساسية للمجتمع الذى يسير على النمط السوفيتى ، وتحققت أولا من المجهود الذى يبذل لا من أجل إدخال الملكية الجماعية فقط ، ولكن لإدخال المؤسسة الكبيرة وذلك فى مجالى الزراعة والتجارة إلى جانب إدخالها فى المجال الصناعى نفسه .

وهذا التعميم لشكل من أشكال المؤسسة لم يصبح كاملا تماماً ، ففى الديمقراطيات الشعبية على وجه الخصوص ، مازالت الملكية الفردية قائمة بشكل جزئى فى مجال الزراعة ، وفوق ذلك فقد أشرت إلى أنه من الممكن تماماً أن نتصور وأن نطبق تخطيطاً صناعياً مع الاحتفاظ بالملكية الفردية فى مجال الزراعة .

وفى المقام الثانى ، فقد كان مبدأ سيادة المستهلك غير ذى موضوع حتى الآن . إن توزيع الثروات الوطنية بين الاستثمار والاستهلاك يحدده القائمون على التخطيط بطريقة مطلقة . ومن جهة أخرى ، فإن توزيع الثروات بين مختلف قطاعات الصناعة أو حتى بين الصناعة والزراعة ، هذا التوزيع لايتأثر بقرارات المستهلكين . فإن القائمين على التخطيط هم الذين يقررون الإنتاج وظروفه .

ليس هذا الإلغاء لسيادة المستهلك ، فى المجال النظرى ، خاصة من الخصائص اللازمة للاقتصاد المخطط . فإننا ، ابتداء من اللحظة التى يبلغ فيها الاقتصاد مستوى معيناً من التطور ، نستطيع أن نتصور أن يدع المخططون أسعار السلع الاستهلاكية تتقلب فى السوق حسب قرارات المستهلكين ، ويعدلون فى توزيع الثروات إلى مستوى الإنتاج، تبعاً لاستجابة المستهلكين.

إن المستهلكين حتى الآن لم يقوموا بدور إيجابى ، لأن القائمين على التخطيط السوفيت كانوا مصممين على دفع عجلة التصنيع سريعاً وتركيز هذا التصنيع فى القطاعات الأساسية بحيث إن سلع الاستهلاك كانت دائماً أقل بالنسبة للدخول الموزعة . إن جميع البضائع المعروضة للاستهلاك كان يتم شراؤها ولم تكن استجابة المستهلكين لتستطيع أن تغير من اختيار القائمين على التخطيط .

إن القرارات الخاصة بالاستثمارات كانت قرارات تعتمد على التجربة .

ويبدو أن المخططين السوفيت قد بدأوا من معطيات مبدئية، فأساس أى قوة صناعية هو الصناعة الثقيلة ، أى الفحم ، والبترول ، والصلب ، وعلى ذلك فقد قرروا تحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الثروات ذات المنتجات الأساسية ، ومن أجل هذه المنتجات يبدو أنهم قد قاموا بتوزيع الاستثمارات بغرض تحقيق أسرع النتائج الممكنة . إنهم ربما فضلوا ، فى بادىء الأمر على الأقل ، العوائد السريعة على العوائد البطيئة . إذن فقد كان اختيار الاستثمارات يتأثر باعتبارات سياسية ، ومما لاشك فيه ، أنه كان يتأثر أيضاً بالنموذج الذى كانت تقدمه الاقتصاديات الغربية التى قطعت شوطاً أكبر فى التقدم .

لقد تم تحديد أسعار الجملة مبدئياً بواسطة القائمين على التخطيط . ولكن أسعار الجملة والتجزئة ، فى الواقع ، قد ارتفعت دون أى تناسب مع قرارات المخططين . أما أسعار التجزئة فقد تحددت أساساً عن طريق حاجات النمو . وفى الواقع فإن أى اقتصاد يفترض ضغط الاستهلاك بغرض الاستثمار، أو فلنقل ، فى أسلوب ماركسى ، يفترض تكدس فائض القيمة سعياً وراء الإنتاج الواسع . وكذلك ، فإن عملية استقطاع جزء من الثروات من مجموع الاستهلاك فى الاقتصاد السوفيتى، قد تمت أساساً عن طريق القوانين الضرائبية غير المباشرة . كانت الضريبة على رقم المبيعات تستهدف جعل أسعار المنتجات الاستهلاكية المعروضة أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع للمنتجين . فكانت الدولة تقوم بشراء المنتجات الغذائية من الزراع بسعر زهيد ثم تبيعها من جديد للمستهلكين فى المدن بسعر مرتفع نسبياً . ثم تقتطع الفرق الذى يمثل الضريبة على رقم المبيعات بغية استثماره . فالأمر يتعلق إذن بما نسميه فى الغرب نظاماً ضرائبياً غير مباشر يخلق ادخاراً جبرياً . ولقد وفر الادخار الجبرى ، بفضل النظام الضرائبى غير المباشر ، نحو ٥٥ إلى ٦٠٪ من الثروات اللازمة لعمليات الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى . والضريبة على رقم المبيعات تتغير حسب المنتجات ؛ وكان من الضرورى فى الاتحاد السوفيتى خلال المرحلة الأولى ، أن ترتفع ضريبة السلعة كلما اتسع استهلاكها ، فلو اقتصرت الضريبة على

الكماليات أو ماشابهها لما أمكن اقتطاع للموارد الكافية . ونظام الضرائب على رقم المبيعات الذى يقع عبؤه على السلع الاستهلاكية يمكن الدولة من تغيير أسعار البضائع دون التقيد بنفقات كلفة هذه البضائع. فيكفى ،فى الواقع أن نضاعف الضريبة على رقم للمبيعات مرتين أو ثلاث مرات كى يصبح ثمن السلعة باهظاً بالنسبة للمستهلك ، مع أن نفقات الكلفة كانت زهيدة ، الأمر الذى يتيح للمخططين السماح باشباع رغبات هذه الفئة أو تلك من فئات المستهلكين ، أو منع إشباعها .

إن الكسب قد قام أيضاً بدوره فى التمويل فى صورتين : الأرباح الحسابية للمشروعات للقدرة مقدماً عن طريق القائمين على التخطيط ، والأرباح التى يمكن تحقيقها عن طريق للشروعات الخارجة عن الخطة .

يوجد فى الاتحاد السوفيتى مخصصات للربح تبقى داخل المؤسسة الفردية. ونسبة كبيرة من هذه المخصصات تؤول إلى مدير المؤسسة . فقد أدرك المخططون السوفييت ، تحقيقاً لأقصى عائد ، أن يمنحوا مديرى المؤسسات شيئاً مقابلا ، فى وظيفتهم ، لما نسميه فى الغرب بالربح ، ولكن مع اختلاف هام : أن ربح المؤسسة فى النظام الرأسمالى ، هو تشجيع القائمين بالعمل على تحقيق الإنتاج المطلوب ، بينما الربح فى النظام السوفيتى هو فقط تشجيع للمدير على تحسين العمل قدر الممكن ، وليس له أى تأثير على توزيع الموارد على القطاعات . فالربح ما هو إلا تشجيع على تحقيق أقصى عائد فى المشروع ، وليس تشجيعاً على زيادة الإنتاج المطلوب .

وأخيراً فقد انفصل الاقتصاد السوفيتى عن السوق العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو لا يزال كذلك اليوم ، غيرأنه منذ ١٩٤٥ قامت سوق عالمية ثانية ، تنافس السوق العالمية الرأسمالية ، تقوم فيها المبادلات الدولية على التخطيط إلى حد كبير .

وهذا النظام الاقتصادى ، الذى يتضمن أوجهاً للشبه وأوجهاً للاختلاف مع النظام الغربى ، قد ارتبط بنظام سياسى خاص . ولا شىء يجعلنا نجزم أن هذا النظام السياسى يرتبط نظرياً بالضرورة بالنظام الاقتصادى ، ولكن فى الواقع ، لقد ارتبط به . إن هذا النظام ، كما تعلمون ، يضم حزباً واحداً ، كما يتضمن إخضاع النقابات لإشراف الدولة وصبغ الحياة الوطنية فى مجموعها بصبغة سياسية كاملة . لقد استأثرت الدولة باحتكار الصحافة والدعاية والإعلان . والخط السياسى ، الذى يحدده الحزب ، ملزم للجميع . فالمذهب السياسى والاقتصادى مذهب رسمى . وهو ينطوى على عقيدة صارمة فى مبادئها بقدر ماهى متقلبة فى تطبيقاتها . ومما لا مناص منه أننا عندما نقارن النظم الاقتصادية الغربية والسوفيتية ، فإننا لا نتساءل فقط عن أيهما أجدى من الوجهة الاقتصادية ، وإنما نتساءل أيضاً عن مدى ما ينطوى عليه النظام الاقتصادى الذى ذكرت ملامحه ، بالضرورة ، من الملامح السياسية التى نسميها عادة بالملامح الشمولية .

إن التفسير يتضمن على الأقل ثلاثة احتمالات ، فيمكن أن نفسر المجتمع السوفيتى ابتداء من الاقتصاد المخطط ، وابتداء من الحزب الثورى الذى فى يده احتكار السلطة والمذهب ، وابتداء من مفهوم مرحلة التطور الاقتصادى .

إن نظرية نمط المجتمع الاقتصادى ، ونظرية التنمية الاقتصادية ، كلتاهما نظرية كلاسيكية فى تراث اليوم . وعلى عكس ذلك ، فإن ما لا نكاد نعثر عليه هو محاولة لمزجهما .

ولنبدأ ببعض الملاحظات فى اللغة ، إننا نستعمل ثلاث كلمات مختلفة ، وأنا نفسى استخدمت ثلاث كلمات حتى الآن : كلمة التنمية ، وكلمة النمو ، وكلمة التقدم . ولسنا هنا بصدد مناقشة فى المعنى الحقيقى لهذه المفاهيم ،

فكل شخص حر فى اختيار لغته . والمهم هو الاتفاق على المعانى التى نريد أن نعطيها للكلمات .

تفرق بعض الكلمات بين النمو والتنمية ، فاللفظ الأول يوحى بتغيير الاقتصاد والمجتمع ، أما اللفظ الثانى فينطوى فقط على زيادة فى الإنتاج ، سواء أكانت جماعية ، أم متناسبة مع عدد السكان . إننى فى الواقع لن أعنى بهذا التمييز خلال الدروس القادمة ، وبما أننى سأتناول النمو فى المجتمعات الصناعية ، فإن النمو فى الواقع يفترض أو يستتبع التنمية .

وكتاب آخرون أمثال كولين كلارك « Colin Klark » يطلقون كلمة التقدم على ما سأسميه التنمية أو النمو : إن كتاب كولين كلارك الكلاسيكى «ظروف التقدم الاقتصادى» يمكن أن نطلق عليه : ظروف النمو الاقتصادى مادامت قيمة الإنتاج تزداد فهناك إذن ، بصورة ما ، تقدم . إننى شخصياً لن أستعمل مفهوم التقدم ، لأنه يبدو لى أن من الأفضل أن أحتفظ به لنسب نوعية فى النمو أو فى التنمية .

إن مشكلة النمو أصبحت اليوم إحدى المشكلات الرئيسية ، وربما كانت المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد الحديث . ومن المهم أن نفكر فى أسباب هذه السيطرة .

إن علم الاقتصاد كان هدفه الأساسى ، فى كل عصر ، مظهراً معيناً من الواقع . ففى عصر التجاريين ، كان الاهتمام الأول ينصب على كمية المعادن الثمنية التى كانت تعتبر المصدر والمورد الرئيسى للثروة والقوة . وفى عصر آخر كان الاهتمام بصفة خاصة يدور حول حرية التجارة والمبادلات ، وكان الناس يبحثون عن القوانين الطبيعية اللازمة والتى تكفى لزيادة الثروات . وفى عصر لاحق كان الاهتمام يتركز على فكرة التوازن وعلى حركة الأسعار ،

وحركة الأسعار هذه من شأنها أن تحقق التوازن تلقائياً . واليوم يتحدث الجميع عن النمو لأسباب تعتبر فى الواقع تاريخية بصفة جوهرية ، ولقد أدركنا فى نفس الوقت أن المجتمعات الغربية تعتبر غنية بالنسبة للمجتمعات المسماه بالمجتمعات النامية فى أفريقيا وآسيا ، وأن هناك منهجين يمكن تطبيقهما لتيسير النمو . إنهما من وجهة ، التعارض القائم بين النظامين الغربى والسوفيتى والتشابه الموجود فى بعض الظواهر فى هذين النظامين ، ومن جهة أخرى ، تباين الثروات المتوافرة فى المجتمعات الغربية وفى المجتمعات النامية ، لقد وجه هذان الوضعان اهتمام علماء الاقتصاد نحو النمو الذى كانوا يفهمونه دائماً ، ولكن دون أن يخصصوا له المكان الأول بين اهتماماتهم .

لقد أدى انتقال مركز الاهتمام إلى تقدم فى المعرفة . فإن الاقتصاد السياسى ، فى الواقع ، ينطوى على تناقضات تتغلب عليها النظرية الحديثة فى النمو .

إن التناقض الأول يتعلق بالعلاقات بين ما يرى بالجهر وما يرى بالعين المجردة . فهناك قضايا معينة ، سليمة على مستوى الجهر ، لا تكون كذلك بالضرورة على مستوى العين المجردة : وسأتناول أبسط الأمثلة وهو الادخار .

إذا امتنع فرد ما عن الاستهلاك ، فانه يزيد من مدخراته . وإذا زادت مدخراته ، فستزيد رؤوس الأموال المتوافرة ، وعلى ذلك تزيد ، فيما يبدو الاستثمارات . إن ما هو صحيح بالنسبة للإنسان الاقتصادى ، باعتباره فرداً ، ليس صحيحاً بالضرورة على المستوى الكلى . فى الاقتصاد الحديث ، كما بين كينز Keynes ، قد يحدث أن تؤدى زيادة المدخرات إلى نقص فى الطلب ، أى إلى نقص فى الإنتاج ، وإلى أن يكون لهذا تأثيره السلبى فى حجم الاستثمارات . وعلم الاقتصاد يضع نصب عينيه إدراك العلاقة بين

ما يجرى فى الأسواق الفردية وما يجرى فى المجال الكلى . إن جهود الاقتصاد الحديث للوصول إلى مرحلة العين المجردة التى نادى بها كينز فى « جدول الاقتصاد » ونادى بها ماركس وكينز ، إذا كان الثلاثة هم واضعى نظرياته ، هذه الجهود استؤنفت فى المفاهيم الحالية للنمو .

ويتعلق التناقض الثانى بمفهوم التوازن واختلال التوازن . فمنذ زمن بعيد ، وعلم الاقتصاد يستعمل مفهوم التوازن وهو خاصية مبدئية من خصائص الواقع الاقتصادى ، وهى الارتباط المتبادل بين مختلف ملابسات النظام ، إن ثمن السلع من الوجهة النظرية ، هو نتيجة الأسعار فى مجموعها ، إن ثمن كل سلعة ينتج عن مجموع أذواق جميع الأفراد ، عن مجموع ظروف الإنتاج . وفى نفس الوقت ، فإن جوهر الاقتصاد المتطور هو فى كونه دائماً فى حالة عدم توازن ، فإن مختلف القطاعات ومختلف المؤسسات تتطور بطريقة غير متساوية ، والأسعار لا تظل مستمرة أبداً ، ومن ثم ، التمييز بين التوازن وبين الديناميكية ، والاجتهاد فى سبيل تفسير الدورات ، قصيرة كانت أو طويلة ، ابتداء من تخطيط التوازن لمتابعة الحركات طويلة الأجل خارج الدورات .

وأخيراً كان عالم الاقتصاد يتساءل دائماً عن أى النظم أفضل . ولكن إذا هو درس الظواهر على مستوى المجهر ، فإنه كان يميل إلى جهة حركة الأسعار ، وإذا هو تأمل العلاقات بين الاقتصاد الوطنى والاقتصاد العالمى فإنه يميل ناحية حرية المبادلات التى كانت تحقق تلقائياً إعادة التوازن والحد الأقصى للإنتاج . هناك مظهر واحد للاقتصاد كان يعارض التفضيل الحر ، ألا وهو الدورات .

وترغمنا نظرية النمو على إعادة التفكير فى مجموع هذه المشكلات . إنها نظرية على طريقة العين المجردة ، مادامت تستهدف إدراك الدائرة الكلية

داخل الوحدات ، وتطور الإنتاج على مر العصور . إنها مفهوم ديناميكى لا يبدأ من التوازن ، ولـكنه يسعى إلى متابعة تعاقب اختلالات التوازن . وأخيراً فإن هذه النظرية ترتبط بالظواهر طويلة المدى . إن الدورات القصيرة فى رأى واضعى نظريات النمو ، هى ظاهرة ثانوية بلا هدف كبير ، وحتى الدورات الطويلة التى درسها سيميان Simiand كانت تبدو ثانوية فى نظرهم . إن مسألة النظام الأفضل قد أثارتها من جديد نظرية النمو . كثير من علماء الاقتصاد سيفضلون النظام المخطط ، لمجرد أنه يحقق أسرع نمو ممكن . ويمكن كذلك لنظرية التجارة الخارجية أن تثار من جديد ما دامت بعض السياسات التجـارية التى تؤيد مبدئيـاً تقسيم العمل الدولى ، تقف فى وجه متطلبات النمو .

إننا نتصور كتابا صغيراً فى الاقتصاد السياسى يبدأ من فـكرة النمو باعتبـــارها الفـكرة الرئيسية ويفرع منهـــا كل الفصول التقليدية للنظرية الاقتصادية . وما أود القيام به هنا ، هو أن أدلـكم أولا على الـكتب الـكلاسيكية التى تتناول الموضوع ، وبعد ذلك أحاول أن أستخلص بسرعة من هذه النظرية العناصر الأساسية لهذه النظرية ، والتى تلزمنا فى تحقيق هدفنا .

إن الـكتاب الـكلاسيكى فى هذا الموضوع هو كتاب كولين كلارك Colin Klark « شروط التقدم الاقتصادى »[1]

وبالفرنسية تفيدكم قراءة كتب السيد فوراستيه Fourastié الذى تناول أفـكار كولين الرئيسية ثم حاول فى نقاط متعددة أن يعدلها ويصححها ويحسنها : « الآلية والرفاهيـة » ، الأمل الـكبير للقرن العشرين ، اقتصاد ١٩٦٠ .

---

(١) الطبعة الثانية ، لندن ، ماكميلان ، ١٩٥١ .

وأود أيضاً أن أوصيكم بكتاب عالم اقتصاد انجليزى هو الأستاذ آرثر لويس « Arthur Lewis » الذى ظهر منذ بضعة شهور ، وهو كتاب « نظرية النمو الاقتصادى » فالكتاب الأخير يتصل بعلم الاجتماع أكثر من كتاب كولين كلارك . وقد تمت كتابته أيضاً بعد كتاب كلارك بخمسة عشر عاما ، وهو يستفيد من الأحداث التى تمت منذ ١٩٤٠ ، وهو تاريخ إصدار كتاب كولين كلارك ، حتى ١٩٥٥ . ومن جهة أخرى ، فإن الهدف الرئيسى لكولين كلارك كان تحديد الخصائص الأساسية للنمو الاقتصادى وذلك بطريقة إحصائية . وعلى العكس ، فإن المشكلة التى وضعها آرثر لويس نصب عينيه هى استخلاص الظروف التى تتم فى ظلها التنمية فى الاقتصاديات النامية .

إن نظرية التنمية ، كما تعرض فى كتاب كولين كلارك ، تتصل بالحركة الاقتصادية طويلة الأجل ، مع استبعاد الدورات القصيرة وكذلك الدورات الطويلة . إنه يعاين نتائج التاريخ الاقتصادى ، ودائماً دون أن يحاول تحليل الوسائل التى أمكن بها الحصول على هذه النتائج . وأنا أصر على هذه النقطة لأنها جوهرية . إن كولين كلارك يلاحظ أن قيمة الانتاج ، فى مختلف القطاعات ، تتغير بطريقة معينة على مر الزمن ، ومن النادر أن يقوم بتحليل الآلية أو الأسباب . لقد كان يفترض ، مثل ماركس ، وجود حركة جارفة تؤدى إلى الرأسمالية . كان كولين كلارك ، وهو يركز انتباهه على الاحصائيات ، يلاحظ النمو دون أن يتساءل أبداً عن الظروف الضرورية لهذا النمو .

وأخيراً ، فإن نظرية النمو نظرية شاملة . إنها تقوم بدراسة الملامح الاقتصادية مادامت تحدد القيم للنتجة ، قيمة الإنتاج الكلى ، قيمة إنتاج كل فرد من السكان ، القيمة حسب قطاعات الاقتصاد ، ولكنها تدرس فى نفس الوقت توزيع الأيدى العاملة بين مختلف القطاعات ، والتعديلات التى تطرأ على مستوى المعيشة ونوع المعيشة ، فهى إذن بحق نظرية الكل الاجتماعى طبقاً لعلم الاجتماع عند ماركس .

(١) و . آرثر لويس ، نظرية النمو الاقتصادى ، لندن ، الين ويونين ، ١٩٥٥ .

إننى أود أن ألخص الأفكار الأساسية لكل من كولين كلارك والسيد فوراستيه ، وذلك لمن قد لا يعرفها بينكم .

إن نقطة البداية فكرة بسيطة ، عرفناها دائماً دون أن نستخلص منها جميع النتائج . إن الظاهرة الجوهرية للاقتصاد الحديث هي زيادة قيمة إنتاج كل فرد ، أو إنتاج كل عامل .

فى خلال فترة معينة — ولتكن ساعة عمل — فإن العامل ينتج قيمة تزداد باطراد . ونظرية النمو تعتبر التقدم التكنيكى — سندع جانباً فكرة التقدم الاقتصادى كما اتفقنا — على أنه الظاهرة الرئيسية . فإن ساعة من العمل لعامل سنة ١٩٥٠ تنتج قيمة أكبر من ساعة لعامل من سنة ١٨٥٠ ، هذا هو المهم .

أما القضية الثانية ، وهى عادية أيضاً ، ولكنها تغفل فى أغلب الأحيان، فهى أن التقدم الفنى لا يعنى دائماً إنتاجا متزايداً للسلع نفسها . إن التقدم الفنى لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث تعديل فى توزيع الإنتاج ، وفى الأيدى العاملة وفى المقدرات المنتجة حسب القطاعات . وهنا تدخل فكرة كلاسيكية أخرى لأصحاب مذاهب التنمية الذين يميزون ثلاثة قطاعات . إن كولين كلارك يضع الزراعة فى المقام الأول ، وفى المقام الثانى يضع الصناعة ، والمناجم والصناعات التحويلية ، ويضع الباقى كله فى المقام الثالث ، وهذا هو أبسط أنواع التمييز .

وبعد أن افترضنا أن الاقتصاد يمكن أن ينقسم بين هذه القطاعات الثلاثة ، فقد لاحظ أصحاب مذاهب النمو أن سرعة التقدم الفنى ليست متساوية تبعاً للقطاعات ، وأن النمو يعنى تغيير أهمية كل منها ، من جهة نظرية توزيع الأيدى العاملة ، ومن وجهة نظر توزيع الدخل القومى من جهة

ثانية ، ومن وجهة القيمة المنتجة لكل عامل من جهة ثالثة . وفى ألفاظ أكثر دقة ، فإن التقدم الفنى يتطلب أن تنخفض نسبة العاملين فى الزراعة . إن السكان الذين يتحولون عن العمل بالزراعة ينقلون إلى ميدان الصناعة ، ثم إلى القطاع الثالث ، بشرط ألا يتم الانتقال فى نفس الوقت إلى القطاعين الآخرين ، لأن المشكلة الخاصة بمعرفة الكيفية التى تزداد بها الأيدى العاملة المستخدمة فى القطاع الثانى لم يفصل فيها برأى قاطع .

إن عملية الانتقال هذه يحددها تباين التقدم الفنى تبعاً للقطاعات وكذلك إشباع الحاجات . يقول علماء الاقتصاد إن حاجات الناس ليس لها حدود ، وهم على صواب ، فيكفى أن نحسب أوقات الفراغ بين الاحتياجات لكى نقرر أن هذه الاحتياجات ليس لها حدود فعلا ، مادامت الرغبة فى خفض مدة العمل ستظل قائمة أيا كانت إنتاجية العمل . ولكن هناك مبدأ إضافيا يتدخل ، كان من المفروض أن يكون واضحاً جلياً ، ذلك أن عدداً كبيراً من الحاجات يمكن إشباعه . فابتداء من دخل معين لن تزيد المبالغ المخصصة لشراء المواد الغذائية .

وكذلك فى المجتمع بأسره ، يتدخل إشباع الحاجات الأولية وتنقل الأيدى العاملة التى تعمل فى إنتاج ما يزيد هذه الحاجات إلى القطاع الثانى أو الثالث . إن التقدم الفنى فى الزراعة يسمح لجزء من الأيدى العاملة ، يقل باطراد ، أن يقوم بانتاج الغذاء اللازم للشعب مادامت الرغبة فى الغذاء محدودة بالنسبة للفرد والمجموع .

والظلم الأساسى فى مجتمعاتنا جميعاً هو أن هذ الإشباع للحاجات الأولية يتدخل بالنسبة لجزء من السكان ، فى حين أن جزءاً آخر من السكان لا يزال عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية . ولكننا إذا تناولنا الأمور بصفة كلية ، من وجهة نظر العين المجردة ، فإن التقدم الفنى ، وقد امتزج بإمكان

إشباع حاجات معينة يؤدى إلى استمرار إنقاص جزء من الأيدى العاملة المستخدمة فى الزراعة فى المجتمعات التقدمية الحديثة . وضمانا للدقة الكاملة ينبغى بالطبع أن نضيف : بشرط ألا تتعدى سرعة زيادة السكان سرعة التقدم التكنيكى .

إن زيادة السكان فى المجتمعات الغربية والسوفيتية ، لم تتعد سرعة معينة. إن معدل المواليد ، فى الغرب ، قد نقص بقدر يجعل جزءاً متناقصاً من مجموع الشعب قادراً على إشباع الحاجات الأولية .

أما الحاجات الثانوية أو الحاجات إلى المنتجات الصناعية ، فيمكن إشباعها هى أيضاً . فمنذ الحرب ، وطلب للنسوجات فى فرنسا يميل نحو الزيادة بسرعة أقل من سرعة الدخول . فكلما نما الاقتصاد الفرنسى فإن جزءا من الدخول الفردية المخصص للمنتجات الأولية فى القطاع الثانى وهى المنسوجات ، هذا الجزء من الدخول الفردية يسير نحو النقصان ، أما الجزء المخصص للإضافى المعقد ، مثل السلع الاستهلاكية طويلة الاستعمال والثلاجات والسيارات ، فإنه يسير نحو الزيادة .

وكلما زاد دخل المجموع أو نما الانتاج الكلى ، تم نقل الطلب من قطاع إلى قطاع آخر ، أو بمعنى آخر ، ما إن تشبع الحاجات الأولية حتى يتجه جانب متزايد من الموارد إلى الحاجات التى جدت .

إن التقدم « الفنى » ليس متساوياً فى السرعة حسب القطاعات ، فهو أسرع فى القطاع الثانى ، وهو أقل سرعة فى القطاع الأول ، أى قطاع الزراعة ، وهو أقل سرعة من ذلك ، وعند الاقتضاء لا يوجد قط فى القطاع الثالث . إن عدم وجود التقدم الفنى فى القطاع الثالث يمكن توضيحه بمثلين : أحدهما المثل الممتاز الذى يسوقه فوراستيه ، والثانى هو المثل الذى قد أفضله . ليس هناك زيادة فى إنتاج صبى الحلاق بين ١٨٥٠ و ١٩٥٠ . فبصفة إجمالية

يقوم صبي الحلاق بقص نفس العدد من شعر الرؤوس فى ساعة من الزمن . وليس هناك تقدم فنى ملحوظ فى إنتاج ساعة من العمل الفكرى . فسواء أكان الأمر يتعلق بصبي الحلاق أم بالكاتب والمدرس ، فالظاهرة واحدة . إن ما يسمح بالتقدم الفنى فى القطاعين الأول والثانى ، إنما هو زيادة رأس المال المتوافر لكل فرد من العمال ، والتطبيق المتزايد للعلم فى التكنيك وفى الإنتاج ، ومع ذلك ، ففى القطاع الثالث ليس من الممكن دائماً زيادة كمية رأس المال لكل فرد من العمال ، أو التوسع فى تطبيق المعارف العلمية فى الإنتاج .

وعلى هذا إذا ما تبعنا أصحاب نظريات النمو وإذا تقبلنا نظرتهم العامة ، فسنقول إن المجتمعات الحالية تمر بمرحلة انتقال تتميز بألوان من عدم التوازن تتجدد باستمرار . فالنمو فى الواقع يفترض دائماً تغيرات فى توزيع الإنتاج ، وفى علاقات الأسعار ، وفى تقسيم الدخول ، وفى توزيع الأيدى العاملة . ولكننا ننظر إلى أفق التاريخ فنتكهن — وسنرى فيما بعد ما إذا كان بوسعنا تحقيقها — بوجود مرحلة من التوازن . ترى ماذا ستكون ؟ إننا إذا استخلصنا نتائج هذا التباين فى السرعة التى يسير عليها التقدم الفنى تبعاً للقطاعات المختلفة ، فان الغاية ستكون مجتمعا ستنخفض نسبة الأيدى العاملة فى قطاعه الأول إلى حدها الأدنى . إن نسبة الأيدى العاملة فى الزراعة فى بريطانيا تبلغ نحو ٦ ٪ ولكن انجلترا تستورد نصف غذائها ، وفى الولايات المتحدة يعمل فى الزراعة نحو ٧ ٪ من الأيدى العاملة ولكننا إذا أطلقنا العنان لتخيلنا للتقدم الفنى ، فما دامت نسبة الأيدى العاملة فى القطاع الثالث لا بد أن تزيد بانتظام ، فإنه سيحل وقت تصل فيه نسبة الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى إلى حدها الأدنى . فى ذلك الوقت سنكون قد بلغنا ما يطلق عليه السيد فوراستيه حالة الثبوت إذا لم يكن هناك سوى ١٠ إلى ١٥ ٪ من السكان يعملون فى القطاعين الأول والثانى ، حيث إن الباقى كله يعمل فى القطاع الثالث ، فإننا نكون قد بلغنا نقطة وصول التقدم الفنى ، لحتى ينزل الغذاء من السماء ، وحتى تخرج العربات

من الأرض جاهزة ، سيظل هناك دائماً حد أدنى من السكان لازم لإنتاج الغذاء من جهة ، والمنتجات الصناعية القادرة على إشباع حاجات الأفراد من جهة أخرى .

لاحظوا أنه فى مجال الخيال ، فإن هذا المفهوم ليس مناقضا للعقل . المهم ليس أن نتساءل الآن عما إذا كنا سنبلغ حالة الثبوت هذه أم لا فالنظرية تستلزم بكل بساطة أن الحاجات يمكن أن تشبع بعضها تلو الآخر ، الحاجات الغذائية ، ثم الحاجات الثانوية كالحاجات للملبس ، وحتى الحاجات الثانوية مثل السيارات . يوجد فى الولايات المتحدة نحو ٦٠ أو ٧٠ ٪ من السكان حاجاتهم الغذائية على وشك الإشباع فعلا ، ونفس الشىء على درجة أقل ، بالنسبة لحاجات بعض المنتجات الثانوية مثل أجهزة الراديو والتليفزيون والسيارات . إن نسبة العاملين فى القطاع الثالث لابد وأن تزيد بشرطين : أولا ، ألا تؤدى زيادة السكان إلى زيادة نسبة العاملين فى الزراعة ، والشرط الثانى هو ألا تؤدى الاكتشافات العلمية إلى تغيير الأسس التى تقوم عليها نظرية النمو .

وهكذا فإن المجتمعات الحديثة ليست فقط ، بل وليست فقط أولية ، مجتمعات عمالية ، إنها على الأقل ، وعلى نفس الدرجة ، مجتمعات مستخدمين ، أو مجتمعات أناس يؤدون خدمات . والمجتمع ، طبقا للصورة التى كانت شائعة فى القرن التاسع عشر ، كان من المفروض أن يصبح مصنعاً واسعاً . أما اليوم ، فلدينا صورة تمثل بيروقراطية واسعة . إن هذه الصورة الثانية المبسطة قد تكون أيضاً خاطئة مثل سابقتها . علينا ألا ننسى أن شرط النمو هو التقدم الفنى فى القطاعين الأول والثانى . إن الانتقال من القطاع الأول إلى القطاعين الآخرين يتم لأن الدخل الفردى فى القطاع الثانى أعلى منه فى القطاع الأول ، إن العامل فى الصناعة يكسب فى المتوسط أكثر من المكسب الذى يحققه العامل بالزراعة ، وإن العامل فى مجال الخدمات

يكسب فى المتوسط أكثر مما يكسبه العامل فى الصناعة . ولكن لا يكفى نقل العاملين من القطاع الأول إلى القطاع الثانى أو من الثانى إلى الثالث ، لزيادة ثروة المجموع ، فقد يحدث أن يصبح انتقال الأيدى العاملة من القطاع الأول إلى الثانى أو الثالث سابقاً للتقدم الفنى . فى هذه الحال ـ وقد يكون لدينا مثل فى فرنسا لهذا الوضع ـ فإن توزيع الأيدى العاملة لا يتفق مع إمكانيات التقدم الفنى .

كلمة أخيرة ، لمقارنة تفاؤل وتشاؤم اليوم بتفاؤل وتشاؤم القرن الماضى . لقد كان تفاؤل القرن التاسع عشر فى أساسه حرا ، فقد كان أصحاب ذلك المذهب يعتقدون أن الثروة ستزيد بفضل العلم ، وبفضل المبادرة الحرة والتنافس . لقد كان التفاؤل العصيب عند ماركس يتصور أولا أن الأمور ستسير من سيء إلى أسوأ فى النظام الرأسمالى ، ثم يأتى وقت معين تسير فيه الأمور سيراً سيئاً لدرجة يحدث معها انفجار ، وبعد ذلك تسير الأمور سيراً حسناً بفضل التقدم الفنى .

إن تفاؤل اليوم، تفاؤل السيد فوراستيه مثلا ، لا هو بالليبرالى ، ولا هو بالاشتراكى ، ولكنه فى جوهره تفاؤل تكنيكى . إن مفتاح التاريخ الاقتصادى الحديث هو التقدم التكنيكى ، وهذا التقدم يمكن أن يحدث فى النظام الرأسمالى والنظام السوفيتى ، وهما نمطان مختلفان لنوع واحد من التحول .

أما عن التشاؤم ، فمن الممكن أن يكون ماركسياً أو معاديا للماركسية . إن التشاؤم الماركسى أو التفاؤل الوبيل هو نفسه الذى كان شائعاً فى القرن التاسع عشر . إن التشاؤم المعادى للماركسية مؤداه التوكيد ، فى نفس الوقت، بأن النظام الحر سوف يقضى عليه ، ولكنه يؤكد أن النظام المخطط لن يصبح استبدادياً من الوجهة السياسية فحسب ، ولكنه من المحتمل ، مهما يطل به الأمد أو يقصر ، أنه سيوقف التقدم الفنى . هناك إذن

تفاؤل ذو أجل هو التفاؤل الماركسى ، وتشاؤم ذو أجـــل هو التشاؤم المعادى الماركسية .

إنى شخصياً أنتسب للمدرسة الاحتمالية ، فأنا لا أومن بحتمية التقدم الاقتصادى غير المحدود . ولا بحتمية الـكوارث المثمرة أو الـكوارث الفظيعة . إنى متفائل ولـكن بشرط المراجعة والتمحيص ، إنى أرى إمكان استمرار التقدم الفنى فى كلا النطاقين ، ولـكننى أرى أن هذا التقدم معلق على الأمل بشرطين : العلاقة بين زيادة السكان وتنمية الموارد ، ثم العلاقة بين وسائل الإنتاج ووسائل التدمير من جهة أخرى ، فمن المستحيل زيادة وسائل الإنتاج دون أن تزداد فى نفس الوقت قدرة الناس على إهلاك بعضهم بعضاً . إن من العسير أن نتنبأ عن يقين بالمجال الذى سوف يستخدم فيه الناس هذه الوسائل التى يكدسونها .

الدرس التاسع

تحليل النمو

سأخصص هذا الدرس أيضاً لنظرية النمو ، وفي يتي ، في الدرس القادم، أن أتناول للمقارنة ، بين النمو في المجتمعات السوفيتية والمجتمعات الغربية ، وخاصة في المجتمع الأمريكي .

تذكرنا نظرية النمو بأن الاقتصاديات الحديثة هي بصفة خاصة اقتصاديات تقدمية ، والتقدم يحدده التقدم التكنيكي أو زيادة إنتاجية العمل ، الأمر الذي يستلزم موقفاً عقلياً ، وعلمياً حيال الإنتاج . وتتحدد التغييرات عن طريق عوامل يبدو أنها تتدخل في جميع أنواع الاقتصاد وهي الإشباع المتعاقب لمختلف الحاجات ونقل الطلب من قطاع إلى آخر حسب زيادة الدخول . ثم اختلاف سرعة التقدم الفني تبعاً للقطاعات .

ويبدو لي مفيداً ، بالنسبة للذين لا يعرفون منكم هذا النوع من الاحصاء، أن أقدم لكم بعض الأرقام المميزة .

في الولايات المتحدة ، تحول معدل إنتاجية ساعة العمل في مجموع الصناعات من ٢٧ عام ١٨٦٩ إلى ١٥٠ عام ١٩٤٤ (١٩١٣ = ١٠٠) . وفي نفس الوقت هبط متوسط ساعات العمل في الأسبوع من ٦٠ عام ١٨٦٩ ، إلى ٣ر٣٦ عام ١٩٣٩ . إذاً فقد حقق العاملون في المجال الاقتصادي جزءاً من التقدم الفني في صورة تخفيض فترة العمل وليس في صورة زيادة الثروات .

وتحول الدخل الحقيقي على أساس أسعار لسنوات ١٩٢٥ — ١٩٣٤ من ١٨٥٠ و ١٩٥٤ من ٦ مليارات من الدولارات إلى ١٥٠ ، أي إنه ضوعف

٢٥ مرة. وفى هذه الأثناء تحول عدد السكان العاملين من ٧ر٧ إلى ٥٥مليوناً. وتحول الدخل الحقيقى لكل رأس من ٧٨٧ دولارا إلى ٧٠٠ر٢ .

ولنأخذ الآن بعض الأرقام الخاصة بأحد البلدان التى كان فيها النمو أقل سرعة من أمريكا : فرنسا . فى الفترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٩ بلغ الدخل الحقيقى للفرد العامل ٤٢٦ وحدة عالمية (الوحدة العالمية هى الدولار بقوة شراء الفترة الواقعة بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣٤) وقد كان هذا الرقم ٥٩٧ فى الفترة ١٩٠٠ — ١٩٠٩ ، وبلغ ٨٤٤ عام ١٩٢٨ ، ولكن هذه الأرقام هامة لتذكيرنا بأن التقدم لا هو ثابت ، ولا هو منتظم ولا هو محتوم ، هذا الرقم ٨٤٤ هبط إلى ٦٩٧ فى عام ١٩٣٤ ولم يرتفع عام ١٩٣٨ إلى أكثر من ٧١٥ . إن هذه الأرقام التى يعتبر من الصعب تحديد مدى خطئها تحديداً دقيقاً ، قد سيقت خصيصاً لمجرد إعطائكم بياناً للارتفاع وتذكيركم بأن النمو الاقتصادى ليس هبة من عند الآلهة ، ولا هو منحة من الطبيعة مضمونة لكل الشعوب وفى كل الظروف .

ولنأخذ رقماً أو رقمين خاصين بفرنسا ، بمناسبة الأهمية النسبية للقطاعات الثلاثة .

لقد كان نصيب الزراعة فى مجموع الدخول الفرنسية ٥٨ ٪ فى الفترة الواقعة بين ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠ . وقد هبط هذا الرقم إلى ٢١ ٪ عام ١٩٣٠ فى بلد لم يكن التصنيع فيه بالغ السرعة . وفى تلك الأثناء تحول نصيب القطاع الثانى « الصناعة » فى الدخل الكلى من ٢١٪ إلى ٤١ ٪ ، وتحول نصيب القطاع الثالث من ١١ ٪ إلى ٣٠ ٪ ولنأخذ بعض الأرقام الأخرى لتوضيح زيادة الثروات .

فى عام ١٩٣٨ كانت فرنسا تملك من السيارات أكثر مما تملك من الدراجات التى كانت تملكها عام ١٩٠٠ ، وارتفع استهلاك السكر بالنسبة

الفرد من ٢٫٣٠٠ كيلو جراما عام ١٨٣٠ إلى ٢٣ كيلوجراماً عام ١٩٣٨ ، وتضاعف استهلاك التبغ أربع مرات ، ولست أدرى هل نهنىء أنفسنا على ذلك أم نرثى لها ، فقد تضاعف استهلاك البيرة ثلاث مرات . ولقد عمدت إلى عدم تناول استهلاك الخمر الذى يمثل هو أيضاً زيادة محسوسة . وفى عام ١٩٣٨ كان الفرنسيون يستهلكون من القطن ٧ أمثال ، ومن الصوف ثلاثة أمثال ما كانوا يستهلكونه عام ١٨٣٠ . ولقد تضاعف عدد التلاميذ فى المدارس الثانوية خمس مرات ، وتضاعف عدد طلاب التعليم العالى ثلاث مرات. لقد قدر المتخصصون أن استهلاك الأمة الفرنسية فى عصور القحط الشديد فى زمن الحرب لم يهبط إلى مستوى عام ١٨٥٠ ، لقد عاد بضع عشرات من السنين إلى الوراء ، الأمر الذى يبدو كأنه ظاهرة قحط شديد .

وقد سيقت الأرقام الخاصة بنمو الاقتصاد الفرنسى فى الفترة الحديثة الواقعة بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، خصيصاً لتوضيح مظهر آخر من مظاهر النمو ألا وهو تباين سرعة التنمية تبعاً للقطاعات .

فى الفترة بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، تحول استهلاك المواد الغذائية الحيوانية من ١٠٠ إلى ١٣٤ ، أى إنه حقق زيادة بمقدار الثلث ، وعلى العكس بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى فقد تحول الرقم من ١٠٠ إلى ١١٩ . وفى نفس الفترة تحولت منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربية من ١٠٠ إلى ١٣٧ ، وتحولت المنتجات الصناعية من ١٠٠ إلى ١٦٦ ، أى بتحقيق زيادة مقدارها ثلثان فى ٦ سنوات ، وفى نفس الفترة لم يزد استهلاك المنسوجات إلا من ١٠٠ إلى ١٢٧ ، أى بمقدار الربع تقريباً . تعطيكم هذه الأرقام الخاصة بفترة قصيرة فكرة عن تباين سرعة التنمية لفترة طويلة بالنسبة لمختلف القطاعات .

ولنعد لما قد يسميه علماء الاقتصاد الرياضيون بالأدب ، أى ملاحظات عامة على مشكلات النمو . لنقل كلمة أولا نعلق بها على ماقلته لكم فى الأسبوع السابق

من أن نظرية النمو تسمح بإعادة التفكير فى عدد كبير من مشكلات الاقتصاد التقليدية . فلنتأمل العلاقة بين الوحدات الوطنية والاقتصاد العالمى ، إننا اليوم قد نجـــد من السخف أن نجرد مشكلة « التبادل الحر أو الحماية » . فالمشكلة ينبغى أن تعرض بألفاظ مختلفة تبعاً لمراحل التطور . إن فرض حرية دخول المنتجات الصناعية إلى الهند فى الوقت الذى تمر فيه هذه الدولة بأولى مراحل نموها، هذا الإجراء لا يمكن أن يكون غير وسيلة ماهرة، مقصودة أو غير مقصودة لشل عملية التصنيع . وعلى العكس، فإذا كان الأمر يتعلق باقتصاديات على درجة من المساواة فى التطور نسبياً فإن حرية التجارة أو اتساع مدى المنافسة العالمية يكون فى صالح نمو جميع الاقتصاديات المتعاملة فى وقت واحد .

وتتيح لنا نظرية النمو أن نفسر لماذا يبقى كل مفهوم يقـــوم على طريقة المجهر الخالصة فيما يتعلق بتـكوين الأسعار ، سطحياً . إن أسعار أية سلع تتناسب مع مجموع الأسعار الأخرى (الأمر الذى كانت تدركه النظرية المجردة) ولـكن ، فوق ذلك ، وتبعاً للنمو ، فإن العلاقات بين مختلف الأسعار تتطور بشكل معين .

فى إمكاننا أن نتناول مرة أخرى مشكلة سيميان Simiand ، وهى مشكلة النمو الاقتصادى خلال تعاقب الدورات : لقد كان سيميان أحد أوائل علماء الاقتصاد ، على الأقل فى فرنسا ، الذين استهدفوا أساساً دراسة النمو الاقتصادى . ولـكنه درس نمو الاقتصاد الفرنسى فى النطاق الخاص للقرن التاسع عشر ، حيث تم فعلا هذا النمو فى صورة مراحل متعاقبة ، طويلة الأجل ، ترتفع فيها الأسعار وتنخفض . ومن هذه الدراسة خرج بنتيجة وهى أن التعاقب نفسه كان لازماً . فهو يرى أن بعض الظواهر ، وعلى سبيل المثال شدة حدة الميكانيكية أو السير السريع للتقدم التكنيكى ، لم يكونا يتحققان إلا فى ظل ضغط انخفاض الأسعار ، هذا الضغط الذى إذا امتزج

بمقاومة الأجراء لانخفاض الأجور الاسمية ، يضطر أصحاب العمل إلى التنظيم العلمى . وفى إمكاننا مناقشة نتائج سيميان حسب نظرية النمو ، ونثير الفكرة التى تقول بحتمية التعاقب نفسه .

وكلمة أيضاً كى أذكركم بأن هذه النظرية هى نظرية اجتماعية واقتصادية فى نفس الوقت . إنها تجعلنا ندرك توزيع المصروفات للسكان كلية وتوزيع مصروفات طبقة بالذات حسب الدخول ، إنها إذن تفسير وسيلة الاقتصاد ، لطريقة معيشة السكان عامة وطريقة معيشة كل طبقة منهم . إنها تعيننا على إدراك التغييرات السكانية ، من نقص فى معدل المواليد ، ونقص فى معدل الوفيات ، وتباين فى سرعة هاتين الظاهرتين ، ثم إنها تفسر لنا اختلافات فترة العمل وتغيير فترة الدراسة . وهى تتصل بمجموع طرق معيشة مختلف طبقات السكان . إنها أساس لنظرية فى علم الاجتماع تتناول المجتمعات الصناعية الحديثة.

ولنتوقف لكى أسرد عليكم هذا التعليق الذى ورد فى مجلة الأيكونوميست « L' Economiste » بخصوص كتاب لفوراستيه « Fourastier » (إننى أروى من الذاكرة) : « عندما نقرؤه نشعر برد فعل : إنه من البساطة البالغة حتى قد لا يبدو صحيحا . لوكانت هذه الظواهر صحيحة للاحظناها منذ زمن بعيد . ورد الفعل الثانى ، بعد إمعان التفكير ، هو أن هذه النظريات رغم ذلك تنطوى على جانب كبير من الحقيقة » .

والآن أصبح من المهم أن نعقد البحث قليلا ، وأن أبين لكم لماذا كان الموجز السابق غير كاف ، وشبه كاريكاتورى . وسيكون موضوع عناصر التعقيد : المفاهيم أولا ، ثم الإحصائيات ، وفى المقام الثالث أسباب الظاهرة .

إن المفاهيم التى يهمنا أن نحددها هى أولا مفاهيم الظواهر الثلاث . لقد فرقت بين القطاع الأول ، وهو قطاع الزراعة ، وبين القطاع الثانى ،

وهو قطاع الصناعات التحويلية ، ثم القطاع الثالث الذى يضم الباقى . وسنلاحظ أن القطاع الثالث هو قطاع جامع . المشكلة الأولى هى معرفة ما يشتمل عليه هذا القطاع الثالث . إننا نستطيع أن نميز فيه ثلاثة أنواع من النشاط . هناك أولا الخدمات التقليدية فى كل مجتمع ، الخدمات الشخصية والخدمات الإدارية والتى لا تزال موجودة فى المجتمع والتى تزداد أهميتها النسبية لأن التقدم التكنيكى لكونه لاينطبق بنفس الدرجة على هذا النوع من النشاط يزيد نسبة الأيدى العاملة التى تخدم هذا القطاع .

وفى المقام الثانى يأتى مجموع المناشط ، وبصفة خاصة ، المناشط الهامة التى يؤديها تطور النشاط الثانى . ويفترض الاقتصاد الحديث ، العلمى ، فى مجال الزراعة كما فى مجال الصناعة ، يفترض نظاما مصرفياً أكثر تعقيداً ، ونظام تأمينات أكثر تقدما ، وخدمات علمية وخدمات دراسية أكثر تطويراً عما كانت عليه فى الماضى . وفى القطاع الثالث يوجد ما سأطلق عليه المصروفات العامة للحضارة الصناعية ، الخدمات الضرورية لخفض الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى إلى أدنى حد ممكن .

وفى المقام الثالث توجد المناشط الكمالية أو نصف الكمالية التى تسمح بالإفراج عن جزء من الدخول ، إفراجاً أصبح ممكناً ، بدوره ، بسبب نقص أسعار المنتجات الأولية والثانوية . وحصيلة التقدم الاقتصادى هى أساسا أن هذا العنصر الثالث أقل من العنصرين الآخرين . فزيادة إنتاج القطاع الأول والقطاع الثانى مقدرة بطريقة مباشرة ، توسع التقدم الفنى الحقيقى لأننا لا نقيم وزنا فى الحساب ، للمصروفات الاجتماعية الهائلة فى الصناعة . إن جزءاً من القطاع الثالث ليس إلا شرطاً ضروريا لانتاجية القطاعين الأول والثانى .

ويختلف التعبير بين القطاعات الثلاثة قليلا تبعاً لأصحاب النظريات . وضع كولين كلارك أبسط نوع من التمييز ، الزراعة من جهة ، ثم المنتجات

الصناعية من جهة أخرى ، ثم الباقى من ناحية ثالثة . أما فوراستيه فيضع تمييزاً آخر ، إذ يميز بين القطاعات الثلاثة حسب سرعة التقدم الفنى . إن القطاع الذى يتمتع بأسرع تقدم فنى هو القطاع الثانى ، والقطاع الأول يتمتع بتقدم فنى أبطأ من سابقه ، أما القطاع الثالث فإن تقـــدمه الفنى ضعيف أو معدوم .

وبالجملة فإن التمييزين يلتقيان على رغم بعض الاختلافات الطفيفة ، أهمها المناجم التى نضعها تارة فى القطاع الأول وتارة فى القطاع الثانى ، ثم ، وذلك بصفة خاصة ، العمارة التى تتدرج فى تمييز السيد فوراستيه تحت القطاع الثالث ، لأن التقدم الفنى فيها حتى الآن ما زال ضعيفاً نسبياً ، وهى فى مفهوم كولين كلارك تندرج تحت القطاع الثانى .

إن النمو الـكمى لا يتكافأ دائماً مع التقدم البشرى ، بل ولا حتى مع التقدم الاقتصادى بالمفهوم الواسع والغامض لـكلمة التقدم . ويدفع اقتصاد الحرب الذى يستتبع تطوراً هائلا فى إنتاج الأسلحة والذخيرة إلى نمو فى الإنتاج ستترددون فى تسميته تقدماً .

إننا نستطيع أن نتصور حالتين من النمو بلا تقدم اقتصادى : عندما لا تمثل السلع المنتجة إشباعا أفضل لحاجات الأفراد ، وعندما يترجم النمو الاقتصادى العام بتوزيع أكثر تبايناً للإنتاج الوطنى .

إن النمو الاقتصادى فى أغلب الأحيان ، يصاحبه توزيع أفضل . ومع ذلك فإن النمو لا يستلزم تسوية فى الدخول ، وتبعاً لذلك ، لا يستلزم إشباعا متزايداً للأفراد. لا شىء يثبت أن السكان الذين زاد إنتاجهم الـكلى يصبحون فى نهاية عشر سنوات فى حالة من الإشباع تفوق حالتهم قبـــل ذلك ، إن الإشباع أو عدم الإشباع لا يرجع إلى كمية الثروات المطلقة التى يستطيع أن يحصل عليها الفرد ، إنه يرجع أولا إلى التباين فى توزيع الدخول ، وبطريقة أكثر تعميماً ، إلى العلاقات بين الرغبات وبين الإشباع .

فى وسعنا أن نتساءل عما إذا كانت رغبات الأفراد فى المجتمع الصناعى لا تفوق فى زيادتها سرعة نمو الموارد التى تشبعها . لا توهموا أنفسكم ،

فعلى الرغم من الأرقام التى ذكرتها لكم ، فإن ما تعانى منه الإنسانية اليوم ليس الزيادة المفرطة فى طاقة الإنتاج التى ربما كانت مساوىء التنظيم هى التى تمنع ازدهارها . إن ما تعانى منه الإنسانية حتى اليوم ولعديد من القرون ، هو الفقر ، الفقر الذى يمكن تعريفه بأنه عدم التناسب بين رغبات الأفراد وبين وسائل إشباعها .

ولننتقل الآن إلى مظهر ثان من مظاهر هذا التعقيد الحتمى . لقد ذكرت لكم حتى الآن أرقاماً دون التحفظات المتبعة، ولكن جميع الاحصائيات التى من هذا النوع إن لم تكن تتضمن أسباباً للخطأ فهى على الأقل تتضمن معاملات لا شك لها اعتبارها .

هناك أولا الصعوبات التى تتعلق بحساب الانتاج الوطنى للمجموع ككل. ولسنا هنا بصدد شرح الصعوبات المتعلقة بالحساب لمن لم يدرس منكم المشكلة ، ولكننا نستطيع أن نصوغ بعضا منها فى لغة أكثر بساطة : من السهل تقدير دخول فرد معين بقياس العلاقة بين الدخول المتحصلة وبين المتاع الذى يمكنه أن يحصل عليه عن طريق هذه الدخول . فعندما نريد أن نجمع الأموال المنتجة فى جماعة فإننا نصطدم بصعوبات متعددة . إن من الصعب تحديد ما يرجع فى إنتاج العام ، إلى التجديد العادى للأجهزة الموجودة وما يمثل استثماراً إضافياً . من الصعب التمييز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات الغذائية : كل اقتصاد حديث مؤداه أن ينتج عن طريق الدورات ، وفى كل مرحلة من مراحل التغير يضيف قيمة معينة . فإذا أردتم أن تقوموا بجمع الثروات التى أنتجها المجموع ، فينبغى أن تجمعوا فقط القيم التى أضيفت فى كل مرحلة من مراحل الانتاج .

وليس من السهل أن نتوصل إلى تحديد دقيق لما يضاف فى كل مرحلة ومعرفة ما إذا كان الحساب قد تضمن أو لم يتضمن استخدامات مزدوجة . ومن جهة أخرى فإن هناك خدمات عديدة تؤديها الدولة ولا نعرف كيف

نقدرها . وأخيراً هناك كل العمل الذى يمثل فائدة للمجموع ولكنه يؤدى مجانا . وأوضح مثل على ذلك هو عمل ربات البيوت فى الأسرة . ليس عمل المرأة فى البيت محسوبا ضمن الانتاج الوطنى مادام لا يؤدى عنه أجر . ولكن تصوروا أن عصا سحرية تغير النظام الحالى ، وأن النساء جميعاً يعملن فى المصانع ، وأن عمل البيت يؤديه الأجراء فقط . إنكم فى هذه الحال تحققون بين يوم وليلة نمواً هائلا فى الإنتاج الوطنى الكلى لأنكم جعلتم ثمناً لعمل كان حتى الآن بلا مقابل .

وقد استخدمت الثورة الروسية نوعاً من العصا السحرية ، إذ استبدل العمل الذى كان يؤدى فى المنشآت الحرفية أو داخل الأسرة والذى لم يكن محسوباً ضمن الدخل القومى، استبدل هذا العمل بعمل باهظ التكاليف يشغل مكانا فى الإحصاءات ، وقد ينتج عن ذلك زيادة فى الإنتاج الوطنى على الورق تفوق النمو الحقيقى للثروات .

هذه الصعوبات كبيرة ولكنها أقل من الصعوبات المتصلة بالأسعار ؛ فلنحاول أن نقدر تغيرات قيمة الإنتاج القومى بين تاريخين . إننا لا نستطيع أن نقوم بهذا التقدير إلا إذا رجعنا إلى نظام للأسعار .

إذا تناولنا فترة من عشرة سنوات أو خمس عشرة سنة ، فينبغى أن نختار مقياساً للأسعار من بين مقاييس كبيرة ممكنة .

فى عام ١٩٢٨ ، كان الاقتصاد السوفيتى يتضمن تطوراً ضعيفاً فى الصناعات الإنتاجية من الآلات أو الأدوات الآلية ، وكانت هذه المنتجات غالية جدا ، لأن هذه الصناعات كانت على قدر قليل من التطور . وبعد خمسة عشر عاما تطورت هذه الصناعات بطريقة مذهلة . وإذا واصلتم رجوعكم إلى مقياس أسعار ١٩٢٨ فإنكم تصلون إلى معدل مرتفع للغاية لنمو الإنتاج الوطنى . إذا أخذتم مقياس الأسعار عند نقطة الوصول ، أى الوقت الذى قلت فيه

ندرة هذه المنتجات فانخفضت قيمتها ، فإنكم تحصلون على معدل نمو أقل ارتفاعاً . إن اخصائيي الاقتصاد السوفيتي ليس عليهم أن يكافحوا الصعوبات التي تنتج عن كون أبسط الاحصائيات سراً من أسرار الدولة فحسب ، ولكن عليهم أيضاً أن يكافحوا مشكلة مستويات الأسعار . إن تقديرات الإنتاج الوطني السوفيتي كانت تتم حتى تاريخ حديث عن طريق الرجوع إلى مستوى أسعار ١٩٢٨ . إن استخدام مقياس أسعار يتعلق بندرة السلع التي تغيرت كان يؤدي إلى معدل نمو مرتفع بالنسبة للمعدل الذي يحققه استخدام مقياس أسعار ١٩٣٧ .

وأنا لا أدعوكم إلى التمسك برقم أكثر من غيره ، ولكن عندما تقرءون في أحد الكتب ، وليكن كاتبه مفتشاً للمالية أو مخططاً في الشئون الهندسية. إن المعدل السنوي لنمو الانتاج القومي الكلي السوفيتي يبلغ ١٠٪ . فلا تصدقوه. وثقوا أن كتابا آخر كتبه مفتش آخر أو مهندس آخر يحدد لكم معدلا لا يبلغ من ٦ — ٨٪ وهذا الرقم يكون أكثر واقعية . إن الكثير يرجع إلى تحديد الانتاج الوطني ومقياس الأسعار المتبع وكثير من دقائق التكنيك الأخرى . تحصنوا مقدما بالشك اللازم لا لكي ترفضوا المعنى العام لنظرية النمو التي تعتبر معقولة على مدى الفترات الطويلة ، ولكن لكي تدركوا القدر الصحيح لهذه الأنواع من التحديدات التي كان يسميها أحد أساتذتي « التحديد في الحلم » أو « التحديد في الغيب » .

وفوق ذلك ، إذا شئنا أن نقارن المنتجات الوطنية من بلد لبلد فعلينا أن نقيم اعتباراً للاختلاف القائم بين مقاييس الأسعار من بلد لبلد . إن مقارنات المنتجات الوطنية التي تنشرها المنظمات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة ، بطريقة مستديمة ، هذه المقارنات تستخدم منهجاً بسيطاً . يحتسب الانتاج القومي بعملة البلد موضوع البحث ثم يحول إلى سعر التحويل الرسمي .

والجميع يعلمون أن العلاقات بين أسعار التحويل تتناسب مع العلاقات القائمة بين مقاييس الأسعار . إن المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى أرادت أن تقدر مدى خطأ طريقة الحساب هذه . لقد انكب الخبراء على عمل عسير لاجدوى من ورائه وهو الآتى : لقد حاولوا فى بادئ الأمر تحديد القيمة الكلية للمنتجات النهائية المصنوعة داخل البلد « ا » ، وذلك طبقاً لمقياس أسعار البلد (ا) ، ثم طبقاً لمقياس أسعار البلد (ب) . ثم قاموا بنفس العمل بالنسبة للبلد (ب) . قاموا أولا بتقدير القيمة الكلية للسلع التى أنتجت داخل هذا البلد ثم طبقوا مقياس البلد الآخر .

وأخيراً استخرجوا متوسط نتائج الحساب مع مقياس الأسعار .

إن العلاقة فى مستوى المعيشة بين فرنسا والولايات المتحدة ، طبقاً للحسابات التقليدية هى علاقة ١ — ٣ تقريباً . أما بالطريقة التى بينتها لكم الآن أى بإقامة اعتبار لمقاييس الأسعار ، فإن هذه النسبة كانت أقرب إلى ١ — ٢ ، منها إلى ١ — ٣ .

وكانت هذه المقارنة بين مقاييس الأسعار فى البلاد بالغة الفائدة . لقد بينت أن علاقات الأسعار حسب مراحل التطور الاقتصادى تتغير تغيراً هائلا . والمقارنات بين فرنسا والولايات المتحدة تبين أنه بالنسبة للدخول المتوسطة فى فرنسا فإن مستوى المعيشة يمكن أن يكون مقاربا لمستوى المعيشة فى أمريكا ؛ لأن عدداً من البضائع والخدمات التى تستهلكها الطبقات المتوسطة أرخص فى فرنسا من مثيلاتها فى الولايات المتحدة ، وكثير من المنتجات ترتفع أثمانها فى بلد يحقق إنتاجية مرتفعة لأن مستوى أجور القطاع الثالث قد تحدد حسب إنتاجية القطاع الثانى . فأستاذ الجامعة فى فرنسا الذى يتقاضى ، بسعر التحويل ، دخلا يقل بنسبة الثلث أو النصف عما يتقاضاه الأستاذ الجامعى فى أمريكا ، من الممكن أن يتمتع بمستوى معيشة مماثل تقريباً لزميله الأمريكى . إن اختلافات مقاييس الأسعار تستتبع أن تتباين اختلافات مستوى المعيشة حسب الطبقات الاجتماعية . فالطبقة

الاجتماعية التى تستفيد من نظام من النوع الأمريكى هى بلاشك طبقة العمال التى تعارض هذا النظام لأسباب سياسية . وعلى العكس ، فإن الطبقات التى تحصل على أقل فائدة من نظام من النوع الأمريكى هى أكثر الطبقات تأييداً لهذا النظام لأسباب سياسية . الأمر الذى يثبت أن التفضيلات الايديولوجية لا تحددها المصلحة الاقتصادية وحدها.

وعلينا أن نضيف أنه إذا كان الأمر يتعلق بالسلع الاستهلاكية فإن المقاييس يمكن أن تتباين تبايناً كبيراً فى الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد السوفيتى. سأعطيكم مثلا واحداً حصلت عليه حديثاً عن طريق أحد رجال السياسة الألمان ، وكان قد قام برحلة فى موسكو بصحبة المستشار أديناور . لقد اهتم شأن جميع الزائرين الغربيين ، بالمحلات السوفيتية ، وكأى فرد عادى راح يدرس الأسعار لكى يحدد مستوى المعيشة ، فوجد فى أحد محلات الأحذية أن زوج الأحذية الجلدية العادى يساوى ٤٠٠ روبل ، إن ٤٠٠ روبل توازى تقريباً الأجر الشهرى لخادمة منزل ، إذ أن العامل نصف المؤهل يتقاضى ما يقرب من ٦٠٠ روبل . أى إن هذا الزوج من الأحذية الرديئة يمثل ثلاثة أرباع الأجر الشهرى لعامل فى قاعدة الهرم . وبعد ذلك وجد فى محل آخر أن ثمن جهاز التليفزيون يبدأ من ٧٠٠ روبل . أصابته دهشة جديدة ، ما دام ينتج عن ذلك أن يساوى جهاز التليفزيون الرخيص أقل من ضعف ثمن زوج من الأحذية الرديئة . إن ثمن زوج أحذية فى فرنسا يساوى ١٥٠٠ فرنك ، وجهاز التليفزيون يساوى على الأقل ١٠٠ ألف فرنك . إن التقريب يعطيكم فكرة عن تباين مقاييس الأسعار وعن الصعوبات التى يمكن أن تنعكس منها على حسابات مستويات المعيشة المقارنة .

إلام ترجع هذه التباينات الضخمة ؟ مما لا شك فيه أن النظام المخطط يملك من التسهيلات ما لا يملكه نظام غير مخطط . ففى نظام غير مخطط توجد علاقة مهما تكن تقريبية ، بين سعر الكلفة وسعر السلعة المعروضة للبيع ،

وعلى عكس ذلك فى نظام مخطط تستطيع ، حسبما شئت تقريباً ، أن تغير من ثمن السلعة تبعاً لتفضيلاتك . ما سبب هذه التفضيلات التى تعبر عن نفسها فى ارتفاع ثمن زوج الأحذية وانخفاض ثمن جهاز التليفزيون ؟

إن الحكومة السوفيتية تباشر برنامج تصنيع كبير ، وهى تريد أن تطور الصناعة الالكترونية لأسباب عسكرية ، وكذلك لما سأسميه أسباباً ثقافية . وعلى ذلك فقد قامت بانتاج مجموعات كبيرة من أجهزة الراديو والتليفزيون وقررت بيعها بأسعار رخيصة حتى يتسنى شراؤها لعدد كبير من العمال . توجد أجهزة الراديو فى جميع بيوت العمال تقريباً ، وأجهزة التليفزيون ، فى المناطق التى تغطيها شبكة التليفزيون ، توجد كذلك فى كثير من منازل العمال . إنكم تلاحظون وجود أسلاك التليفزيون فوق المنازل الفقيرة فى موسكو وفوق الأكواخ القديمة . وعلى عكس ذلك ففيما يتعلق بالنسيج والسلع الكمالية أو شبه الكمالية ، فان الحكومة السوفيتية قد قررت رفع ثمنها قدر المستطاع لأنها لا تملك كمية كبيرة من المواد الأولية اللازمة لها ، ولأنها لا تكترث بهذا النوع من السلع .

وتظهر نتيجة هذا التباين بين تطور المنتجات الاستهلاكية الصناعية وبين منتجات النسيج فى قصة أخرى لرجل السياسة الألمانى هذا . كان يتحدث مع مهندس سوفيتى ، وكان يقول له : « وعلى أى حال فإن كل المواطنين السوفيت لا يتميزون أو لا يكادون يتميزون فى طريقة لباسهم ، ويبدو أيضاً أنهم لا يتميزون فى طريقة سكناهم » . فرد عليه المهندس السوفيتى قائلا : أخطأت ، انظر إلى هذا الرجل الذى تستطيع أن تحدد دون خطأ كبير مستوى دخله الشهرى تبعاً لهندامه . إن هذا النسيج من الصوف الجيد يعنى على الأقل ٣٠٠٠ روبل فى الشهر ، ثم نضيف ٥٠٠ روبل من أجل زوج الأحذية الجيد ، وهلم جرا .

فى أى مجتمع صناعى ، حتى عصر الرخاء المطلق ، ستظل هناك تمييزات فى الدخول وطاقات الشراء . ولـكن فى نظام مستبد ، ومع شىء من الدقة يمكن أن نقلب معانى السلع الاستهلاكية فيصبح مايبدو كالياسلعة استهلاكية رائجة ، ونحول السلعة التى تبدو شائعة الاستهلاك إلى سلعة كمالية أو شبه كمالية . إن تحديد الأسعار فى روسيا من السهولة بحيث إن موارد الدولة المـالية تحصل بصفة خاصة عن طريق الضريبة على رقم المبيعات ، الذى يسمح بتغيير علاقة الأسعار ، تلك العلاقة التى تنشأ من علاقة تـكاليف الإنتاج .

إن لدى ـ بالجهد ـ وقتاً لمعالجة آخر مظاهر التعقيد الحقيقى لنظرية النمو ، وهو الآلية. لحتى الآن لم أبين لـكم الأسباب التى تحدد هذا النمو ولم أبين لـكم العوامل التى تؤثر فى سرعته . فـكل شخص مشغول اليوم ليس بظاهرة النمو عامة ، وإنما باختلافات تقدم النمو . إننا نلجأ إلى عقد مقارنات بين بلدان الحضارة الغربية وبلاد الحضارات الأخرى من جهة ، وبين البلدان الغربية والبلدان السوفيتية من جهة أخرى ؛ وأخيراً بين البلدان الغربية . أما فيما يتصل بفرنسا فإننا نبين أن النمو كان أبطأ بالنسبة لبلدان أوربا الغربية الأخرى . وهذه حقيقة بالنسبة لفترة معينة ، ولـكنها ليست عامة كما يميل الفرنسيون ، بمغالاتهم فى التشاؤم إلى اعتقاد ذلك .

إن مشكلة تحديد أسباب النمو ترجع قبل كل شىء إلى أن النمو يقاس ، وأنه كمية . أما الظواهر التى تحدده فهى كيفية بصفة جوهرية . إن مايتغير هو الناس ، طريقة تفـكيرهم وطريقة عملهم . والظاهرة الحقيقية هى التغير الاجتماعى الذى يعبر عن نفسه بالأرقام . وعلى ذلك فإن البحث عن الأسباب يستهدف إدراك الظواهر التى يمكن عزلها من ناحية المفاهيم ومن الناحية الـكمية ، الظواهر التى تقيم وزناً لتباين النتائج الرقمية .

إننى أود ، فى الدقائق الباقية ، أن أوضح لـكم فـكرة : إن المجتمع

التقليدى تغير من أوضاعه ظاهرة النمو الاقتصادى التى تميز العصر الحديث . إن اليابان هى البلد غير الغربى الذى شهد أسرع نمو اقتصادى ، بل ربما كان أسرع من النمو الاقتصادى فى روسيا . إن الوضع يزيد غرابة عندما يتعلق بحضارة تختلف اختلافا تاماً ، قامت وحدها فى هذا التغيير الثورى دون أن يسيطر عليها أو يستغلها أى بلد غربى .

لقد كان المصلحون فى عصر الميجى Meiji يريدون أن يصبغوا بلدهم بصبغة الاقتصاد الغربى لكى يحافظوا على استقلاله ، لقد أدركوا أنه لا يمكن تكوين جيش يشبه الجيوش الغربية دون اتباع اقتصاد يشبه الاقتصاديات الغربية ، ونتيجة لذلك فإن أجهزة المجتمعات الغربية شىء ضرورى ؛ فقرروا إدخال نظام تعليم من النوع الغربى ، أى إنهم بدأوا بالمدرسة الابتدائية ، وعلموا جميع السكان القراءة (اليابان اليوم هى البلد الذى به أقل نسبة من الأمية فى العالم) وأدركوا بعد ذلك أن الاقتصاد الغربى يتطلب نظاماً قانونياً فرضياً وعقلياً ، فأوفدوا الخبراء إلى فرنسا وألمانيا ، وإن النظام القانونى الذى تسير عليه اليابان منقول عن هذين البلدين . وأدركوا أن اقتصاداً من النوع الغربى يتطلب تطبيق العلم فى الصناعة فأنشأ وامدارس فنية . وأدركوا أن المنشآت الخاصة لا تستطيع أن تؤدى وظيفتها إلا إذا أنشأوا هيكلا أساسياً فى الإدارة ، ونظاماً للمواصلات والنقل يشبه النظام القائم فى بلدان الغرب . وأخيراً لم يجهلوا أن من اللازم حشد مبلغ كبير من الإنتاج الوطنى فى كل عام بغية استثماره .

وعلى ذلك ، فإذا كان مثل اليابان مثلا صحيحاً فإنكم ترون مدى الصعوبة فى صياغة أسباب النمو الاقتصادى . إن ماهو سبب النمو فى بلد غير غربى فهو مجموع هذا التغيير . والنمو فى البلد الغربى سيحقق سرعة أكبر كلما ازداد تكيف الناس مع النموذج المثالى للمواطن الاقتصادى : المواطن الذى تحركه دائماً الرغبة فى زيادة الإنتاج سواء بالكسب المتزايد ،

وسواء بالاتباع المتزايد للعقل والمنطق . إن نمو الاقتصاد يزداد بقدر اتباعه للعقل والمنطق ، وبقدر ما تحركه آلية أقوى . إن ما يحدد تباين تقدم النمو ليس عاملا منعزلا أو يمكن عزله ، وإنما هو مجموع الواقع الاجتماعى والاقتصادى للبلد موضوع البحث .

إننا إذا كنا سنذهب إلى نهاية هذا التعليم فيجب أن نخرج بأن من المستحيل عزل عوامل النمو بطريقة مجردة . ومع ذلك فسأحاول أن أبين لكم أننا نستطيع على الأقل أن نعزل بعض هذه العوامل بطريقة مجردة ونجد أنه تبعاً لقوة هذه العوامل المعجلة أو المعوقة ، فإن النمو سيكون سريعاً أو بطيئاً . ولكنه بدا لى من المهم أن أبين — عند نقطة البداية — أن العامل الحاسم فى النمو هو موقف المواطنين الاقتصاديين ، أى طريقة تكوينهم وطريقة تفكيرهم .

الدرس العاشر

عوامل النمو

خلال الدرس السابق استعملنا التعبير الآتى : إن النمو هو تغيير كيفى يمكن تقدير نتائجه . إن هذه العبارة المرتجلة ستكون نقطة بداية لنا . هناك منطق للكم وللكيف فى النمو الاقتصادى ، وسأحاول أن أوضح لكم بعض ملامحه .

إذا لاحظنا ، فى نهاية الطرف ، مجتمعاً تسوده الزراعة وتحددت فيه الحاجات عن طريق التقاليد ، وكانت طرق العمل فيه مهنية وتقليدية ، ثم لاحظنا ، فى نهاية الطرف الآخر ، مجتمعاً تسوده الصناعة ، تنمو فيه الحاجات عاما بعد عام ، وتنظيم العمل فيه ليس محدودا ، فإننا سنقول إننا لسنا بصدد مجتمعين زاد الإنتاج الوطنى فيهما بطريقة غير متساوية ، وإنما نحن أساساً بصدد نمطين من المجتمعات ، نظراً لأننا نستطيع أن نحسب العلاقة الكمية بين الانتاج الوطنى فى هذا المجتمع والانتاج الوطنى فى المجتمع الآخر . إن التقدم ، داخل المجتمع الصناعى ، يمكن أن يتخذ صورة كيفية بصفة أساسية ، أما فى أحوال أخرى فهو يتخذ صورة كمية فى أساسها .

يميز سوفى Sauvy بين نوعين من التقدم التكنيكى ، تبعاً لما يخلق هذا التقدم فى الحال من مجالات العمل الاضافية للأيدى العاملة . أو بالعكس يترجم بخفض الأيدى العاملة المستخدمة حالا .

إن التقدم التكنيكى الذى مؤداه إنشاء صناعة جديدة ، مثل السينما

أو الصناعات الإلكترونية ، هو تقدم كيفى ، ويهيء فى الحال عملا ليد عاملة إضافية : وعلى النقيض من ذلك ، فإذا ما تأملتم التقدم التكنيكى فى أحد فروع الصناعة التقليدية ، فى التعدين أو صناعة الحديد مثلا ، فإن التقدم التكنيكى سيكون له فى الحال طابع غامض خفى ، وسيترجم بزيادة فى كميات الفحم أو الصلب المنتجة حسب عدد العمال المستخدمين . وقد يحدث أن يتم تعويض وأن تقوم المصانع التى تصنع الآلات اللازمة ، لزيادة إنتاج عامل المنجم الأساسى ، باستخدام جزء من العمال المفصولين بسبب زيادة الإنتاج ، لأن الآخرين تم تخصيصهم لإنتاج آخر . من هذا التمييز يمكننا أن نخرج بتمييز آخر ، أعم ، بين التقدم التكنيكى الذى يظهر فى خلق منتجات جديدة ، مبتكرة ، والتقدم التكنيكى الذى يترجم بزيادة إنتاج السلع المعروفة قبلا .

إن الاقتصاد الصناعى يضم اليوم عدداً كبيراً من السلع التى كانت متوافرة منذ قرن من الزمان ، وينتج الآن بكميات متزايدة بواسطة أيد عاملة متناقصة ، وهناك منتجات أخرى تعتبر جديدة بالنسبة للماضى ، وتعتبر إنجازات كيفية .

إن هذا التمييز يبين فى الحال عدم استقرار التقارب بين نمو المجتمعات الصناعية الأوربية فى القرن التاسع عشر ونفس النمو فى المجتمعات غير الأوربية بعد ذلك بقرن . ففى الواقع ، عندما كان أحد المجتمعات الأوربية فى مستوى التطور الحالى للاقتصاد الهندى ، لم يكن هناك طيران ولا الكترونات ، إن جميع المقارنات بين مراحل غير معاصرة من التقدم ، من مجتمع لآخر ، كلها مقارنات تعتبر احتمالية . هناك اختلاف كيفى بين تقليد تقدم مجتمع أوربى بواسطة المجتمعات غير الأوربية ، وبين خلق هذا المجتمع الصناعى بواسطة أوربا نفسها .

لنتناول الآن أمثلة أخرى ولنتأمل قطاع الزراعة . إن النمو مؤداه أساساً تحقيق إنتاج متزايد كميا عن طريق أيد عاملة متناقصة ، لمنتجات معروفة قبلا . هناك قليل من الإنجازات المبتكرة فعلا ، ولكن التقدم الفنى يتم بطرق متعددة ، عن طريق اختيار البذور المنقاة ، وعن طريق الاستعمال المتزايد للأسمدة ، وعن طريق استخدام الآلات ، وأخيراً عن طريق تنظيم أفضل للعمل . إن جودة البذور لها مفهوم عالمى ؛ ومن المفيد دائماً ، فى جميع الزراعات ، استخدام البذور التى تجلب إنتاجاً أكبر . وعلى النقيض من ذلك ، فعندما نتأمل الأسمدة أو الاستخدام الآلى ، فيجب إدراج العلاقة بين كمية رأس المال المستثمر وبين زيادة الإنتاج التى تنتج عن ذلك . ومن جهة أخرى ، فإن استخدام الآلات يعتبر مثمراً أو غير مثمر تبعاً لاعتبارات عديدة تتصل بمساحة الأراضى المزروعة والإمكانيات الأخرى التى بين أيدينا والخاصة بالسحب والجر . ولا نستطيع أن نقوم بتقليد بعض المناهج التكنيكية المستخدمة فى الاقتصاديات الزراعية التى بلغت أقصى حد من التقدم تقليداً أعمى . فزيادة الإنتاج مع خفض نسبة الأيدى العاملة التى حققتها الزراعة الأمريكية ، مثلا ، يمكن أن يتحقق فى اقتصاديات أخرى بوسائل أخرى . وأخيراً فى وسعنا دائماً أن نحسب التقدم الكمى ، ولكن الصورة التى سيتخذها التقدم ستتغير من اقتصاد لآخر ، وستكون ظاهرة كيفية .

إن موقف المنتج الزراعى — وبخاصة الفلاح — هو أيضاً موقف كيفى ، فحتى يستخدم هذا المنتج بذوراً منقاة ، ويتساءل عما إذا كان من المثمر أن يزيد من كمية السماد أو يستبدل حصانه بجرار ، فحتى يحدث ذلك ينبغى أن يكف الفلاح عن العيش فى عالم تقليدى ، ينبغى أن يطبق ولو دون إتقان ، حسابا اقتصاديا ، وينبغى له أن يتقبل التغير فى وسائل الإنتاج وكأنه شىء عادى . إن ما يسمح بهذه الزيادة الكمية ، إنما هو تغيير كيفى فى

موقف المنتج حيال عمله ، وموقف الفلاح حيال التقاليد ، وهو فى الغالب تغيير فى النظم القانونية ، لأنه قد يصبح من المستحيل تطبيق أرقى الوسائل التكنيكية فى مجالات نظم قانونية قديمة .

وحتى فى هذا التحليل ، الذى بسطناه عن قصد ، فإننا نصادف اختلافات كيفية ؟ فالوسائل التى عن طريقها تم تحقيق النمو ، ليست قابلة للانتقال آليا من بلد إلى بلد ، والاجراء البشرى الذى تحقق النمو عن طريقه إجراء نوعى منفرد ، وهو يستلزم الموافقة على التجديد من جانب المنتجين ، ونوع معين من الفكر سنطلق عليه ، افتقاراً منا إلى لفظ أفضل ، فكراً عقلياً علمياً .

إننا عندما نتساءل بطريقة مجردة عما يحدد سرعة النمو ، يمكن أن نحدد عدداً لا يحصى تقريباً من العوامل . ولكن الشىء القاطع ، هو الطريقة التى يتصور بها العاملون فى الاقتصاد علاقاتهم بالعمل الذى يقومون به ، وطريقة التصور هذه تحدد طريق المحيط التكنيكى والاجتماعى فى مجموعه . وفى مجال الصناعة ، فإن تحليلا يشبه هذا التحليل الذى خططته الآن يمكن أن يتم . إن عناصر التجديد الجذرى فى الصناعة أكثر انتشاراً ، فهنا فى مجال الزراعة ، إذ تقوم مصانع جديدة ، نحاول فى بعض الأحيان أن نحدد مراحل تطور الحضارة الصناعية بالنسبة لموارد الطاقة الأساسية .

وتكون الزيادة فى بعض الأحيان كمية بطريقة مباشرة . فرئيس العمل يتساءل ، عندما يفكر طبقاً لقوانين المجتمع الصناعى : بالنسبة لما تحت يدى حاليا من وسائل الإنتاج ، فكيف أستطيع أن أحصل على أعلى أرباح وأكبر كمية من المنتجات ؟ تجول فكرة الزيادة الكمية بصفة مباشرة بتفكير المنتج . ولكن هذه الزيادة فى الإنتاج فى وسعها هى أيضاً أن تتحقق بوسائل مختلفة ليس لها بالضرورة هدف عام .

إننا نميز فى مجال الزراعة اتجاهين عادة يسعى عن طريقهما إلى الوصول بالإنتاج إلى أقصاه ، فإما تحقيق الحد الأقصى لانتاج الهكتار ، للمساحة المزروعة ، وإما تحقيق الحد الأقصى لإنتاج الفرد العامل . والاختيار بين هذين الاتجاهين تحدده ظروف متعددة . فتبعاً لما يتوافر لدينا من مساحة كبيرة أو صغيرة من الأرض ، فإننا نسعى إلى تحقيق أقصى إنتاج بالنسبة للمساحة المزرعة أو بالنسبة للفرد للعامل . ففى الولايات المتحدة ، حيث تتوافر مساحة هائلة من الأرض بالنسبة للسكان ، يعتبر إنتاج الهكتار ضعيفاً إذا قورن بمثيله فى أوربا . وعلى العكس ، فإن نسبة العاملين فى الزراعة ضعيفة ، وعلى هذا فإنهم يحققون قيمة مرتفعة بالنسبة للفرد .

وكذلك فى مجال الصناعة ، يوجد اتجاهان يمكن عن طريقهما تطوير التقدم الفنى . فيمكن أن نسعى إلى أقصى حد ممكن فى تخفيض عدد الأيدى العاملة ، أو المواد الأولية ، وهنا أيضاً يعتبر هذان الاتجاهان نمطين : أحدهما للولايات المتحدة ، والآخر لعديد من البلدان الأوربية .

كانت موارد المواد الأولية فى الولايات المتحدة هائلة ، وموارد الأيدى العاملة محدودة ، والأيدى العاملة ، بطريقة عامة ، كانت تتكلف كثيراً . وكان اتجاه جميع الصناعات الأمريكية هو الاقتصاد فى عدد الأيدى العاملة إلى أقصى حد ممكن ، حتى ولو أدى ذلك إلى إنفاق كميات ضخمة من المواد الأولية . وفى نفس الصناعات ، تستخدم أوربا والولايات المتحدة أحياناً بطريقة مختلفة الأيدى العاملة من ناحية ، والمواد الأولية من ناحية أخرى ، الأمر الذى يقودنا مرة أخرى إلى الفكرة التى تقول بإمكان قيامنا دائماً بحساب نتائج الوسائل ، ولكن هذه الوسائل تختلف كيفياً ، وترتبط بظروف متعددة ، قائمة فى كل مجتمع .

إن التقدم الفنى أو النمو الاقتصادى يفترض تطور الآلات ، أو بالأحرى وفق أسلوب كمى ، يفترض زيادة رأس المال المتوافر لكل فرد من العمال .

إن هذا المفهوم من الشيوع بحيث إننى ذكرته لماما ، إنه نفس النموذج للمفهوم الكمى . فإننا عندما نعقد مقارنة بين الاقتصاديات نستخدم فى أغلب الأحيان الفكرة الآتية : ماهى قيمة رأس المال المستعمل بالنسبة لكل فرد من العمال ؟ رأس المال الذى ينتج لعقد مقارنات غير ذات مستوى بين حالات التطور فى هذه الاقتصاديات . وخطر هذه المقارنات الكمية ، هو أن كمية رأس المال للفرد من العمال هى النتيجة التى يمكن تقديرها لتغيير كيفى ، تغيير كيفى لما تؤديه الآلة ولما يؤديه العامل ، تغيير كيفى للعلاقة بين العامل والآلة ، ذلك النشاط الذى كانت تؤديه يد العامل أصبحت تؤديه الآلة بعد ذلك ، ذلك الإشراف على الآلة من جانب العامل انتقل بعد ذلك إلى الآلة ، وهكذا حتى أقصى أشكال الإشراف الآلى الذى يتم بواسطة الآلة نفسها .

وبوسعكم أن تتصوروا النتائج الخالصة لهذه التغييرات المعقدة إذا أخذتم فى الاعتبار كمية رأس المال المتوافر لكل عامل ، ولكن لا ينبغى أن تتصور أن هذه النتيجة هى مجرد الأثر المطلق لتجميع متزايد لرأس المال . إننا نصل إلى كمية متزايدة من رأس المال للفرد ، لأننا فى داخل كل مؤسسة ، فى داخل كل قطاع ، فى داخل كل مصنع ، قد أعدنا التفكير بطريقة دائمة فى العلاقات بين العمال ، وبين العمال والآلة . وعلاوة على ظاهرة كمية رأس المال للعامل ، تتدخل ظاهرة كيفية ألا وهى تنظيم الإنتاج .

كيف يمكننا الوصول إلى المشكلة التى تهمنا آخر الأمر . كيف نقارن بين تأثيرات مختلف أنواع النظم الاقتصادية على النمو .

إذا كنتم قد تابعتم التدليلات ، فإنكم ترون مدى تعقد المشكلة ، ومدى تحديها لتبسيطات الدعاية . فلكى نعزل ، بطريقة حاسمة ، تأثير النظام فى النمو ، ينبغى تعديد مختلف العوامل التى تحدد النمو ، والنظر فيما إذا

كانت هذه العوامل هى نفسها التى تقوم فى هذا المجتمع وذاك ، لكى نحيط فى النهاية بعمل النظام . إن هذا العزل فى الواقع للنظام أمر مستحيل ، وفى وسعنا أن نبين كيف وضع علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع مشكلة النمو هذه وذلك قبل أن ننظر فى تأثير النظام الاقتصادى نفسه .

فى المجلدات التى كتبت عن النمو الاقتصادى وعوامل النمو نجد نوعين من الكتب ، كتب علماء الاقتصاد المحالصين من جهة ، ثم كتب المؤرخين .

إن نموذج كتب علماء الاقتصاد هو كتاب عالم الاقتصاد الأمريكى ون ون روستو «W.W. Rostow: The Process of Economic Development» عملية التنمية الاقتصادية . إن روستو كعالم اقتصاد يجتهد فى سرد العوامل التى تحدد النمو ، وذلك بذكر مفهوم كل منها . يذكر روستو ستة عوامل ويصوغها ، فى لغة علماء الاقتصاد المحترفين ، فى ألفاظ « Propensity » أو الانجذاب أو الميل . هذه العوامل الستة هى : الميل إلى تطوير العلم ، والميل إلى تطبيق العلم فى أغراض اقتصادية ، والميل إلى تقبل احتمالات التجديد ، والميل الى السعى نحو تحسين مادى،والميل إلى الاستهلاك ، والميل نحو إنجاب الأطفال . وهذه العوامل الستة يمكن اختصارها ببساطة . إن العوامل الثلاثة الأولى يجمعها علماء الاقتصاد المحترفون بصفة عامة داخل مفهوم القدرة على التحديد ، لأن هذه القدرة تستلزم فى نفس الوقت المعارف النظرية ، والميل نحو تطبيق هذه المعارف النظرية فى مجال التكنيك والرغبة فى عمل ذلك ، أى الرغبة فى تحسين مادى . ويتصل الميل نحو الاستهلاك بالميل نحو الاستثمار ، الأمر الذى يقودنا إلى مسألة رؤوس الأموال أما الأخير فهو العامل السكانى .

إن هذا السرد ، بصفته الاقتصادية البحتة ، لا يقدم فائدة عظيمة وهو غير كاف بالنسبة لعالم الاجتماع . إن مكانه بين النظرية المجردة للتطور والنظرية

الاجتماعية لعوامل النمو . أما بوصفه نظرية اجتماعية لعوامل النمو فهو شكلي أكثر من اللازم وقلما يتيح تحديد التأثير الذي تمارسه على النمو قيمة هذا العامل أوذاك في ظرف معين . أما المهمة في نظر عالم الاقتصاد الحق ، هي بالأحرى تحديد الظواهر الداخلية في سير النظام الاقتصادي بالمعنى الضيق ، والتي تؤثر في النمو ، تاركة البحث عن العوامل الاجتماعية لنظام أوسع .

أما مؤرخو الاقتصاد ، فإنهم لا يسعون إلى أن يحددوا بطريقة مجردة مختلف العوامل التي تؤثر في معدل النمو ، إنهم يبحثون أولا في الكيفية التي تم بها فعلا تطور الاقتصاد الحديث المسمى بالرأسمالي ، ثم الاقتصاد الصناعي في مختلف البلاد .

كان البحث عن أصول الروح العقلية الرأسمالية موضوع مناقشات بين المؤرخين ، تلك المناقشات التي ربما كنتم تعلمون نقاطها الأساسية : نظرية ماكس فيبر « Max Weber » عن أصل العقلية الرأسمالية في فلسفة أخلاقية بروتستانتية (البحث عن دور اليهود في الحياة الاقتصادية في كتب سومبار « Sombart » ، مناقشة عامة عن دور الاختراعات ، والعلم والاكتشافات الكبرى) . إنني سأترك جانباً هذه المسائل التي من هذا النوع ، فهي تاريخية محضة . فالمؤرخ يستطيع داخل تطور المجتمع الصناعي الحديث ، أن يتابع ما حدث فعلا ، في البلدان المختلفة . وسيلاحظ أنه في كل عصر ، كانت تسود صناعة معينة يسير تطورها أسرع من غيره وكانت تؤدي إلى انتشار جميع الصناعات الأخرى . وسيميز المراحل التي كانت فيها صناعة النسيج ، والحديد والسكك الحديدية تمارس الدور الدافع المحرك ، وسيتعرف على عصر الكهرباء ، وصناعة السيارات والصناعة الإلكترونية . ليس من المستحيل أن نتابع ، في تاريخ القرن الماضي ، تباينات التطور المميزة لكل قطاع ، وأن نرى كيف نشأت صناعة معينة في تاريخ معين في بلد من البلدان ،

وكيف امتدت على حساب هذه الصناعة أو تلك . وهكذا نجد شيئاً أشبه بتاريخ كيفي للتطور الحديث ، نوعاً من السرد للأحداث ذات الطابع الاقتصادي . إن أصحاب النظريات الاقتصادية من جهة يسعون إلى عزل العوامل المتباينة ، ومن ناحية أخرى فإن مؤرخ الاقتصاد ، بالمعنى الضيق للكلمة ، قد بين تتابع الأحداث التي يقيس نتائجها عالم الاقتصاد في آخر الأمر .

وأرى أن في إمكاننا أن نكمل تاريخ تطور المجتمع الصناعي بواسطة التحليل الكمي للقيم المنتجة عن طريق كل فرد من العمال وتحليل توزيع الأيدي العاملة بين مختلف القطاعات . وهناك سنجد أنفسنا بصدد مزج السرد التاريخي للأحداث الاقتصادية بتحليل امتداد النمو . إن فضيلة المؤرخ هي أن يذكرنا بفكرة ينتهي بنا الأمر إلى نسيانها ؛ فكل نمو وطني بمثابة تاريخ ، والنمو في كل بلد كانت له خصائص لم تكن موجودة في بلاد أخرى . هناك بالطبع ملامح مشتركة للنمو في مختلف الاقتصاديات الوطنية ، ولكن ، عند نقطة البداية ، فإن كل نمو يكون بمثابة تاريخ منفرد ، حدث في عصر معين مع معارف علمية ، وتكنيك محدد . إن الاقتصاد الذي مؤداه أن يتحول ٨٠ ٪ من الأيدي العاملة في الزراعة إلى ٥٠ ٪ ليس هو نفس النمو الذي عرفه اقتصاد ما منذ خمسين عاما ليتحول من النسبة المئوية الأولى إلى الثانية . والحل الوسط بين النظرية المجردة لعوامل النمو ، والتاريخ الفريد للنمو ، قد تكون الخطوة الأولى نحو نظرية اجتماعية في النمو وأنماط النمو ، يمكن أن تمزج بين التحليل الاقتصادي والسرد التاريخي .

كيف نصوغ مشكلة عوامل النمو ؟ إن النمو كما يبدو لي ، يرجع في أساسه إلى موقف العاملين في الاقتصاد . فعالم الاجتماع الذي يقوم بدراسة ظاهرة اجتماعية يتخذ موقف الناس كمركز لدراسته . وموقف المواطنين هذا له في نظري ثلاثة ملامح ؛ ثلاثة مظاهر ، تفسر وجهات النظر المختلفة

التى شرحنا بها عقلية الحضارة الصناعية الحديثة : روح العلم . والتكنيك ، روح الحساب الاقتصادى ، وفى المقـــام الثالث ، الميل إلى التقدم والتغيير والتجديد .

إننى أوجه العناية إلى هذه المظاهر الثلاثة التى تعتبر ، إذا كان لنا أن نقول هذا ، المظاهر الثلاثة للصفة العقلية فى الاقتصاد الحديث . ولا تكون هذه المظاهر الثلاثة مرتبطة دائماً أو لا تكون دائماً قائمة بنفس الدرجة من القوة . ليس هناك فرد يمثل الحساب النقدى أكثر من التاجر أوالبائع ، ولـكن التاجر أو البائع الذى يقوم بحساب كسبه ببالغ الدقة ليس خالقاً للحضارة الصناعية . إن روح الحساب مفيدة للحضارة الصناعية فى الحدود تنضم اليها روح العلم التى وروح التجديد .

ما هى الشروط أو الظروف التى تتطور فيها هذه العقلية ، وتتفتح وتزدهر وتعطى ثمارها ؟ يبدو لى أن بوسعنا القيام بتعداد بسيط للظروف المناسبة ، بشرط قبول مستوى عال من التجريد .

إن أول نوع من الظروف ، يمثله مجال التنظيم القانونى . إن موقف الحساب والرغبة فى التجديد والعلم يتطلب تنظيما وعدالة تقوم نسبيا على المنطق العقلى وعلى التقدير السابق . لابد من ظروف متعددة فى مجال التنظيم القانونى ، ومجال الأخلاق ، والسياسة ، وذلك حتى يتحقق الموقف المثالى للحضارة الصناعية .

أما النوع الثانى من الظروف فإنه يعود إلى ما نسميه فى لغة الاقتصاد بالدوافع أوالحوافز Incentives فحتى تزدهرعقلية الحضارة الصناعية ، فلابد وأن يكون هناك علاقة بين العمل والأجر والمـكافأة . لابد وأن يشعر المنتج ، أو المقاول أو العامل بأن زيادة مجهوده وزيادة الإنتاج ستترجم فى صورة تحسين لحاله .

إن مشكلة حوافز الإنتاج ، فى الألفاظ المجردة مشكلة سهلة : فمن الوجهة العملية ، فليس هناك من هيئة سياسية واجتماعية لا تمارس تأثيراً على الدوافع . إن نظام الملكية العقارية اليوم ، فى أجزاء واسعة من العالم يتخذ وضعاً بحيث إن الذى يعمل فى فلاحة الأرض ليست له مصلحة فى فى زيادة إنتاجها ، مادام الجزء الأعظم من زيادة الإنتاج يؤول إلى مالك العقار . وعلى ذلك ، والمثل بالغ البداهة ، فقد يحدث أن يقف التنظيم القانونى للملكية ضد الحافز ويمارس تأثيراً فى معدل النمو .

لننتقل الآن من الاقتصاديات الأقل تطوراً إلى الاقتصاديات الأكثر تطوراً . إن أحد العناصر التى تمارس تأثيرها فى العلاقة بين العمل والعائد ، هو نظام الضرائب الذى يمكن تحليله فى مجال تأثيراته فى حافز الإنتاج . إن استقطاعاً ضريبياً أضخم من اللازم ، ابتداء من شريحة معينة للدخول ، يمكن أن يكون بطريق مباشر ، ضد النمو ، لأن الأفراد لن يستفيدوا من الإنتاج الذى يتعدى نقطة معينة . وقد يحدث أن يكون تباين معين فى الأجور حافزاً على النمو ، وإن من المصلحة توسيع نطاق الأجور ، إذا كان إعطاء مكافأة إضافية للذين يعملون أكثر ، يدفعهم إلى زيادة الإنتاج . إذن فإن الحافز إلى الإنتاج يمثل عاملا من عوامل النمو ، ولكن الحافز إلى الإنتاج يتأثر من الناحية العمليـــة بجميع التنظيمات الاقتصادية ، بل وحتى السياسية .

ترى هل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تدفع النمو أم تعوقه ؟ إذا كنا نعنى بالملكية الخاصة للأرض الملكية العقارية الواسعة حيث يحتفظ المالك لنفسه بأكبر جزء من زيادة الإنتاج ، فإن الملكية الخاصة هنا تكون عائقاً للنمو ، أما إذا كان الأمر يتعلق بملكية فردية للفلاح الذى يستغل أرضه فيمكن أن تكون الملكية الفردية دافعاً إلى النمو ، ولكنها يمكن أن تكون معوقة ، فالفلاح المالك يهمه أن ينتج ، ولكنه إذا كانت ملكيته

بالغة الصغر ، أو إذا كان ذا عقلية محافظة ، فإنه لن يستخدم ما جاء به العلم .

والنوع الثالث من عوامل النمو هو رأس المال والسكان . لقد أجمع الكل على أن أحد العوامل الباعثة على النمو هو زيادة رأس المال المستثمر لكل فرد من العمال . وبطريقة إجمالية فإن كل مايحدث استثمارات ضخمة ، أى كل ما يزيد من حرية رأس المال يكون دفعاً للنمو . ولكن ماهى العوامل التى تحدد أهمية رأس المال الحر ؟ يجب إدخال عدد كبير من الظواهر ، بعضها داخل فى النظام الاقتصادى نفسه ، وبعضها يتعلق بالمجتمع . والنظام الاقتصادى ، فى مرحلة معينة ، يمكن أن يسهم فى توسيع حجمه على رأس المال الحر بزيادته للادخار . وتمارس نفسية الأفراد والطوائف أيضاً تأثيراً بالنسبة لتأثير الحركات الشعبية على قيمة رؤوس الأموال الحرة أو رؤوس الأموال المستثمرة . فمن الوجهة النظرية ، إذا كانت زيادة السكان ضعيفة ، فإن الأسر تكون قليلة العدد ، ويكون فى استطاعتنا أن نستنتج من ذلك أن الادخار سيكون كبيراً . ومن وجهة النظر هذه ، قد نحاول أن نقول إن البلد الذى يزداد سكانه بنسبة صغيرة تتوافر لديه رؤوس أموال كثيرة ، وتزداد فيه سرعة النمو بكل فرد من العمال . ولكن فرنسا ، التى مرت بهذا الوضع ، لم تستثمر كل رؤوس أموالها الحرة فى الصناعة ، ولكنها أقرضت منها دولا متحالفة ، ولقد استخدمت رؤوس الأموال لا فى زيادة الاستثمارات الفرنسية فحسب ، ولكنها استخدمت أيضاً فى زيادة استثمارات البلاد المقترضة .

ومن جهة أخرى ، فإن روح المبادرة يمكن أن يضر بها نمط من السكان الثابتين أو الهابطين عدداً . إن الآثار النفسية غير المباشرة للحركات الشعبية تعتبر أقوى من الآثار المباشرة ، ففى القرن التاسع عشر ، كانت أكثر الظروف دفعاً للنمو الاقتصادى هى تقدم معين لزيادة السكان . وقد حققت

فرنسا بسكان ثابتين ، معـدلا فى النمو أكثر بطئا حتى فى إنتاج المجموع ، وذلك من بلدان فيها زيادة سكانية سريعة .

فإذا ماتقبلنا هذا التحليل ، الذى كان المركز فيه للموقف الاقتصادى ، وكانت الظروف الدافعة فيه هى بالتوالى المجال القانونى — السياسى ، ودوافع الإنتاج ، وحركات رأس المال ، والسكان ، إذا تقبلنا هذا التحليل ، فلن يمكن عقد مقارنة سهلة بين نظام ونظام ، نؤكد أن هذا النظام صالح للنمو ، وأن هذا النظام الآخر غير صالح . إن النظم التى اعتدنا أن نقارن بينها تحددها ملامح قانونية واقتصادية لا ترجع مباشرة إلى مشكلة النمو .

إن النظرية السياسية تميز بين النظام الملـكى ، والنظام الارستقراطى ، والنظام الديمقراطى . ولـكن هذه المفاهيم تنطبق بطريقة سيئة جداً على مظاهر عصرنا . إننا لا نعرف بالضبط كيف يحدد النظام السوفيتى ، أو حتى النظام الإنجليزى ، وهو فى نفس الوقت ملـكى ما دامت هناك ملـكية ، وهو أرستقراطى ما دامت هناك طبقة حاكمة شبه وراثية ، وهو نظام ديمقراطى ما دام هناك برلمان منتخب . إن فئات الفلسفة السياسية التقليدية تعود إلى عصر كانت المشكلات فيه توضع فى ألفاظ مختلفة .

ويستوى الأمر بالنسبة للاقتصاد . إن المفاهيم التى تثير منازعات حامية بين الأحزاب السياسية بل وحتى بين الـكتل العالمية هى من ناحية مفاهيم التخطيط والسوق ، ومن ناحية أخرى مفاهيم الملـكية الفردية والملـكية الجماعية لوسائل الإنتاج . ولـكن لا يوجد بين هذه المفاهيم أى مفهوم يعتمد على مشكلة النمو ، يسمح لنا بالقول ، بطريقة دقيقة ، إذا ما كان النظام دافعاً أو غير دافع للنمو .

لنتناول من جديد العناصر الإدراكية التى تحدد نظمنا عنصراً عنصراً . علينا أولا بالتفكير فى الملـكية الفردية لوسائل الإنتاج . إن النظام الذى

يقوم على الملكية الفردية يمكن أن يقوى الحافز إلى الإنتاج ، عند العامل والمقاول فى نفس الوقت ، ونظام آخر يقوم على الملكية الفردية ، مشابه من الناحية القانونية ، يمكن أن يحقق الحافز . ومن السهل فعلا أن نخلق عن طريق قوانين سيئة ظروفاً يشعر فيها المقاول والعامل « أنه ليس هناك تناسب بين المجهود والعائد . « إن كل نظام اقتصادى حديث يستلزم وجود جزاءات ، بمعنى الكلمة المزدوج ، وهو المكافأة والعقاب . والنظام الذى يخلو من الالتزامات والجزاءات هو بلا شك ، باستخدام عنوان كتاب أخلاق شهير ، نظام يعوق النمو ، ويمكن أن يكون الاقتصاد الرأسمالى من هذا النوع ، وكذلك يمكن أن يحدث هذا للاقتصاد الاشتراكى . إن الاعتبارات النهائية لمشكلة النمو تتعارض مع الاختلافات التى استلزمتها مفاهيم النظم . ونستطيع أن نوضح ذلك بالنسبة للسكان ، وبالنسبة لرأس المال وربما تمكنا من توضيحه فى مجال التنظيم القانونى والأخلاقى والنفسى . لنأخذ على ذلك مثلا .

طبقاً للتحليل الذى قمنا به الآن ، فإن أحد العوامل الحاسمة فى النمو هو روح العلم ، الرغبة فى تطوير المعارف وتطبيقها فى الصناعة . إن النظام الأمريكى يأخذ بالعلم (وبخاصة العلوم التطبيقية) بنوع من الإصرار ، فى تطبيقه فى مجال الإنتاج ، ولكن فى النظام السوفيتى ، فإن مبالغ ضخمة تخصص كل عام لتطوير العلم بنفس الإصرار فى تطبيق العلم على التكنيك . وعلى عكس ذلك ، فإنهم فى النظام الفرنسى يفضلون الدراسات الأدبية على الدراسات العلمية ، وينقصهم العلماء والباحثون ، إنهم لا يؤمنون بالعلم (إنهم عند الضرورة يؤمنون بعلم الطبيعة، وليس بالتأكيد بالعلوم الاجتماعية) إنهم مقتنعون بأن جميع المشكلات الاجتماعية تحل عن طريق الثقافة العامة . فعندما ينكر كفاية الثقافة العامة ، فاننا نتهم بتجاهل العلوم الإنسانية . إن عقليةهذه حالها ليست رأسمالية ولااشتراكية ، وهى بلا جدال تعوق النمو .

وأنا لا أرى أن النمو خير مطلق . وليس من البديهى أنه يجب علينا أن نهتم قبل كل شيء بالحصول على أعلى معدل من النمو الاقتصادى . إن كل ما أريد أن أقوله هو أن التحليل ، وحتى التحليل الأولى ، لعوامل الإنتاج ، يؤدى الى هذه النتيجة ، التى سيقبلها المذهبيون بصعوبة : ليس هناك علاقة بسيطة بين النظم التى تتعارض وسرعة النمو الاقتصادى .

لقد تركت بالطبع جانباً الحجة الكبرى التى يسوقها الأحرار ، التى تقول بأن الحساب الاقتصادى الدقيق ليس ممكناً إلا مع سير حركة السوق ، وأنه ضرورى للنمو السريع . وأترك المسألة جانباً . ومع ذلك ، فإننى سأوافق على أنه فى النظام السوفيتى المخطط ، فإن روح الحضارة الصناعية هى الأقل فى روح الحساب الاقتصادى من روح الإنجاز التكنيكى . ويؤدى تباين هذه المواقف الروحية إلى سلسلة من التباينات فى التنظيم الاجتماعى ، وبخاصة فى تنظيم الصناعة نفسها . ومهما يكن الأمر فليس من الممكن ، طبقاً لنظرية عامة للنمو وعوامل النمو ، أن نصدر حكماً قاطعاً صريحاً يتناول استحقاقات كل نظام من النظم المختلفة . إن بوسعنا أن نتصور ، وفى رأيى يمكننا أن نلاحظ ، نظما تحمل أسماء مختلفة وتحقق بطريقة متساوية أسباب النمو ونظما تحمل نفس الاسم وتحقق بطريقة غير متساوية ، أسباب النمو .

كيف يجب إعادة التفكير فى النظم الاقتصادية حتى يكون فى وسعنا أن نقيم علاقة بين مختلف النظم وبين ظواهر النمو ؟ أن الإجابة لا يمكن أن تأتى إلا فى مرحلة لاحقة للبحث . أما الآن فإذا لم يكن بوسعنا أن نصل إلى نتائج قاطعة عن طريق التحليل وعلى المستوى المجرد ، فأى المناهج نستخدم ؟

يجب أن نجرب المنهج التجريبى . من المهم أن ننظر إلى ما يجرى ونقارن بين ألوان النمو فى البلاد ذات النظم الاقتصادية المختلفة . ولسوف نتناول

مقارنة من هذا النوع ابتداء من الدرس القادم ، ولكن قبل أن نبدأ ، أريد أن أبين لكم حالا لماذا لن تكون النتائج نتائج نهائية أبداً . إذا لم تكن الإجابة قاطعة على المستوى المجرد ، فهـذا أدعى ألا تكون كذلك بعد مقارنة تاريخية .

إن العقبة الأولى ، هى الاختلاف بين خلق المجتمع الصناعى وتقليده . إذا ما قارنتم التطور الصناعى الأمريكى بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ بالتطور الصناعى السوفيتى بين ١٩٢٨-١٩٥٢ ، فإنكم ستلاحظون فترات متجانسة من وجهات نظر معينة ، ولكن مع اختلاف أساسى : فى الوضع الأول نقوم بخلق التكنيك نفسه ، أما فى الوضع الثانى فإننا نطبق التكنيك الذى خلقه آخرون .

ومن جهة أخرى ، فإن الموارد المادية التى تملكها المجموعات — مساحة الأراضى المتوافرة ، ثروة المناجم — تكون مختلفة ، وهى بلا شك عنصر من عناصر سرعة النمو .

أما العقبة الثالثة ، فهى الحركات الشعبية . إننا إذا قارنا الاقتصاد الأمريكى بين ١٨٨٠ ، ١٩١٠ ، والاقتصاد السوفيتى بين ١٩٢٨ — ١٩٥٢ ، فإننا نصادف فعلا بعض المظاهر المتماثلة ، ولكن الحركات السكانية ليست واحدة . لقد استفاد الاقتصاد الأمريكى من تدفق مستمر للأيدى العاملة ، وكان يستورد رؤوس أموال بانتظام ، وهما عاملان لا نصادفهما فى الظاهرة السوفيتية .

فى القرن الماضى أدى التقدم الاقتصادى إلى نقص فى معدل الوفيات ، وعلى ذلك أدى إلى زيادة فى عدد السكان . وفى القرن العشرين ، يزداد السكان حتى بلا تقدم اقتصادى ، فيكفى الطب الحديث وعلم الصحة . إن المعطيات الأساسية للنمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين مختلفة . إذن : إن النمو الاقتصادى ، فى القرن العشرين ، يتخذ قاعدة لسيره سكاناً

كانوا قد زادوا فعلا قبل أن يبدأ تطور المجتمع الصناعى ، فى حين أنه فى القرن الماضى كان امتداد السكان إلى حد ما يصاحب تطور المجتمع الصناعى .

إننا نعلم سلفاً أننا نصل إلى نتائج أكيدة ، مقبولة بطريقة عامة ، الأمر الذى سألخصه فى عبارتين . ينسبون إلى فردريك الثانى هذه العبـــارة Yeder Muss auf Seine Weise Selig Werden أى «يجب على كل شخص أن يحقق خلاصه بطريقته الخاصة» . وفى مجال النمو الاقتصادى فإن الأمر يشبه الخلاص الفردى . أما العبارة الثانية فهى لفولتير . إن من لا يعيش بعقلية عصره يلحق به كل بلاء عصره » . علينا فى كل عصر ، أن نتجاوب مع المحاولات التى تفرضها مرحلة النمو التى نجتازها . فإذا كان التطور الصناعى متخلفاً عن التطور الاجتماعى ، الأمر الذى ربما يكون موجوداً فى فرنسا ، فإن البلد سيلحق به كل بلاء عصره .

إن ما تنفرد به كل قومية من سمات ، وما تتصف به كل مرحلة اقتصادية من خصائص ذاتية ، كل هذا يفسر حدود كل نظرية عامة من نظريات النمو .